العمران العربي

اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
Issue No. 254 April & May 2023

AL-OMRAN AL-ARABI
العدد 254 - نيسان وأيار (أبريل ومايو) 2023

تنشيط الاقتصاد العربي

واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة..

خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي

- اتحاد الغرف العربية ينظّم فعاليات بارزة ضمن "ملتقى الاستثمار السنوي" في أبو ظبي
- اللجنة الدائمة لشؤون العمل في اتحاد الغرف العربية تعقد اجتماعها التشاوري في القاهرة تزامنا مع "مؤتمر العمل العربي"
- مباحثات بارزة لاتحاد الغرف العربية في بلغاريا واسبانيا: تعزيز الاستثمارات في "الأمن الغذائي" و software السيارات
- فيرنر فاسل أبند رئيسا جديدا لغرفة التجارة العربية النمساوية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

مستقبل الاقتصاد الدائري في الدول العربية

بدأت الدول العربية، تهتم بدرجة كبيرة، بما يسمى الاقتصاد الدائري، وتتعامل معه بحالة من الشفافية وزيادة الثقة عبر سلاسل الإمداد العالمية، التي تحفز على التحكم بشكل أكبر في الموارد، كما أن هناك بعض الاقتصادات التي تتمتع بوجود سلاسل إمداد دائرية يتم عن طريقها اقتسام الأرباح بشكل عادل بين المجتمعات والمستهلكين وغيرهم، كما أن هناك أيضاً الثورة الصناعية الرابعة التي تشكلت ملامحها في وسائل تكنولوجية مثل الذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء والنانو تكنولوجي، وأسهمت جميعها في انتعاش عدد من القطاعات مثل تتبع المعادن من المناجم إلى المستهلكين وتحليل البيانات لاستخدامها في إعادة التصنيع والتدوير.

إن المقصود بالاقتصاد الدائري هو تقليل المهدر من المواد والسلع والطاقة والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يتم خفض الاستهلاك والنفايات والانبعاثات، وذلك عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد، حيث يسهم أيضاً في تعظيم الاستفادة من جميع المواد الخام والمعادن والطاقة والموارد بمختلف صورها، فضلاً على إطلاق عمليات إعادة التدوير والاستخدام وإعادة التصنيع والتطوير، بدلاً من نمط الهدر وإلقاء النفايات، إذ يعيد الاقتصاد الدائري بوجه عام تطوير الأنظمة الصحية والاستهلاكية والتعريف بقيمة الأشياء وأهمية الاستخدام الفعال، وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنماط الاقتصادية التقليدية، كما أنه يسهم في خلق فرص اقتصادية واستثمارية أفضل للشركات والمؤسسات، فضلاً على المزايا البيئية والاجتماعية.

تتمتع الدول العربية بالمواهب الشابة القادرة على بناء المستقبل المستدام، كما أنّ المنطقة العربية يمكنها الاستفادة من الفرص التي تتيحها مواردها وبنيتها التحتية المتقدمة وخبراتها التكنولوجية من أجل قيادة الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة، حيث تعتبر الصناعة الكيماوية عامل تمكين رئيسي لهذا التحول، ولكن ذلك يتطلب حلولاً جديدة وتضافر الجهود وتطوير الإجراءات لتحقيق التكامل عبر سلاسل القيمة وتطوير اللوائح والمعايير التي تدعم عمليات إعادة التدوير.

وتحتاج صناعة الكيماويات إلى تعزيز وتسريع جهود الابتكار لتطوير مواد أكثر فاعلية واستدامة بتكاليف منخفضة، حيث أن إنشاء مراكز للمواد المتقدمة في الدول العربية يمكن أن يعزز ويكمل البرامج الحالية، ويدفع حدود الابتكار إلى آفاق جدية من خلال التعاون العالمي.

ووفق هذا المعيار فإنّ تحول الطاقة العالمي يستلزم حدوث تحول عالمي موازٍ في إنتاج المواد التي تستخدم في قطاعات الإنشاء والتصنيع، وهو ما يمكن تسميته تحول المواد، إذ إن هناك ثلاثة عوامل ينبغي العمل بشأنها، وهي تعزيز وتسريع وتيرة الجهود في الابتكار لقطاع الكيميائيات، لتطوير مواد جديدة تستخدم على نطاق واسع في قطاع البناء والتصنيع، تكون أكثر قوة واستدامة، ومادتها الخام من البوليمرات، مع تقليل تكلفة إنتاجها، بحيث تكون منافسة في الأسعار، ومكملة للمواد التقليدية، كالحديد والخرسانة، مع تميزها في الأداء، إذ أن نمو الاقتصاد العالمي ونمو عدد السكان في العالم، ستنتج عنه زيادة كبيرة في الطلب على المواد التقليدية، ويحتاج إنشاء مركز لأبحاث وتطوير المواد الجديدة في الدول العربية لزيادة حدود الابتكار، من خلال التعاون العالمي، كما أن هناك فرصة للاستمرار والنمو في قطاع الكيميائيات، مع توفر الوقود والمواد الخام، وبنية تحتية داعمة على نطاق واسع.

وفي الختام سيستفيد العالم في 2030 من المبادرات البيئية التي أطلقت مؤخراً لمكافحة التغيرات المناخية والتحول نحو اقتصادات صفرية الانبعاثات الكربونية في شتى القطاعات، وفي ظل محاولات خفض انبعاثات الكربون ومكافحة التغيرات المناخية، أطلقت الدول العربية مبادرات لإعادة الاستخدام وزيادة الاستفادة من المواد والنفايات المهدرة من صناعات مختلفة وإدارتها على النحو الأمثل.

ولأهمية الاقتصاد الدائري في الدول العربية، من الضروري إدماجه ضمن إطار التكامل الاقتصادي العربي، وحساب مساهمته بشكل دقيق في توليد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وإدخاله ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد للجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

سمير ناس: تعزيز الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية

خالد حنفي: تعزيز الاستثمارات المتبادلة في مجال الأمن الغذائي و software السيارات

مؤتمر العمل العربي يناقش قضايا "الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ورواد الأعمال

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

تنشيط الاقتصاد العربي واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة.. خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي 9

نشاط الاتحاد

- اتحاد الغرف العربية ينظّم فعاليات بارزة ضمن "ملتقى الاستثمار السنوي" في أبو ظبي 36
- مباحثات بارزة لاتحاد الغرف العربية في بلغاريا واسبانيا 46
- اللجنة الدائمة لشؤون العمل في اتحاد الغرف العربية تعقد اجتماعها التشاوري في القاهرة 50

مقال

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ورواد الأعمال 56

غرف مشتركة

- الاقتصاد الألماني: استمرار التحسن في مناخ الاعمال وتوقعات بتجاوز الركود الفني 59
- فيرنر فاسل أبند رئيسا جديدا لغرفة التجارة العربية النمساوية 63

العدد 254 - نيسان وأيار (أبريل ومايو) 2023
Issue No. 254 April & May 2023

الاقتصاد الألماني: استمرار التحسن في مناخ الاعمال وتوقعات بتجاوز الركود الفني

59

Dubai Chambers and Australia Arab Chamber sign MoU

78

أخبار 66

JOINT CHAMBER
DUBAI CHAMBERS AND AUSTRALIA ARAB CHAMBER SIGN MOU 78

JOINT CHAMBER
DINNER-CONFERENCE WITH HE PIERRE WUNCH, GOVERNOR OF THE NATIONAL BANK OF BELGIUM 80

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

تنشيط الاقتصاد العربي واحياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة
خارطة طريق للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي

تتمحور هذه الدراسة حول تحليل الوضع الحالي للاقتصاد العربي وتقديم خارطة طريق شاملة لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي في المنطقة العربية من اجل احياء بيئة الاعمال والسوق العربية المشتركة. لتحقيق ذلك، سوف نستكشف مختلف القطاعات والصناعات، ونحدد التحديات والفرص، ونقترح توصيات استراتيجية لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة لدفع النمو الاقتصادي العربي والازدهار على المدى الطويل.

مقدمة

سنحرص من خلال من هذه الدراسة توفير خارطة طريق لتنشيط الاقتصاد العربي وإنعاش بيئة الأعمال وتعزيز السوق العربية المشتركة لتكون أكثر تكاملاً وابتكاراً. ولفهم السياق ووضع الأساس لتحليلنا، نبدأ بلمحة عامة موجزة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية والسياسية، وتحدياتها الحالية، والتنوع الاقتصادي بين الدول العربية.

خريطة العالم العربي – المصدر https://www.worldmapar.com

يتألف العالم العربي من 22 دولة موزعة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يبلغ عدد سكانه أكثر من 400 مليون نسمة، وهو ذات موقع استراتيجي غني وثقافات بإمكانات اقتصادية كبيرة تستدعي اهتمام صانعي السياسات والاقتصاديين والباحثين على حدٍ سواء. حيث يقف العالم العربي على أعتاب فرصة حقيقية للاستفادة من الثورة الاقتصادية العالمية لكونه يتمتع بثروة بشرية تتجاوز نسبة الشباب في تركيبته السكانية أكثر من 60%، وهو ما من شأنه تمكين الدول العربية من تطوير رؤية مستقبلية من خلال التركيز على الابتكار والاستدامة وتوظيف القدرات الرقمية والتكنولوجية كأداة لإنتاج قيمة اقتصادية مضافة لصالح رخائه وجودة حياة مواطنيه، بل والمساهمة في التطور العالمي.

1) معلومات أساسية عن الدول العربية والاقتصاد العربي:

يتنوع الاقتصاد العربي بتنوع البلدان التي يتكون منها. ففي حين أن بعض البلدان، مثل دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك قطاعات احتياطات هائلة من النفط والغاز، فإن دولاً أخرى مثل مصر والمغرب وتونس لديها اقتصادات أكثر تنوعاً مع مساهمات كبيرة من الزراعة والسياحة والصناعة. وقد أدى هذا المشهد المتنوع إلى تكوين العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول الأعضاء.

- **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**

مجلس التعاون الخليجي: تأسس عام 1981، وهو تحالف سياسي واقتصادي يضم ست دول عربية في الخليج العربي، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يمثل التكتل جزءاً كبيراً من احتياطيات النفط العالمية ويعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مبادرات مثل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي والسوق الخليجية المشتركة.

اتحاد المغرب العربي: تأسس عام 1989، وهو منظمة إقليمية تضم الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. هدفها الرئيسي هو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً بسبب التوترات السياسية والنزاعات الإقليمية التي لم يتم حلها في المنطقة.

دول المشرق العربي: (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق، اليمن).

دول حوض النيل: (مصر، السودان).

- **التحديات الحالية**

على الرغم من محاولات التكامل الاقتصادي ومع الديناميكيات الاقتصادية العالمية المتغيرة والمستمرة يواجه الاقتصاد العربي عدة تحديات:

بطالة الشباب	البنية التحتية غير الملائمة	الحاجة إلى التنويع الاقتصادي	عدم الاستقرار السياسي والصراعات	الافتقار إلى الابتكار والتحول الرقمي
•يسجل العالم العربي أحد أعلى معدلات بطالة الشباب على مستوى العالم .مع تزايد عدد الشباب، يعد خلق فرص عمل مستدامة أمراً بالغ الأهمية لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار على المدى الطويل	• تفتقر العديد من الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، لا سيما في مجالات النقل والطاقة والربط الرقمي	•يعتمد العديد من الاقتصادات العربية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل كبير على عائدات النفط والغاز .أبرز انخفاض أسعار النفط والتحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة الحاجة إلى التنويع الاقتصادي	•لطالما شهدت المنطقة العربية بعدم الاستقرار السياسي، والحروب، والصراعات المستمرة، التي أعاقت النمو الاقتصادي وعرقلت الاستثمار الأجنبي	• المنطقة العربية بطيئة في تبني التحول الرقمي وتطوير نظامها البيئي للابتكار، وهو أمر حاسم للمنافسة في الاقتصاد العالمي

لمواجهة هذه التحديات وإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد العربي، ستوفر هذه الدراسة خارطة طريق شاملة لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي في السوق العربية المشتركة.

2) أهمية الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وقائم على المعرفة في العالم العربي:

هناك إدراك متزايد بأن النماذج الاقتصادية التقليدية القائمة على الموارد المحدودة والعمالة منخفضة المهارة ليست مستدامة على المدى الطويل. على هذا النحو، أصبح الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة وقائم على المعرفة أمراً ضرورياً للدول العربية لتأمين مستقبلها الاقتصادي والتغلب على التحديات القائمة. وهذا يستلزم تعزيز الابتكار، وتبني التقنيات الجديدة، ورعاية رأس المال البشري لإنشاء نظام بيئي اقتصادي قوي ومرن يمكنه معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجه المنطقة بشكل فعال.

من خلال إعطاء الأولوية للابتكار، يمكن للدول العربية دفع التنويع الاقتصادي، وتعزيز أنشطة ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة. كما يمكن للابتكار أيضاً أن يعزز تطوير الصناعات عالية القيمة، ويعزز الإنتاجية، ويحسن القدرة التنافسية في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تعد الاستدامة أمراً بالغ الأهمية لمواجهة التحديات البيئية الملحة مثل استنفاد الموارد وتغير المناخ والتلوث، والتي يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة. عوضاً عن ذلك فإن التأكيد على الاستدامة في السياسات والممارسات الاقتصادية يمكن أن يعزز الممارسات الصديقة للبيئة ويعزز كفاءة الموارد ويخفف من المخاطر المرتبطة بالتدهور البيئي وبالتالي ضمان مستقبل اقتصادي أكثر مرونة واستدامة للبلدان العربية.

علاوة على ذلك يمكن للاقتصاد القائم على المعرفة الذي يعطي الأولوية للابتكار والاستدامة الاستفادة من التقنيات الناشئة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية. أيضاً يمكن أن يؤدي التحول الرقمي، عبر اعتماد التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وإنشاء نماذج أعمال جديدة في مختلف القطاعات. ويمكنه أيضاً أن يمكّن الدول العربية من التغلب على القيود القائمة على صعيد البنية التحتية، والوصول إلى التمويل، والقدرات التكنولوجية، ووضعها في مكانة رائدة في الاقتصاد الرقمي. من خلال تبني التحول الرقمي كجزء من خارطة الطريق الاقتصادية الخاصة بهم، يمكن للدول العربية تسخير قوة التكنولوجيا لدفع النمو الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز بيئة الأعمال العامة.

الوضع الاقتصادي وبيئة الأعمال في المنطقة العربية

تعتبر المنطقة العربية منطقة متنوعة تضم دولاً ذات مستويات متفاوتة من التنمية الاقتصادية والديناميكيات الجيوسياسية. وقد تأثر الأداء الاقتصادي للمنطقة بمجموعة من العوامل بما في ذلك الاتجاهات الاقتصادية العالمية والصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي والتحديات الاجتماعية.

1) نظرة عامة على الوضع الاقتصادي الراهن في المنطقة العربية

إن فهم الوضع الاقتصادي الحالي في المنطقة العربية أمر بالغ الأهمية لتحديد الفرص والتحديات التي يجب معالجتها من أجل تنشيط الاقتصاد العربي، وتعزيز الابتكار والاستدامة، وإنعاش بيئة الأعمال.

بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية

الدول*	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	إجمالي الناتج المحلي للفرد ($)	الواردات (مليار $)	الصادرات (مليار $)	نسبة البطالة
الجزائر	44,67	162,71	3642	37,68	39,28	11,63%
البحرين	1,77	34,72	19642	14,14	12,43	1,42%
جزر القمر	0,88	1,19	1351	0,4	0,05	8,88%
جيبوتي	0,99	3,18	3222	8,26	0,34	27,95%
مصر	104,29	423,14	4057	83,74	43,78	6,95%
العراق	41,23	206,75	5015	57,3	77,64	15,69%
الاردن	10,27	43,76	4261	21,64	9,36	17,66%
الكويت	4,35	105,95	24347	31,89	63,13	2,5%
لبنان	6,79	24,49	3608	13,86	4,23	12,76%
ليبيا	6,92	39,01	5635	17,03	31,12	20,52%
موريتانيا	4,77	9,89	2072	4,06	3,5	11,19%
المغرب	37,38	142,87	3822	58,68	36,59	10,47%
عمان	5,21	85,87	16482	30,99	44,92	2,54%
فلسطين	5,18			7,83	1,36	
قطر	2,95	144,41	48919	27,99	87,2	0,09%
السعودية	35,3	833,54	23614	152,85	276,18	5,6%
الصومال	16,31	7,63	468	4,79	0,72	20,43%
السودان	44,9	33,56	748	9,72	4,87	18,48%
سوريا	18,33	60,04	3275	5,72	0,91	9,46%
تونس	11,89	46,84	3939	22,53	16,72	16,14%
الامارات	10,01	358,87	35854	270,2	299,87	2,74%
اليمن	30,54	18,85	617	14,2	1,93	13,32%

*الدول مرتبة حسب الترتيب الابجدي اللاتيني

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 2,8 تريليون دولار في عام 2021 حسب صندوق النقد الدولي (للمقارنة قدر الناتج المحلي لفرنسا بـ 2,9 تريليون دولار والناتج المحلي للهند بـ 3 تريليون دولار والبرازيل بـ 1,8 تريليون دولار سنة 2021). وقد واجهت المنطقة تحديات اقتصادية أثرت على أدائها العام مثل عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والصدمات الخارجية حيث شهدت بعض البلدان في المنطقة العربية انكماشاً اقتصادياً بسبب الصراعات والعقوبات وعوامل جيوسياسية أخرى. في حين حققت بلداناً أخرى نمواً اقتصادياً إيجابياً مدفوعاً بعوامل مثل إنتاج النفط والسياحة وجهود التنويع، حيث كان تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية أولوية للعديد من البلدان العربية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

- **التضخم الاقتصادي:**

لطالما كان التضخم تحديا مستمرا في بعض البلدان العربية. وقد تفاوت معدل التضخم في جميع أنحاء المنطقة، حيث شهدت بعض البلدان معدلات تضخم أعلى مقارنة ببلدان أخرى ووصلت نسبته في العالم العربي الى 17,28% سنة 2022. وقد أثرت عوامل مثل التقلبات في أسعار السلع العالمية وتحركات أسعار الصرف وديناميكيات العرض والطلب المحلية على اتجاهات التضخم في المنطقة العربية. وهو ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة تكاليف الإنتاج والتأثير على الاستقرار الاقتصادي العام. علماً أن إدارة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار كانت من الاهتمامات الرئيسية للعديد من البلدان العربية مع تركيز الجهود على تنفيذ سياسات نقدية حكيمة وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة لمعالجة الضغوط التضخمية.

- **البطالة:**

تعتبر البطالة مصدر قلق كبير في المنطقة العربية حيث من المقدّر أن تصل إلى 10.67% سنة 2023، وتعمل العديد من البلدان جاهدة لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة. وقد شكلت معدلات بطالة الشباب المرتفعة تحديا خاصا، بسبب صعوبة حصولهم على فرص عمل جيدة. وتعتبر معالجة البطالة وتعزيز خلق فرص العمل الشاملة من أولويات العديد من البلدان العربية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار الاجتماعي.

- **التجارة:**

تمثل التجارة جانباً مهماً من جوانب الاقتصاد العربي، مع مستويات متفاوتة من الانفتاح التجاري بين مختلف البلدان في المنطقة. وقد كانت التجارة البينية العربية منخفضة نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، على الرغم من وجود تكتلات اقتصادية إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي (GCC) واتحاد المغرب العربي (AMU). كانت التجارة الخارجية، ولا سيما مع الشركاء التجاريين الرئيسيين خارج المنطقة، محركاً مهماً للنشاط الاقتصادي لبعض البلدان العربية. ومع ذلك، فقد أثرت تحديات مثل الحواجز التجارية، ونقص التنويع في الصادرات، وعدم اليقين الاقتصادي العالمي على الأداء التجاري في المنطقة العربية.

يعد الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية متعدد الأوجه، مع مزيج من التحديات والفرص. وعلى هذا الأساس فإنّ فهم المؤشرات الاقتصادية الحالية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والتجارة أمر بالغ الأهمية في صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة لتنشيط الاقتصاد العربي وتعزيز الابتكار والاستدامة وإنعاش بيئة الأعمال.

2) تحليل العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال والقطاع الخاص

هناك عدة عوامل تؤثر على بيئة الأعمال في المنطقة العربية، بما في ذلك الأطر التنظيمية والسياسات الحكومية والبنية التحتية والوصول إلى التمويل والمنافسة في السوق والعوامل الاجتماعية والثقافية. دعنا نتعمق في بعض الجوانب الرئيسية:

- **الأطر التنظيمية والسياسات الحكومية:**

تلعب البيئة التنظيمية دوراً مهماً في تشكيل بيئة الأعمال في المنطقة العربية حيث تحتاج الشركات إلى سياسات وممارسات واضحة وشفافة توفر بيئة مواتية للابتكار والاستدامة. إذ على سبيل المثال، ووفقاً لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، يبلغ متوسط الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري في منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 16.6 يوماً، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 15 يوماً. وبذلك، قد تكون الأطر التنظيمية في بعض الدول العربية معقدة وبيروقراطية وتفتقر إلى الاتساق، مما يشكل تحديات أمام الشركات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب والترخيص والتجارة والاستثمار أن تؤثر على بيئة الأعمال، سواء إيجاباً أو سلباً، مما يؤثر على قدرة الشركات الخاصة على الاستثمار في مبادرات الابتكار والاستدامة. ففي بعض البلدان، قد ينطوي الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات لمشاريع الابتكار أو المبادرات المستدامة على مراحل متعددة من البيروقراطية، مما يعيق قدرة القطاع الخاص على الاستثمار ويؤدي إلى تأخير وزيادة التكاليف على الشركات الخاصة.

- **التمويل:**

يؤثر الحصول على التمويل على قدرة الشركات الخاصة على الابتكار واعتماد ممارسات مستدامة. حيث تواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تحديات في الوصول إلى خيارات تمويل ميسرة لعملياتها التجارية والاستثمار في مشاريع الابتكار والاستدامة اذ يعتبر الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة أمراً صعباً في العديد من الدول العربية، مع خيارات محدودة للتمويل، إذ تقدّر مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الفجوة التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 240 مليار دولار. هذا النقص في الوصول إلى رأس المال يمكن أن يحد من قدرة الشركات الخاصة على الاستثمار في البحث والتطوير، واعتماد التكنولوجيا، ومبادرات الاستدامة، وبالتالي التأثير على قدرتها التنافسية في السوق.

في الأردن، على سبيل المثال تم تحديد الوصول إلى التمويل على أنه تحدٍ رئيسي للشركات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات ضمان عالية وتاريخ ائتماني محدود، وأسعار فائدة عالية تؤثر على قدرتها على الوصول إلى خيارات تمويل ميسرة التكلفة. ولمواجهة هذه المشكلة تقوم الحكومة بتنفيذ مبادرات لمواجهة هذا التحدي، مثل إنشاء خطط ضمان الائتمان وتقديم الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز روح المبادرة والابتكار.

- **المنافسة:**

تعتبر المنافسة في السوق عاملاً حاسماً آخر يؤثر على قدرة الشركات الخاصة على الابتكار واعتماد ممارسات مستدامة. بينما في بعض البلدان العربية، يهيمن عدد قليل من الشركات الكبيرة على الأسواق، مما يحد من المنافسة ويضع حواجز أمام دخول منافسين جدد. على سبيل المثال، في دول مجلس التعاون الخليجي، عدد قليل من التكتلات لها وجود كبير في قطاعات متعددة، مما قد يؤدي إلى منافسة محدودة وتقليل الحوافز لممارسات الابتكار والاستدامة. وبالتالي هذا النقص في المنافسة يمكن أن يثني الشركات الخاصة عن الاستثمار في التقنيات والعمليات والممارسات الجديدة التي يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية واستدامتها على المدى الطويل. كذلك يمكن أن يؤدي الافتقار للمنافسة إلى عرقلة ممارسات الابتكار والاستدامة، حيث قد تواجه الشركات ضغوطاً كافية للتحسين المستمر والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة. علاوة على ذلك، يمكن أن تتأثر المنافسة في السوق أيضاً بعوامل مثل حماية الملكية الفكرية، والممارسات المناهضة للمنافسة، وتركيز السوق، والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات الخاصة على الابتكار والمنافسة على أساس تكافؤ الفرص.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:**

تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على بيئة الأعمال في المنطقة العربية. كما تؤثر الممارسات التجارية التقليدية والأعراف الاجتماعية والمواقف الثقافية تجاه الابتكار والاستدامة والتكنولوجيا في قدرة الشركات الخاصة على تبني التغيير واعتماد الممارسات الجديدة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تجنب المخاطر، ومقاومة التغيير، والافتقار إلى الوعي بفوائد الابتكار والاستدامة إلى إعاقة جهود الشركات للاستثمار في التقنيات والعمليات والممارسات الجديدة التي يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية واستدامتها.

3) التحديات التي تواجه الأعمال التجارية في المنطقة العربية

تعتبر معالجة التحديات المتعلقة بالأطر التنظيمية، والوصول إلى التمويل، والمنافسة في السوق، والعوامل الاجتماعية والثقافية أمراً بالغ الأهمية لخلق بيئة أعمال مواتية تعزز الابتكار والاستدامة

والتحول الرقمي في القطاع الخاص. ومن هذا المنطلق يحتاج صناع السياسات والشركات وأصحاب المصلحة إلى العمل بشكل تعاوني للتغلب على هذه التحديات وتعزيز بيئة الأعمال التي تدعم الشركات الخاصة في جهودها لدفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

- **التنويع الاقتصادي:**

تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على موارد النفط والغاز، مما قد يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. كما أن هذا الاعتماد المفرط على قطاع واحد يمكن أن يعيق التنويع الاقتصادي ويحد من نمو الصناعات الأخرى. إذ وفقاً للبنك الدولي، يمثل النفط أكثر من 90% من الصادرات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت وقطر، حيث يشكل هذا الاعتماد على قطاع واحد تحديات للاستقرار الاقتصادي والاستدامة، كما يتضح خلال التقلبات الأخيرة في أسعار النفط والركود الاقتصادي. وتعتبر رؤية الإمارات 2021 ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 مثالين على المبادرات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على موارد النفط والغاز والتنويع الاقتصادي. حيث تركز هذه المبادرات على تطوير قطاعات أخرى، مثل السياحة والتمويل والتكنولوجيا، لخلق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

- **الوصول المحدود إلى التكنولوجيا والبنية التحتية:**

الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية أمر بالغ الأهمية للشركات لتزدهر في العصر الرقمي اليوم. ومع ذلك، في بعض البلدان العربية يؤدي الوصول المحدود إلى التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية إلى إعاقة قدرة الشركات على الابتكار والمنافسة في السوق العالمية وتبني مبادرات التحول الرقمي وتنفيذ أنظمة سلسلة التوريد الفعالة والاستفادة من الأسواق العالمية.

وتستثمر الحكومة المصرية في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا لتعزيز الابتكار في مجال الأعمال والقدرة على المنافسة. فعلى سبيل المثال، تتضمن "رؤية مصر 2030" مبادرات لتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال والابتكار في قطاع التكنولوجيا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في ما يتعلق بضمان وصول واسع النطاق إلى التكنولوجيا المتقدمة والبنية التحتية الرقمية في جميع مناطق البلاد.

- **الافتقار إلى الابتكار:**

الابتكار أمر بالغ الأهمية للشركات لتظل قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي سريع التطور اليوم. ومع ذلك، تواجه المنطقة العربية تحديات من حيث تعزيز ثقافة الابتكار. إذ وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي 2020، تتخلف معظم الدول العربية من حيث أداء الابتكار، مع الاستثمار المحدود في البحث والتطوير، وانخفاض معدلات تسجيل براءات الاختراع، وضعف التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومة. وبحسب مؤشر الابتكار العربي لا يزال الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية منخفضاً، بمتوسط إنفاق يقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 2,2%. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعيق الممارسات التجارية التقليدية، تجنب المخاطرة، ومقاومة التغيير اعتماد الممارسات المبتكرة في بعض البلدان العربية، مما يحد من قدرة الشركات على الابتكار والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة.

في المملكة العربية السعودية، اتخذت الحكومة خطوات لتشجيع الابتكار من خلال خطة «رؤية 2030»، والتي تتضمن مبادرات مثل البرنامج الوطني لتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية (NIDLP) وبرنامج التحول الوطني (NTP). وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز ثقافة الابتكار وتعزيز البحث والتطوير وتشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة. ومع ذلك، على الرغم من هذه الجهود، لا يزال ترتيب المملكة العربية السعودية على مؤشر الابتكار العالمي منخفضاً، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها لتعزيز الابتكار في البلاد.

- **ممارسات الأعمال غير المستدامة:**

يمكن أن يكون لممارسات الأعمال غير المستدامة، مثل الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية والتلوث والافتقار إلى الممارسات البيئية، آثار ضارة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة في المنطقة العربية. على سبيل المثال، في بعض البلدان العربية، أدى الاعتماد المفرط على موارد النفط والغاز إلى تدهور البيئة، ونضوب الموارد، والتعرض لتقلبات أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل

الوعي المحدود وتبني ممارسات الأعمال المستدامة، مثل التقنيات الخضراء وممارسات الاقتصاد الدائري والمسؤولية الاجتماعية للشركات، تحديات أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة.

في الإمارات العربية المتحدة، نفذت الحكومة مبادرات استدامة مختلفة، مثل رؤية الإمارات 2021 والأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة، لتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة. تهدف هذه المبادرات إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الآثار البيئية وتعزيز التنمية المستدامة. وقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مبادرة مدينة مصدر، التي تهدف إلى بناء مجتمع حضري مستدام مدعوم من مصادر الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات في ما يتعلق بالتبني الكامل لممارسات الأعمال المستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد.

- **البيئة التنظيمية:**

تشكل البيئة التنظيمية في بعض البلدان العربية تحديات للشركات، بما في ذلك الإجراءات البيروقراطية المعقدة والمستهلكة للوقت، والشروط التنظيمية غير المتسقة، والافتقار إلى الشفافية. مما يعيق قدرة الشركات على العمل بكفاءة والوصول إلى الأسواق. على سبيل المثال، وفقاً لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، تحتل العديد من الدول العربية، مثل اليمن وسوريا وليبيا، مرتبة منخفضة من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية، مما يشير إلى التحديات في البيئة التنظيمية.

في الإمارات العربية المتحدة، تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات تنظيمية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي. وتهدف المبادرات مثل إنشاء المناطق الحرة، وتبسيط إجراءات إنشاء الأعمال التجارية، وإدخال قوانين إفلاس جديدة، إلى تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية في الدولة وتعزيز الاستثمار وريادة الأعمال.

إذن، إن معالجة هذه التحديات أمر بالغ الأهمية لخلق بيئة أعمال مواتية تعزز الابتكار والاستدامة والنمو الاقتصادي في المنطقة. ويمكن للجهود المبذولة لتعزيز التنويع الاقتصادي إلى خلق فرص للشركات لتزدهر وتساهم في تنشيط الاقتصاد العربي.

4) اهمية الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي لمواجهة التحديات الرئيسية للاقتصاد العربي

ان الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي هي ركائز أساسية لتوجيه الاقتصاد العربي نحو اقتصاد رقمي مستدام. هذه العوامل مترابطة حيث يعزز بعضها البعض، وتتطلب جهوداً تعاونية بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتنفيذها. من خلال تعزيز ثقافة الابتكار، ودمج مبادئ الاستدامة في السياسات الاقتصادية، وتبني التحول الرقمي بطريقة مسؤولة وشاملة، يمكن للاقتصاد العربي التغلب على التحديات، وفتح فرص جديدة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في العصر الرقمي.

- **الابتكار:**

يلعب الابتكار دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في أي اقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد العربي. يمكن أن يتخذ الابتكار أشكالاً مختلفة مثل التطورات التكنولوجية وتحسين العمليات وابتكارات المنتجات ونماذج الأعمال الجديدة فالابتكار اذا ضروري لتنويع الاقتصاد العربي الذي يعتمد تقليدياً على النفط كمصدر أساسي للإيرادات. ومن خلال تعزيز الابتكار يمكن للاقتصاد العربي التنويع في صناعات وقطاعات جديدة وتقليل اعتماده على النفط وخلق مصادر جديدة للإيرادات.

يمكن ايضا للابتكار أن يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية في الاقتصاد العربي، فمن خلال اعتماد تقنيات وعمليات ونماذج أعمال جديدة يمكن للمؤسسات تبسيط عملياتها وخفض التكاليف وتحسين منتجاتها وخدماتها. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والجودة وتحسين تجارب العملاء ما يجعل الاقتصاد في النهاية أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية. وعلى سبيل المثال، يمكن للابتكار الرقمي في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية (fintech) والخدمات اللوجستية أن يخلق فرصاً تجارية جديدة وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة عالمياً، مما يساهم في نمو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

علاوة على ذلك، يعد الابتكار أمراً حاسماً لمواجهة التحدي المتمثل في بطالة الشباب في البلدان العربية، حيث تضم المنطقة عدداً كبيراً من الشباب ويعد توفير فرص العمل لهم تحدياً ملحاً. ويمكن للمبادرات التي يقودها الابتكار أن تخلق فرص عمل في الصناعات

والقطاعات الناشئة وتوفر خيارات توظيف للشباب ذوي المهارات المطلوبة في العصر الرقمي. على سبيل المثال يمكن لمبادرات مثل حاضنات الشركات الناشئة وبرامج ريادة الأعمال ومبادرات تنمية المهارات أن تعزز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتمكين رواد الأعمال الشباب من تطوير حلول مبتكرة وإنشاء أعمال تجارية جديدة وخلق فرص عمل لأنفسهم وللآخرين.

كما يلعب الابتكار دوراً محورياً في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز الاستدامة في الاقتصاد العربي حيث تواجه المنطقة تحديات بيئية فريدة مثل ندرة المياه والتصحر وتغير المناخ والتي تتطلب حلولاً مبتكرة للإدارة المستدامة للموارد. على سبيل المثال يمكن أن يساهم الابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتقنيات تحلية المياه والزراعة المستدامة في مواجهة هذه التحديات وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية. كما أنه من خلال دمج مبادئ الاستدامة في جهود الابتكار يمكن للاقتصاد العربي أن يضمن بأن يتماشى تحوله الرقمي مع أهداف الاستدامة طويلة الأجل مما يعزز اقتصاداً رقمياً أكثر استدامة ومرونة.

- **الاستدامة:**

تعد الاستدامة جانباً مهماً من جوانب الاقتصاد، لا سيما في المنطقة العربية التي تواجه تحديات فريدة مثل ندرة المياه والموارد والتصحر وتغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية. مما يتطلب تحقيق الاستدامة في الاقتصاد الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد بشكل فعال. يمكن للممارسات المستدامة في مجالات مثل إدارة المياه، والحد من النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية أن تخفف من الآثار البيئية الضارة للأنشطة الاقتصادية. ويعد دمج أهداف ومبادئ الاستدامة في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية لضمان تنفيذ الجهود بطريقة مسؤولة وشاملة. علماً أن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) توفر إطاراً شاملاً يضم أبعاداً مختلفة للاستدامة، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتساهم الاستدامة في خلق فرص العمل من خلال تعزيز الصناعات الصديقة للبيئة، وريادة الأعمال الاجتماعية وتنمية المهارات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. فوفق منظمة العمل الدولية (ILO)، من المتوقع أن تزداد الوظائف الخضراء في المنطقة العربية بنسبة 23% بحلول عام 2030، مما يوفر فرصاً كبيرة للتوظيف المستدام للشباب. إضافة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، والصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا والزراعة المستدامة.

- **التحول الرقمي:**

يعتبر التحول الرقمي محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، وقد أدركت العديد من البلدان في المنطقة العربية، بما في ذلك المغرب ومصر ولبنان وتونس، أهمية التحول الرقمي. وقد تم في هذا الإطار إطلاق العديد من المبادرات للاستفادة من التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة.

أيضاً يعزز التحول الرقمي واقع التعليم وتنمية المهارات من خلال تشجيع محو الأمية الرقمية والتعلم عبر الإنترنت والتدريب على المهارات للاقتصاد الرقمي. وذلك يضمن وجود قوة عاملة ماهرة مجهزة لتزدهر في العصر الرقمي. كما يساهم التحول الرقمي في تحفيز التجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي والابتكار. على سبيل المثال، تهدف استراتيجية "تونس الرقمية" إلى تعزيز التجارة الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال الرقمية، وتعزيز ثقافة الابتكار لدفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في العصر الرقمي.

ويمكن للتحول الرقمي أيضا أن يسهل الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى حلول الدفع الرقمية والخدمات المالية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك مما يؤدي إلى زيادة المشاركة في الاقتصاد الرسمي وتعزيز التمكين الاقتصادي. على سبيل المثال، تهدف "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي" في مصر إلى تعزيز المدفوعات الرقمية وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المصريين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات، لدعم النمو الاقتصادي الشامل.

ويمكن للتحول الرقمي كذلك أن يعزز كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية من خلال تعزيز الحوكمة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة الرقمية. مما يؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين. على سبيل المثال، تهدف "خطة التحول الرقمي" في لبنان إلى رقمنة الخدمات الحكومية، وتبسيط العمليات الإدارية، وتعزيز الحوكمة الرقمية لتحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

عوضاً عن كل ذلك يكتسي التحول الرقمي إذا دوراً محورياً في معالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العربي وتوجيهه نحو اقتصاد رقمي مستدام، فمن خلال إعطاء الأولوية للتحول الرقمي كضرورة استراتيجية، تمهد البلدان العربية الطريق لاقتصاد رقمي أكثر استدامة وشمولية، حيث يعتبر الجمع بين الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي ضرورياً لمواجهة التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العربي وتحقيق مستقبل رقمي مستدام.

تنشيط القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية: فرص الابتكار والاستدامة

شهدت المنطقة العربية تحولات اقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، مع التركيز المتزايد على تنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية لدفع الابتكار والاستدامة. لتوجيه الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستدامة لابد من تحديد فرص النمو الخاصة بالقطاعات الاقتصادية من اجل المساهمة في الجهود الجارية لتعزيز التنمية الاقتصادية والازدهار في المنطقة العربية.

1) تحليل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية

تهدف هذه الفقرة إلى تقديم تحليل للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، بما في ذلك الطاقة والصناعة والتمويل والزراعة والخدمات، مع التركيز بشكل خاص على أمثلة وإحصاءات من بعض الدول العربية.

▪ قطاع الطاقة:

يعد قطاع الطاقة قطاعاً بالغ الأهمية في المنطقة العربية، حيث أن العديد من الدول العربية منتجة ومصدرة رئيسية للنفط والغاز. على سبيل المثال، تعد دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت من بين أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم وتعد دول مثل الجزائر والعراق وسلطنة عمان من بين أكبر منتجي النفط والغاز في المنطقة. وتعتمد هذه البلدان بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط والغاز وعلى تصدير المواد الهيدروكربونية لتغذية اقتصاداتها ودفع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تنويع مزيج الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة لضمان الاستدامة على المدى الطويل وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

بينما تثير التكلفة المتزايدة لاستهلاك الهيدروكربونات تساؤلات حول القدرة على تحمل التكاليف على المدى الطويل واستدامة مزيج الطاقة الحالي، حيث يجب استيراد مصادر الطاقة المستنفدة بأحجام متزايدة من الأسواق الدولية أو تقليل المعروض من الهيدروكربون المتاح للتصدير. وقد ساهم مزيج الطاقة غير المتنوع في المنطقة في زيادة بصمة الكربون، بينما تخسر الدول العربية في الوقت نفسه فرصة الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية الرئيسية والتطوير في مجال الطاقة النظيفة، على الرغم من الإمكانات الهائلة. التي تمتلكها.

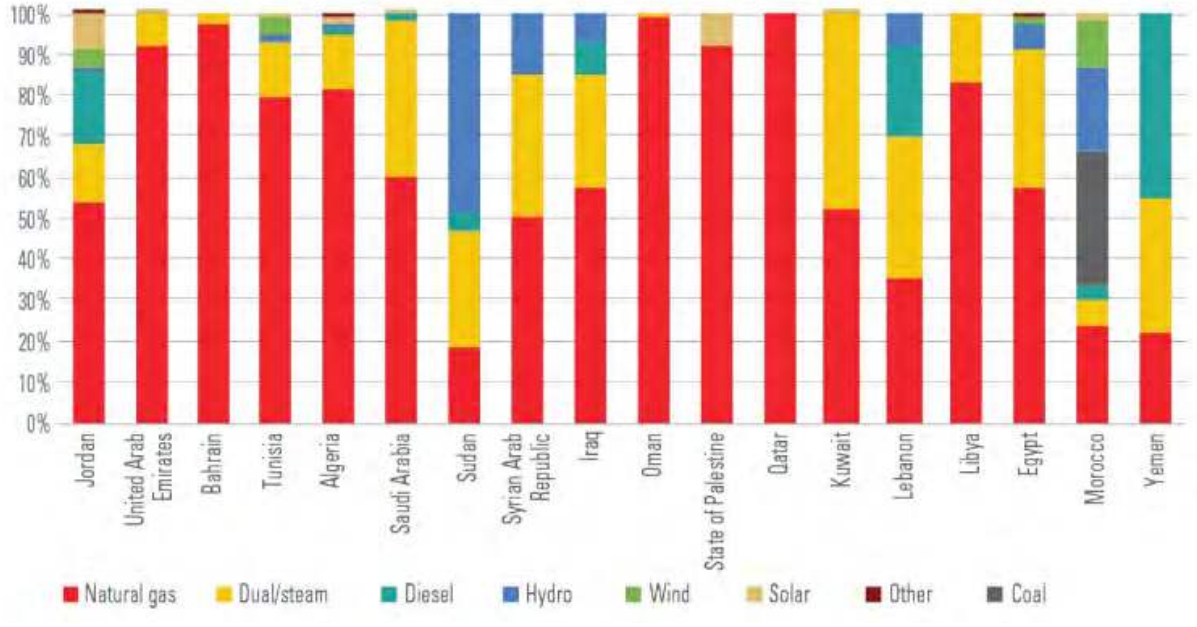

قدرة توليد الكهرباء المركبة حسب المصدر في المنطقة العربية – 2017ESCWA

في ما يتعلق بالطاقة المتجددة يعتبر المغرب مثالاً بارزاً في المنطقة العربية حيث قامت الدولة باستثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مجمع "نور ورزازات" للطاقة الشمسية، وهو أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية المركزة في العالم. كما يستثمر المغرب أيضاً في طاقة الرياح، من خلال مشاريع مثل مزرعة طرفاية للرياح، وهي واحدة من أكبر مزارع الرياح في إفريقيا. لم تساعد هذه المبادرات المغرب على تقليل اعتماده على الوقود الأحفوري فحسب، بل ساعدت أيضاً على خلق فرص العمل وعززت الابتكار في قطاع الطاقة المتجددة. وقطعت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، من خلال مشاريع مثل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية في دبي، وهو أحد أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في موقع واحد في العالم، ومحطة نور أبو ظبي للطاقة الشمسية.

ووفقاً للمؤسسة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، استثمرت الدول العربية 16.3 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة عام 2020، ومن المتوقع أن تزداد قدرة الطاقة المتجددة في المنطقة بمقدار 57 جيجاوات بحلول عام 2025.

على الرغم من التقدم الكبير في قطاع الكهرباء في المنطقة العربية،

إلا أن الوصول إلى الكهرباء لا يزال غير مكتمل في العديد من الدول حيث تقدر الإسكوا أن حوالي 35.2 مليون شخص في المنطقة العربية لم يحصلوا على الكهرباء عام 2016، يعيش معظمهم في موريتانيا والسودان واليمن.

- **قطاع الصناعة:**

يعد القطاع الصناعي مكوناً حيوياً من مكونات الاقتصاد في المنطقة العربية، حيث يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتشمل الأنشطة الصناعية التصنيع والبناء والتعدين والقطاعات الأخرى ذات الصلة، وكان في السنوات الأخيرة، تركيز متزايد على تنشيط القطاع الصناعي حيث تسعى الدول العربية جاهدة لتطوير قاعدتها الصناعية لتنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على عائدات النفط، ونفذت العديد منها سياسات ومبادرات صناعية لتعزيز التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل. وفقاً للبنك الدولي، ارتفعت القيمة المضافة الصناعية في الدول العربية بنسبة 16.5% من عام 2010 إلى عام 2019، مع نمو ملحوظ في دول مثل مصر والمغرب وتونس.

في المقابل تسعى دول مثل الأردن وسوريا ولبنان جاهدة لتطوير قاعدتها التصنيعية وجذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز التنويع الاقتصادي. على سبيل المثال، يعمل الأردن على تعزيز قطاعه الصناعي من خلال "إستراتيجية الأردن 2025 الصناعية" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التصنيع كمحرك للنمو الاقتصادي. تركز الاستراتيجية على قطاعات مثل الأدوية والكيماويات وتصنيع الأغذية والطاقة المتجددة، وتهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الأردني. نتيجة لذلك، شهد الأردن نمواً في صادراته الصناعية وإنشاء التجمعات الصناعية، مما ساعد على خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. وبالمثل، يعمل لبنان على تعزيز صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل، مع إنشاء منطقة بيروت المركزية كمركز مالي وتجاري. وفي مصر، تنفّذ الحكومة استراتيجية "رؤية مصر 2030"، والتي تتضمن تعزيز قطاع التصنيع كركيزة أساسية، كما أقامت مناطق وتجمعات صناعية، مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الصناعي.

نسبة تغطية أهم خمس سلع يتم استيرادها من الأسواق العربية (2020 - 2018)

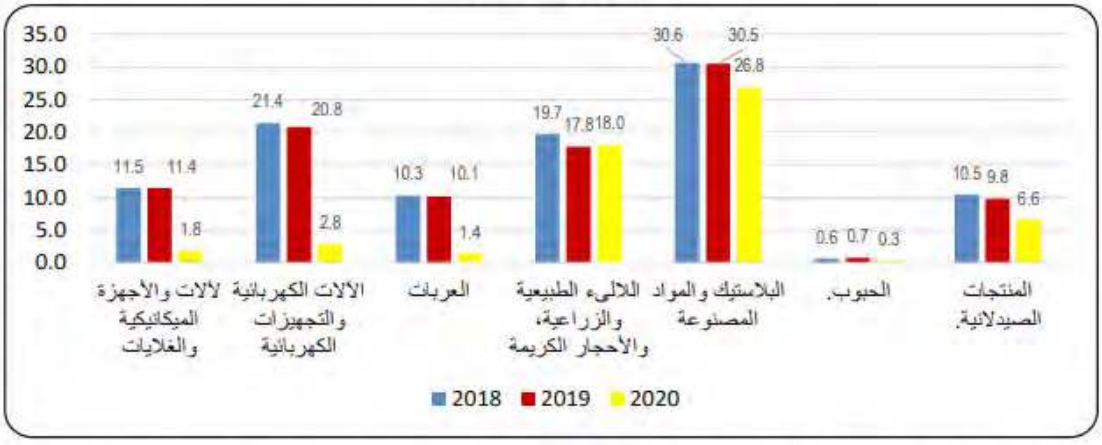

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022)."Trade Map".

أحد الأمثلة على الابتكار في القطاع الصناعي في المنطقة العربية هو "خطة المغرب الصناعية" (PAI)، وهي استراتيجية صناعية شاملة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للمغرب ودفع الابتكار. تركز PAI على تطوير القطاعات الصناعية الاستراتيجية، مثل السيارات، والفضاء، والمنسوجات، والأعمال التجارية الزراعية، وتشجع الاستثمار في البحث والتطوير (R & D)، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. ونتيجة لذلك، شهد المغرب نمواً كبيراً في إنتاجه الصناعي، حيث أصبح قطاعا السيارات والطيران مصدرين رئيسيين للبلاد.

- **قطاع الزراعة:**

تتميز المنطقة العربية بأنظمة زراعية متنوعة بسبب الاختلافات في المناخ والجغرافيا والتي تتراوح من المناطق القاحلة وشبه القاحلة إلى وديان الأنهار الخصبة. تشمل الزراعة في المنطقة العربية مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك إنتاج المحاصيل وتربية الماشية والغابات ومصايد الأسماك. ويعد إنتاج المحاصيل مكوناً رئيسياً للقطاع الزراعي في المنطقة العربية مع التركيز على الحبوب، مثل القمح والشعير والأرز، وكذلك الفواكه والخضروات مثل الحمضيات والتمر والزيتون والطماطم. تتمتع العديد من بلدان المنطقة أيضاً بتاريخ طويل من الممارسات الزراعية التقليدية بما في ذلك زراعة الواحات وزراعة المدرجات والتي تم تكييفها مع البيئة المحلية. إلى جانب كل ذلك تعتبر تربية الماشية جانباً مهماً آخر من جوانب القطاع الزراعي في المنطقة العربية مع التركيز على الأغنام والماعز والإبل. وتعدّ الماشية مصدراً مهماً للحوم والحليب و الجلود والألياف، وتوفر سبل العيش للعديد من المجتمعات الريفية في المنطقة.

القيمة المضافة لقطاع الزراعة (٪ من اجمالي الانتاج المحلي) بالعالم العربي 2011 – 2021

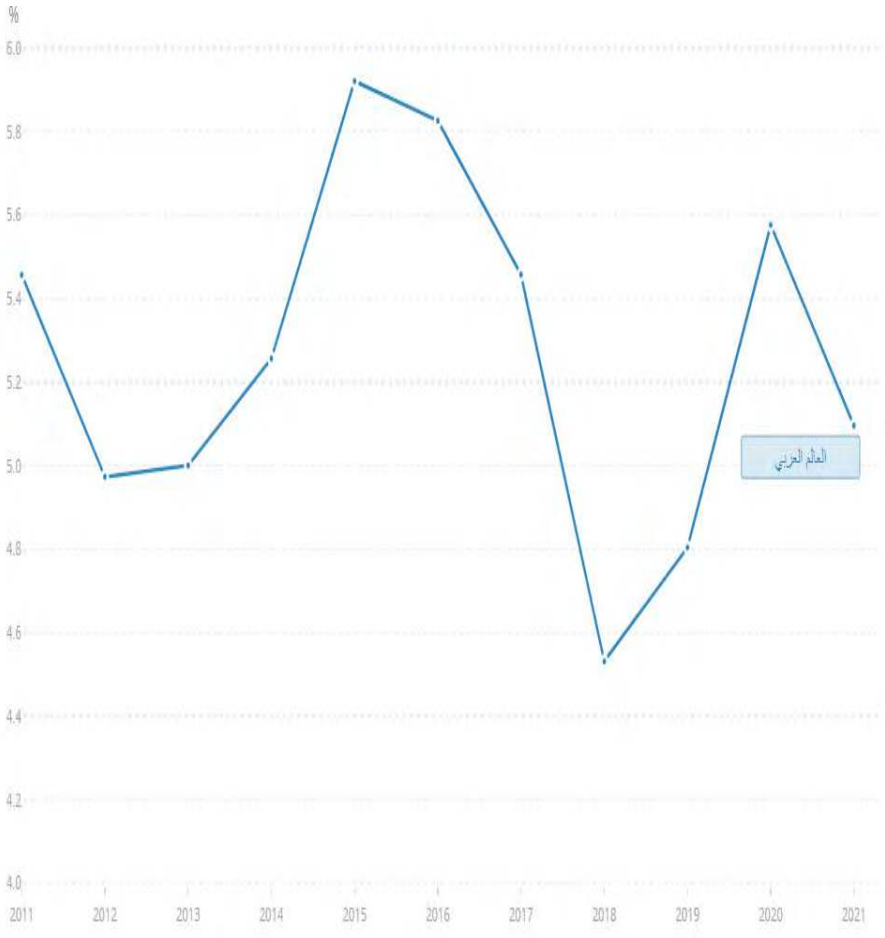

الدول	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي) 2021
الجزائر	13,0
البحرين	0,3
جزر القمر	35,5
دجيبوتي	1,7
مصر	11,8
العراق	4,0
الاردن	4,7
الكويت	0,5
لبنان	1,4
ليبيا	4,1
موريتانيا	18,6
المغرب	12,0
عمان	2,1
فلسطين	7,1
قطر	0,3
السعودية	2,3
السودان	6,4
سوريا	36,6
تونس	10,1
الامارات	0,9
اليمن	17,2

يلعب القطاع الزراعي في المنطقة العربية دوراً مهماً في الاقتصاد، ويوفر الأمن الغذائي وفرص العمل ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ومع ذلك، فإن مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي للمنطقة العربية تختلف باختلاف البلدان كما هو موضح من خلال الجدول والمبين اعلاه حيث تتأثر بعوامل مثل المناخ وتوافر المياه والسياسات التكنولوجية .

ومع ذلك، يواجه قطاع الزراعة في المنطقة العربية تحديات مثل ندرة المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق والبنية التحتية الضعيفة ومرافق التخزين، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي وعدم الاستقرار السياسي وتغير المناخ. وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تطوير ممارسات الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية. ولكن على الرغم من ذلك هناك جهود تُبذل في مجموعة من الدول وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حيث ارتفعت القيمة المضافة الزراعية في الدول العربية بنسبة 12% من عام 2010 إلى عام 2019 مع نمو ملحوظ في دول مثل السودان والأردن والمغرب. في نفس السياق، ركزت تونس على تطوير منتجات زراعية عالية القيمة مثل زيت الزيتون والتمور وطبقت أنظمة الري لتحسين الإنتاجية الزراعية. بينما تستثمر الجزائر في تحديث بنيتها التحتية الزراعية مثل تحديث أنظمة الري وتعزيز الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية.

- **قطاع التمويل:**

يشمل قطاع التمويل في المنطقة العربية البنوك والتأمين وأسواق رأس المال ويلعب دوراً حيوياً في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير الوصول إلى رأس المال، وتسهيل التجارة والاستثمار، وتعزيز الشمول المالي. ويهيمن القطاع المصرفي على القطاع المالي في المنطقة العربية، حيث يستحوذ على الغالبية العظمى من الأصول المالية في حين تعتبر أسواق رأس المال والمؤسسات المالية غير المصرفية صغيرة نسبياً.

القطاع المصرفي: يضم القطاع المصرفي في المنطقة العربية بنوكاً محلية ودولية، ويعمل كوسيط رئيسي بين المدخرين والمقترضين، مما يسهل تدفق الأموال في الاقتصاد. يتسم القطاع المصرفي العربي بمستوى عالٍ نسبيا من السيولة والاستقرار حيث تتمتع معظم البنوك برؤوس أموال جيدة ومنظمة من قبل البنوك المركزية في البلدان المعنية. ومع ذلك هناك تحديات مثل محدودية الشمول المالي ومستويات منخفضة من المعرفة المالية..

أسواق رأس المال: لا تزال أسواق رأس المال في المنطقة العربية في حالة نمو، حيث اكتسبت البورصات في الدول العربية الكبرى مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب شهرة في السنوات الأخيرة. وتلعب هذه الأسواق دوراً حاسماً في تعبئة رأس المال طويل الأجل للشركات والحكومات، لكنها لا تزال تواجه تحديات مثل محدودية العمق والسيولة، ونقص

التنويع في خيارات الاستثمار، والمشاركة المحدودة من مستثمري التجزئة.

الحصول على التمويل: محدود في المنطقة العربية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. إذ حوالي 25-30% فقط من البالغين لديهم حسابات بنكية في العديد من الدول العربية. لذلك من المهم زيادة الوصول إلى التمويل من خلال تطوير التمويل الأصغر والتمويل الرقمي والوسائل الأخرى للوصول إلى المزيد من الناس. حيث يفتقر معظم الناس إلى فهم المفاهيم والخدمات المالية الأساسية. من هنا يعد تحسين المعرفة المالية من خلال التعليم والحملات العامة أمراً بالغ الأهمية لمساعدة الناس على الوصول إلى التمويل واتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

تطور التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية (مليون دولار) (2016-2020)

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية ".

- **قطاع الخدمات والسياحة**

يعد قطاع الخدمات مساهماً مهماً في اقتصادات العديد من الدول العربية. ووفقاً لمجلس السفر والسياحة العالمي قدرت المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بنحو 227,2 مليار دولار عام 2019، وهو ما يمثل 8,9% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. كما وفّر القطاع أكثر من 5 ملايين وظيفة في المنطقة عام 2019، مما يسلط الضوء على مساهمته الكبيرة في التوظيف والنمو الاقتصادي.

وتبرز دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للسياحة، حيث استقبلت عام 2019 أكثر من 16.7 مليون زائر دولي مما ساهم في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل في قطاعي السياحة والضيافة. وتستثمر المملكة العربية السعودية أيضاً في قطاع السياحة مع إطلاق خطتها الطموحة للتنمية السياحية المسماة رؤية 2030. وتهدف الخطة إلى تنويع اقتصاد البلاد وتقليل اعتمادها على النفط من خلال تطوير الوجهات السياحية وزيادة عدد السياح الدوليين.

كما ركزت دول عربية أخرى، مثل الأردن وتونس والمغرب، على تطوير قطاعات السياحة فيها. على سبيل المثال، يروّج الأردن لتراثه الثقافي الغني، بما في ذلك المواقع التاريخية مثل البتراء وجرش، لجذب السياح الدوليين. بينما تستثمر تونس في منتجعاتها الشاطئية ومعالمها الثقافية، في حين اشتهرت المغرب بأسواقها النابضة بالحياة وتاريخها الغني ومناظرها الطبيعية الفريدة التي تجذب السياح من جميع أنحاء العالم. اما قطر فاستثمرت في البنية التحتية والمرافق لاستضافة الأحداث الدولية الكبرى، مثل كأس العالم لكرة القدم 2022. وقد ساهمت هذه الجهود في نمو قطاع الخدمات، وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار في صناعات الضيافة والسياحة.

2) التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد والحلول المحتملة لمواجهتها.

لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، من الضروري تحديد التحديات والعقبات التي تواجهها هذه القطاعات واستكشاف الحلول الممكنة. سيركز هذا التحليل على خمسة قطاعات رئيسية: الصناعة، والطاقة، والزراعة، والخدمات والسياحة، والمالية.

- **القطاع الصناعي**

التحديات

- **التنويع المحدود:** تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على عائدات النفط والغاز مما يؤدي إلى نقص التنويع في قطاعها الصناعي. هذا الاعتماد على مورد واحد يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- **البنية التحتية غير الملائمة:** يعوق النمو الصناعي في المنطقة عدم كفاية البنية التحتية بما في ذلك شبكات النقل وإمدادات الطاقة والتوصيل الرقمي.
- **محدودية الوصول إلى التمويل:** تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على تمويل لمشاريعها مما يحد من إمكانات نموها.

الحلول

- تشجيع التنويع الصناعي من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل التصنيع والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- تحسين البنية التحتية من خلال الاستثمار في مشاريع النقل والطاقة والاتصال الرقمي.
- تسهيل الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل المدعومة من الحكومة والشراكات مع المؤسسات المالية.

- **القطاع الزراعي**

التحديات

- **ندرة المياه:** تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه في العالم حيث تمثل الزراعة جزءاً كبيراً من استهلاك المياه.
- **انخفاض الإنتاجية الزراعية:** بسبب الممارسات الزراعية التقليدية ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة وعدم كفاية البحث والتطوير.
- **الأمن الغذائي:** تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبيرعلى الواردات الغذائية مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الغذاء العالمية واضطرابات سلسلة التوريد.

الحلول

- تشجيع تبني الممارسات والتقنيات الزراعية الحديثة والزراعة الذكية، مثل الزراعة الدقيقة والري بالتنقيط، لزيادة الإنتاجية وتقليل استهلاك المياه.
- الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة للزراعة المستدامة.
- تشجيع التعاون الإقليمي لتعزيز الأمن الغذائي من خلال السياسات والاستثمارات الزراعية المنسقة

▪ الخدمات والسياحة

التحديات

- التنويع المحدود: يعتمد قطاع السياحة في العديد من البلدان العربية بشكل كبيرعلى عدد قليل من الأسواق الرئيسية مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.
- عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية: أثرت الاضطرابات السياسية والمخاوف الأمنية في المنطقة سلباً على صناعة السياحة.
- نقص القوى العاملة الماهرة: لا سيما في مجالات مثل إدارة الضيافة والخدمات الرقمية.

الحلول

- التنويع والترويج لعروض السياحة من خلال تطوير منتجات جديدة، مثل السياحة البيئية، والسياحة الثقافية، والسياحة العلاجية.
- خلق بيئة سياسية مستقرة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والحوار.
- الاستثمار في برامج التدريب والتعليم المهني لتنمية القوى العاملة الماهرة لقطاع الخدمات والسياحة.

▪ القطاع المالي

التحديات

- الأسواق المالية: غير متطورة بشكل عام مع وصول محدود إلى رأس المال للشركات.
- انخفاض الشمول المالي: يفتقر جزء كبير من السكان في المنطقة العربية إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية والائتمان.
- الابتكار المحدود في الخدمات المالية: كانت المنطقة بطيئة في تبني التقنيات المالية المبتكرة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الرقمية.

الحلول

- تقوية الأسواق المالية في المنطقة من خلال تشجيع تحرير السوق وتعزيز المنافسة وتحسين الأطر التنظيمية.
- زيادة الشمول المالي من خلال تعزيز استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع الرقمية.
- تشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لدفع الابتكار في الخدمات.

1) تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص كرافعة أساسية للتوظيف والاستقرار

يلعب القطاع الخاص دوراً حاسماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتباره الرافعة الرئيسية للتوظيف والاستقرار في المنطقة العربية. حيث يمكن أن يكون لتشجيع ودعم دور القطاع الخاص آثار إيجابية كبيرة على التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والاستقرار الاجتماعي. وتعزيزاً لإمكاناته من الضروري:

- **خلق بيئة عمل مواتية:** يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص في خلق بيئة أعمال مواتية تعزز ريادة الأعمال والاستثمار والابتكار. يتضمن ذلك تنفيذ السياسات التي تعزز سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وتقلل من البيروقراطية، وتخلق مجالاً متكافئاً لجميع الشركات، بغض النظر عن حجمها. وقد نفذت الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة إصلاحات ملائمة للأعمال، كتبسيط إجراءات بدء الأعمال التجارية وتشغيلها وتبسيط عمليات الترخيص وتسهيل الوصول إلى التمويل، الأمر الذي جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وحفز القطاع الخاص.

- **تقديم الحوافز وآليات الدعم لتعزيز تنمية القطاع الخاص:** يشمل ذلك تقديم الحوافز الضريبية والمنح والإعانات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تعد من المحركات الرئيسية للعمالة والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، نفذت تونس برنامجاً وطنياً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات المالية وغير المالية بما في ذلك الوصول إلى الائتمان والتدريب والتوجيه. ومن المقدر أن تساعد تدابير الدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على التحديات مثل محدودية الوصول إلى التمويل ونقص المهارات الفنية، وحواجز دخول السوق، وبالتالي تعزيز نموها ومساهمتها في التوظيف.

- **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال** يؤدي إنشاء الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص مراكز وحاضنات ومسرعات للابتكار إلى خلق فرص جديدة للتوظيف والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال تقدم «واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا» الدعم للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا وتعزيز الابتكار وخلق فرص عمل في قطاع التكنولوجيا.

- **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص** (PPPs) تتضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص التعاون بين القطاعين في تقديم مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. ويمكن للقطاع العام الاستفادة من خبرة وموارد وكفاءات القطاع الخاص، مع معالجة أولويات هذا القطاع وضمان المساءلة. وقد نجحت بعض الدول العربية مثل الأردن في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعات مثل النقل والمرافق والرعاية الصحية، وخلق فرص العمل، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

- **تشجيع ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)** إن تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) بين كيانات القطاع الخاص يمكن أن يساهم في التوظيف والاستقرار في المنطقة العربية. كما أن تشجيع كيانات القطاع الخاص على الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل خلق فرص عمل للمجتمعات المحلية ودعم تطوير التعليم والمهارات وتعزيز الاستدامة البيئية، يمكن أن يكون له آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية. على سبيل المثال، نفذت الشركات في قطاع النفط والغاز في عمان مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لخلق فرص عمل للمجتمعات المحلية ودعم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز الحفاظ على البيئة.

2) الاتجاهات والفرص الناشئة للابتكار والاستدامة والتكنولوجيا الرقمية

تشهد المنطقة العربية تحولاً اقتصادياً سريعاً، مع ظهور اتجاهات وفرص للابتكار والاستدامة والتكنولوجيا الرقمية عبر القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والطاقة والصناعة والخدمات والسياحة، مدفوعة بعوامل مثل زيادة انتشار الإنترنت، وتغيير سلوك المستهلك، والمبادرات الحكومية، وجهود التنويع الاقتصادي الإقليمي.

وعلى هذا الصعيد سوف نلقي الضوء على الاتجاهات والفرص الناشئة في قطاعي الخدمات والسياحة، وكذلك القطاع المالي، مع ذكر أمثلة للممارسات الناجحة في المنطقة العربية.

▪ القطاع الزراعي:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• التركيز على ممارسات الزراعة المستدامة، مثل الزراعة الدقيقة، والري بالتنقيط، والزراعة العضوية، للحفاظ على موارد المياه وتقليل الأثر البيئي. • اعتماد التقنيات الرقمية، مثل الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية وتحليلات البيانات لتحسين مراقبة المحاصيل ومكافحة الآفات وإدارة سلسلة التوريد. • تشجيع الأعمال التجارية الزراعية والأنشطة ذات القيمة المضافة، مثل تجهيز الأغذية والتعبئة والتسويق، لتعزيز سلسلة القيمة وزيادة فرص التصدير.	• "خطة المغرب الأخضر" التي تركز على ممارسات الزراعة المستدامة، بما في ذلك تقنيات الري الحديثة والزراعة العضوية، لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية التصديرية. • مبادرة " "AgriTech الأردنية التي تستفيد من التقنيات الرقمية لتزويد المزارعين ببيانات في الوقت الفعلي عن الأحوال الجوية، ورطوبة التربة، وتهديدات الآفات، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين ممارساتهم الزراعية. • تركيز الجزائر على تطوير تجمعات للصناعات الزراعية ومناطق تجهيز الأغذية، مدعومة بحوافز الاستثمار وتطوير البنية التحتية

▪ قطاع الطاقة:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري • اعتماد تدابير كفاءة الطاقة، مثل الشبكات الذكية والعدادات الذكية وأنظمة إدارة الطاقة في المباني، لتحسين استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد. • تكامل التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي و blockchain وإنترنت الأشياء (IoT)، لتحسين إدارة الطاقة وتحسين الشبكة وإدارة جانب الطلب.	• "استراتيجية الطاقة المتجددة 2030" لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي في البلاد إلى 50% بحلول عام 2050، • "البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة" في عُمان لممارسات كفاءة الطاقة في الصناعات والمباني والنقل، من خلال التدابير التنظيمية، وحملات التوعية العامة، والحوافز المالية.

▪ قطاع الصناعة:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• التركيز على التصنيع المتقدم والتنويع الصناعي والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطيران والسيارات والإلكترونيات، لتعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل. • اعتماد تقنيات الصناعة 4.0، مثل الأتمتة والروبوتات وتحليلات البيانات لتحسين الإنتاجية والكفاءة ومراقبة الجودة. • التركيز على مبادئ الاستدامة والاقتصاد الدائري في الممارسات الصناعية، مثل الحد من النفايات، وتحسين الموارد، والتصميم البيئي، لتعزيز الاستدامة البيئية.	• "الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2021-2030" لتونس، والتي تهدف إلى تعزيز التصنيع المتقدم والابتكار والصناعات الموجهة للتصدير، من خلال تطوير البنية التحتية والتدريب على المهارات. • مبادرة "التحول الرقمي للصناعة" في لبنان، والتي تشجع على تبني تقنيات الصناعة 4.0 في عمليات التصنيع وإدارة سلسلة التوريد وابتكار المنتجات • "مبادرة الصناعة الخضراء" في المغرب، التي تعزز الممارسات الصناعية المستدامة، بما في ذلك عمليات الإنتاج ذات الكفاءة في استخدام الموارد، وإدارة النفايات

▪ قطاع الخدمات:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• نمو التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، مدفوعاً بزيادة انتشار الإنترنت وتغيير سلوك المستهلك لتحسين تقديم الخدمات، وتجربة العملاء. • التوسع في قطاع التكنولوجيا المالية، مع تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، والإقراض من نظير إلى نظير، لزيادة الشمول المالي وتعزيز الوصول إلى التمويل. • التركيز على المدن الذكية والمبادرات الحكومية الرقمية، والاستفادة من التكنولوجيا لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات العامة، مثل النقل والرعاية الصحية والتعليم.	• صعود الأسواق عبر الإنترنت ومنصات الدفع الرقمية في الإمارات العربية المتحدة، مثل سوق دوت كوم وNoon.com، والتي أحدثت ثورة في قطاع البيع بالتجزئة وخلقت فرصاً تجارية جديدة. • "الاستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية" في البحرين، والتي تهدف إلى تعزيز نمو النظام البيئي للتكنولوجيا المالية من خلال الإصلاحات التنظيمية، ودعم التمويل، وتنمية المواهب. • "مبادرة مدينة دبي الذكية" والتي تهدف إلى تحويل دبي إلى مدينة ذكية من خلال دمج التقنيات الرقمية في مختلف جوانب الحياة الحضرية، بما في ذلك النقل والطاقة والحوكمة.

▪ قطاع السياحة:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• الاستثمار في البنية التحتية للسياحة بما في ذلك الفنادق والمنتجعات والمواصلات لدعم نمو قطاع السياحة وجذب السياح الدوليين. • الترويج للسياحة الثقافية والبيئية والاستفادة من التراث الثقافي الثري والموارد الطبيعية للمنطقة العربية، لتنويع العروض السياحية وجذب الأسواق المتخصصة. • اعتماد التقنيات الرقمية في قطاع السياحة مثل منصات الحجز عبر الإنترنت وتجارب الواقع الافتراضي والتسويق عبر وسائل التواصل	• تطوير المنتجعات الفخمة والمعالم السياحية في عمان مثل مطار مسقط الدولي ومنتجع البليد • مشروع "جوردان تريل" في الأردن والذي يوفر مساراً للمشي لمسافات طويلة ويعرض التراث الثقافي والطبيعي للبلاد، ويعزز السياحة البيئية ومبادرات السياحة المجتمعية. • الحملة الرقمية "قم بزيارة لبنان" والتي تعزز وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي للترويج للبنان كوجهة سياحية وتعرض تراثها الثقافي الغني ومأكولاتها وجمالها الطبيعي.

▪ القطاع المالي:

الفرص الناشئة	التجارب الناجحة
• تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المصرفية والائتمان والتأمين للشركات الصغيرة والمتوسطة والأسر ذات الدخل المنخفض. • تطوير التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل (التأمين الإسلامي) والصكوك (السندات الإسلامية)، لتلبية احتياجات السكان المسلمين المتزايدة وتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. • التركيز على التكنولوجيا المالية fintech والخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع عبر الإنترنت والمحافظ الرقمية	• "برنامج التمويل الشامل والتمويل الأصغر" في الجزائر، الذي يعزز الشمول المالي من خلال إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وخطط ضمان الائتمان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة • إنشاء "بنك البحرين الإسلامي" والذي يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويجذب العملاء الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. • مبادرة "قطر غير النقدي" والتي تهدف إلى تعزيز المدفوعات الرقمية وتقليل المعاملات النقدية من خلال تطوير نظام دفع رقمي، بما في ذلك المحافظ الرقمية والمدفوعات غير التلامسية.

تشهد القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية إذا فرصاً كبيرة للابتكار والاستدامة والتكنولوجيا الرقمية. يتم تسخير هذه الفرص من قبل دول المنطقة لدفع النمو الاقتصادي، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز عروض السياحة، والاستفادة من التقنيات الرقمية. ومع استمرار تطور المنطقة من المرجح أن تكون هناك فرص متزايدة للشركات والحكومات والمجتمعات للاستفادة من الاتجاهات والتقنيات الناشئة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

التعاون الإقليمي للنهوض بالاقتصاد العربي

يتميز العالم العربي بمجموعة متنوعة من الموارد الاقتصادية، بما في ذلك احتياطيات النفط والغاز والزراعة والتصنيع والخدمات. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التنوع، تواجه الاقتصادات العربية العديد من التحديات، مثل محدودية التجارة البينية، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، وانخفاض مستويات الابتكار والتقدم التكنولوجي. في ضوء هذه التحديات، فإن التعاون والتكتل الإقليمي ضروريان للنهوض بالاقتصاد العربي.

1) التكتل الاقتصادي لتحقيق سوق عربية مشتركة

أولاً: يمكن للتعاون الإقليمي أن يعزز التكامل الاقتصادي ويخلق سوقاً عربية مشتركة تسهل التجارة والاستثمار بين الدول العربية. في الوقت الحالي، تعتبر التجارة البينية في العالم العربي منخفضة نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، بما فيها الحواجز التجارية، ونقص البنية التحتية، والحواجز التنظيمية. من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والتكتل يمكن للدول العربية العمل معاً لإزالة هذه الحواجز وتطوير البنية التحتية مما قد يؤدي إلى زيادة تدفقات التجارة والاستثمار داخل المنطقة.

ثانياً: يمكن للتعاون الإقليمي أن يمكّن الدول العربية من الاستفادة من مواردها الاقتصادية المتنوعة وتعزيز أوجه التكامل لتحقيق المنفعة المتبادلة. ففي حين أن بعض الدول العربية غنية باحتياطيات النفط والغاز فإن البعض الآخر لديه موارد زراعية وفيرة أو قوة عاملة ماهرة. ومن خلال التعاون وتجميع الموارد، يمكن للدول العربية تحسين قدراتها الإنتاجية وتقليل الاعتماد على موارد فردية وتنويع اقتصاداتها. على سبيل المثال يمكن للبلدان الغنية باحتياطيات النفط والغاز أن تستثمر في البلدان ذات الموارد الزراعية لتطوير الأعمال التجارية الزراعية، بينما يمكن للبلدان التي تتمتع بقدرات تصنيعية قوية أن تشارك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لإنشاء صناعات ذات قيمة مضافة. وهذا كفيل بأن يخلق اقتصاداً عربياً أكثر مرونة واستدامة وأقل عرضة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية والطلب عليها.

ثالثاً: يمكن للتعاون الإقليمي أن يعزز الابتكار والتقدم التكنولوجي في العالم العربي، حين يلعب الابتكار والتكنولوجيا دوراً مهماً في دفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي اليوم. ومن خلال العمل معاً، يمكن للدول العربية تجميع جهود البحث والتطوير الخاصة بها وتبادل المعرفة والخبرة وتعزيز نقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء. كما يمكن أن يساعد ذلك في بناء ثقافة الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال وتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على التكيف مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية المتغيرة. علاوة على ذلك يمكن للتعاون الإقليمي تسهيل الاستثمار في البنية التحتية للبحث والتطوير وتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومة وخلق بيئة مواتية لتزدهر الشركات الناشئة والشركات التي تحركها التكنولوجيا.

اخيراً، من المؤمل أن يساهم التعاون الإقليمي في معالجة التحديات الاجتماعية المشتركة التي يواجهها العالم العربي مثل بطالة الشباب والفقر وعدم المساواة الاجتماعية من خلال العمل معاً لتطوير سياسات وبرامج تهدف إلى خلق فرص عمل لائقة وتعزيز التدريب المهني وريادة الأعمال ومعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يساعد في خلق اقتصاد عربي أكثر شمولاً وإنصافاً يستفيد منه جميع شرائح المجتمع ويعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

في نهاية المطاف، يمكن أن يلعب التعاون الإقليمي دوراً محورياً في إطلاق الإمكانات الكاملة للاقتصادات العربية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في المنطقة من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والاستفادة من الموارد الاقتصادية المتنوعة وتعزيز الابتكار والتصدي للتحديات المشتركة وهو يتطلب جهودا تعاونية بين الدول العربية.

2) العوائق أمام التجارة والاستثمار الإقليميين، وفرص زيادة التعاون البيني الإقليمي

يعد تحديد العوائق أمام التجارة والاستثمار الإقليميين فضلاً عن فرص زيادة التعاون الإقليمي أمراً بالغ الأهمية لفهم التحديات والحلول المحتملة للنهوض بالاقتصاد العربي. فيما يلي تحليل للعقبات والفرص الرئيسية في هذا السياق:

- **معيقات التجارة والاستثمار الإقليميين في الوطن العربي:**

فجوات البنية التحتية: تعيق البنية التحتية المحدودة للنقل، بما في ذلك الطرق والموانئ والسكك الحديدية، حركة البضائع والخدمات عبر الدول العربية. مما يؤدي الى عدم كفاية الخدمات اللوجستية وشبكات النقل وارتفاع التكاليف وأوقات العبور

التحديات الجيوسياسية: تؤدي إلى تعطيل تدفقات التجارة والاستثمار، وتخلق حالة من عدم اليقين، وتقوض ثقة المستثمرين مما يعرقل إقامة علاقات تجارية واستثمارية مستقرة بين الدول العربية.

عدم وجود أطر مؤسسية: ضعف الأطر المؤسسية للتعاون الإقليمي، والتنسيق، وحل النزاعات يعيق التقدم ويؤدي عدم وجود آليات فعالة لتنسيق السياسات وتسوية المنازعات والتنفيذ إلى إعاقة تطوير اتفاقيات التجارة والاستثمار الإقليمية.

الحواجز التنظيمية: تشكيل الأطر والمعايير التنظيمية المتباينة بين الدول العربية تحدياً للتجارة والاستثمار داخل المنطقة. وتشمل هذه الاختلافات في معايير المنتج ومتطلبات الاعتماد، والتي يمكن أن تخلق حواجز أمام انسياب البضائع وتزيد من تكاليف الامتثال.

الحواجز التجارية: التعريفات والحواجز والإجراءات الجمركية تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الدول العربية. وتشمل القيود على الاستيراد / التصدير، والإجراءات الجمركية المرهقة، والحواجز الإدارية التي تزيد من تكلفة ووقت إجراء التجارة.

- **فرص زيادة التعاون البيني في العالم العربي:**

تطوير البنية التحتية: للاستثمار في البنية التحتية للنقل واللوجستيات لتحسين الاتصال وتسهيل حركة السلع والخدمات داخل المنطقة. تطوير شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية والبنية التحتية الرئيسية الأخرى لتقليل تكاليف النقل وزيادة الكفاءة.

تعزيز الأطر المؤسسية: يمكن للأطر المؤسسية القوية للتعاون الإقليمي والتنسيق وتسوية النزاعات أن تسهل التعاون داخل المنطقة. مع تطوير آليات فعالة لتنسيق السياسات وحل النزاعات والتنفيذ لتعزيز الثقة والتعاون بين الدول العربية

التعاون الخاص بقطاع محدد: يمكن للدول العربية ذات الموارد والقدرات التكميلية أن تتعاون في قطاعات محددة مثل الزراعة والطاقة والتصنيع والخدمات لتطوير سلاسل القيمة وتعزيز التخصص وتعزيز القدرة التنافسية.

تنمية رأس المال البشري: من خلال التعليم وتنمية المهارات لتعزيز قدرة البلدان على المشاركة في التجارة والاستثمار الإقليميين مع التدريب المهني وريادة الأعمال وتنمية القوى العاملة إلى قوة عاملة ماهرة ومجهزة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الإقليمية.

تعزيز اتفاقيات التجارة الإقليمية: مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، وتطوير اتفاقيات جديدة لخفض التعريفات والحواجز والاختلافات التنظيمية لخلق بيئة مواتية لزيادة التجارة والاستثمار بين الدول العربية.

3) دور المنظمات والمبادرات الإقليمية في تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول العربية

توفر المنظمات والمبادرات الإقليمية منصة للدول العربية للتعاون والتنسيق وتنفيذ المبادرات الاقتصادية الإقليمية. فهي تسهل حوارات السياسات، وتوفر الدعم الفني، وتعزز تدابير الاستثمار وتيسير التجارة، التي يمكن أن تسهم في النهوض بالاقتصاد العربي من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل. وفي ما يلي تحليل لدورها في النهوض بالاقتصاد العربي:

- **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):** تأسست عام 1997و تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية بين الدول العربية من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على معظم السلع المتداولة بين الدول الأعضاء. وقد ساهمت في نمو التجارة البينية بين الدول العربية، على الرغم من أن التقدم كان بطيئاً في تقليل الحواجز غير الجمركية وتحقيق تكامل اقتصادي أعمق. يمكن للجهود المبذولة لزيادة تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) من خلال معالجة الحواجز غير الجمركية وتشجيع تيسير الاستثمار أن تساعد في تعزيز التجارة والاستثمار الإقليميين بشكل أكبر.

- **صندوق النقد العربي:** تأسس عام 1976، ويهدف إلى تعزيز التعاون النقدي والاستقرار المالي بين الدول العربية. وهو يقدم المساعدة المالية والدعم الفني والبحوث الاقتصادية للدول الأعضاء. ويلعب صندوق النقد العربي دوراً رئيسياً في دعم جهود الدول الأعضاء لمواجهة تحديات الاقتصاد الكلي، وتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مبادرات مثل أنظمة الدفع والتسوية الإقليمية.

- **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO):** تأسست عام 1975، وتعمل على تعزيز التنمية الصناعية والتعدينية في العالم العربي. تهدف إلى تعزيز التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار بين الدول العربية. توفر AIDMO المساعدة الفنية، وإجراء الدراسات، وتسهيل المشاريع الصناعية والمشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء.

- **جامعة الدول العربية:** تأسست عام 1945، وهي منظمة إقليمية تعمل على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية. تلعب دوراً مهماً في تسهيل الحوارات الإقليمية وتنسيق السياسات ومعالجة التحديات الإقليمية، بما في ذلك القضايا الاقتصادية وتوفر منصة للدول الأعضاء لمناقشة وتنسيق المبادرات الاقتصادية والسياسات التجارية وتشجيع الاستثمار، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي.

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي:** تأسس عام 1957، وهو هيئة فرعية تابعة لجامعة الدول العربية تركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول العربية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية الإقليمية، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل المشاريع الإقليمية في قطاعات مثل النقل والطاقة والزراعة.

- **الصناديق العربية:** تقدم عدة صناديق عربية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، مساعدات مالية لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية. تلعب هذه الصناديق دوراً مهماً في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال تقديم القروض الميسرة، والمنح، والمساعدة الفنية لمشاريع البنية التحتية الإقليمية، ومبادرات تيسير التجارة، وبرامج تشجيع الاستثمار.

- **العمل الاقتصادي العربي المشترك:** العمل الاقتصادي العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق بين الدول العربية. ويركز على تعزيز المشاريع الإقليمية، وتيسير التجارة، وتشجيع الاستثمار، والتكامل الاقتصادي من خلال تطوير سياسات واستراتيجيات ومبادرات مشتركة.

- غيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك وفي طليعتها اتحاد الغرف العربية الذي يمثل القطاع الخاص العربي ويضم في عضويته الغرف واتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية في 22 دولة عربية أعضاء في جامعة الدول العربية.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه المنظمات والمبادرات تواجه تحديات مثل الموارد المحدودة، واختلاف الأولويات بين الدول

الأعضاء، والتوترات الجيوسياسية، التي يمكن أن تعوق فعاليتها في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. إن مواجهة هذه التحديات وتنشيط دور المنظمات والمبادرات الإقليمية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يمكن أن يسهم في تحقيق الإمكانات الكاملة للتكامل الإقليمي والنهوض بالاقتصاد العربي.

4) اقتراح استراتيجيات التكامل والتعاون الإقليميين لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي

إن تعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي أمر بالغ الأهمية للنهوض بالاقتصاد العربي. وفي ما يلي بعض استراتيجيات التكامل والتعاون الإقليميين لتعزيز هذه المجالات:

- **مواءمة الانظمة والسياسات:** المتعلقة بالابتكار والاستدامة والتحول الرقمي من خلال توحيد حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات والأمن السيبراني والسياسات البيئية. حيث يمكن لمواءمة الانظمة أن تخلق بيئة مواتية للشركات والشركات الناشئة للعمل بسلاسة عبر الحدود، وتعزيز الابتكار والاستدامة في المنطقة.

- **تعزيز برامج التعاون في البحث والتطوير الإقليمي:** تركز على المجالات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والرعاية الصحية والتكنولوجيا. ويمكن أن يشمل ذلك مشاريع بحثية مشتركة وتبادل أفضل الممارسات وإنشاء شبكات ابتكار إقليمية. ويمكن لهذه البرامج أن تيسر تبادل المعارف والتعاون والابتكار فيما بين بلدان المنطقة. ويجب على المنظمات الإقليمية، مثل المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أن تلعب دوراً في تسهيل هذا التعاون من خلال توفير التمويل والدعم الفني ومنصة لتبادل المعرفة والبحث والتطوير الإقليمي

- **تطوير البنية التحتية الرقمية الإقليمية:** بما في ذلك الاتصال بالإنترنت عالي السرعة ومراكز البيانات والمنصات الرقمية. مما يمكن أن يسهل التحول الرقمي لمختلف القطاعات مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية والتكنولوجيا الزراعية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. يمكن للجهود التعاونية في بناء البنية التحتية الرقمية أن تخلق فرصاً جديدة للابتكار والتحول الرقمي في جميع أنحاء المنطقة.

- **وضع مبادرات إقليمية للاستدامة:** تتصدى للتحديات البيئية والاجتماعية المشتركة عبر مشاريع مشتركة تتعلق بالطاقة المتجددة وإدارة المياه وإدارة النفايات والتخفيف من تغير المناخ. ويمكن للجهود المشتركة أن تساعد في تحسين استخدام الموارد ومعالجة التحديات البيئية وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. كما يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية، أن تدعم وتيسر مبادرات الاستدامة هذه لتعزيز ممارسات التنمية المستدامة في المنطقة.

- **الاستثمار في تنمية المهارات الإقليمية:** تنمية رأس المال البشري ضرورية للابتكار والاستدامة والتحول الرقمي. حيث يمكن للبلدان العربية التعاون في برامج تنمية المهارات الإقليمية، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات ومبادرات تقاسم المعرفة في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهارات الرقمية وريادة الأعمال. كما يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، دعم الجهود المبذولة لتطوير قوة عاملة ماهرة للعصر الرقمي.

- **ريادة الأعمال عبر الحدود والأنظمة البيئية للشركات الناشئة:** يمكن للدول العربية العمل معاً لإنشاء نظام بيئي داعم لريادة الأعمال والشركات الناشئة عبر الحدود عبر مبادرات مثل حاضنات بدء التشغيل الإقليمية ومسرعات الأعمال وبرامج التمويل التي تسهل التعاون عبر الحدود والاستثمار والوصول إلى الأسواق للشركات الناشئة. ويمكن للمنظمات الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعم وتسهيل ريادة الأعمال عبر الحدود والنظم البيئية للشركات الناشئة.

- **تقاسم المعرفة وتبادل الخبرات والتجارب:** إن تعزيز تبادل المعرفة بين الدول العربية أمر بالغ الأهمية للتكامل الإقليمي والتعاون في مجالات مثل الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي، من خلال تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات إقليمية فضلاً عن إنشاء منصات وشبكات إقليمية لتبادل المعرفة. ويمكن للمنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، تسهيل مبادرات تبادل المعرفة وتعزيز التعلم والتعاون عبر الحدود.

التوصيات والاستنتاجات

في ظل التطورات والتحولات العالمية، لم يعد تطوير القطاعات الصناعية وتطوير وتوحيد السياسات التجارية العربية خيارا بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي يشهدها العالم، إضافة إلى الصدمات التي ألقت بظلالها على مستقبل النظام الاقتصادي. نذكر فيما يلي بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تمثل خطوات نحو النهوض بالاقتصاد العربي.

1) توصيات لتعزيز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي في الاقتصاد العربي:

كنتيجة للدراسة، وبعد تحليل التحديات والمعيقات والفرص التي تواجه اقتصاد العالم العربي، تتمحور التوصيات كالتالي:

- **ادماج مبادئ واهداف التنمية المستدامة وتشجيع الابتكار:** سيتطلب دمج التنمية المستدامة في الاقتصادات العربية: تغييرات كبيرة في السياسات والسلوك عبر الحكومات والشركات والأفراد:

الحكومات	الشركات	الافراد
• وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة توائم بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية وترجمتها الى سياسات وقوانين وأنظمة ملموسة • الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات العامة التي تعزز الاستدامة مثل النقل الجماعي والطاقة المتجددة وإدارة النفايات ونظم رصد التلوث • تكليف الشركات والمنظمات الكبيرة بتقديم تقارير عن الاستدامة مع وضع معايير بيئية للكفاءة والانبعاثات وخفض النفايات. • تثقيف الشباب بشأن مبادئ وممارسات التنمية المستدامة في المدارس وتعزيز قيم الاستدامة في المجتمع العربي • التعاون بين الحكومات العربية لمعالجة القضايا البيئية العابرة للحدود مثل تلوث الهواء وفقدان التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ	• تطوير استراتيجيات الاستدامة بأهداف ملموسة ومؤشرات أداء رئيسية ليس فقط للمقاييس البيئية ولكن أيضاً للمقاييس الاجتماعية مثل ممارسات العمل اللائق والعدالة الاجتماعية والحوكمة. • إعادة تصميم سلاسل وعمليات التوريد بحيث تكون مستدامة ودائرية وشاملة اجتماعيا. وهذا يشمل تقليل النفايات والتلوث، واستخدام الطاقة المتجددة، ودعم المجتمعات. • الابتكار لتطوير منتجات وخدمات أكثر استدامة. • الاستثمار في البحث والتطوير الأخضر والتقنيات الجديدة. • اعتماد ممارسات إبلاغ متكاملة وتقديم إفصاحات منتظمة عن أداء الاستدامة وآثارها من أجل تعزيز الشفافية.	• تحويل أنماط الاستهلاك إلى أغذية وطرق نقل ومنتجات أكثر استدامة. اختيار العلامات التجارية والخدمات الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً. • تقليل النفايات عن طريق إعادة استخدام المنتجات وإعادة تدويرها قدر الإمكان. • تبني عادات معيشية مستدامة مثل توفير الطاقة والمياه. • تعزيز الاستدامة على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الوعي بالقضايا الرئيسية للآخرين. • دعم المنظمات التي تناصر القضايا البيئية والاجتماعية. • اتخاذ قرارات واستثمارات مالية مستنيرة لا تدعم الوقود الأحفوري والنفايات وعدم المساواة وغيرها من الممارسات غير المستدامة. • الاستثمار في القطاعات الخضراء

لن يكون تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية أمرا سهلا، ولكن التنمية المستدامة توفر أفضل طريق للمضي قدما نحو الرخاء والرفاه الدائمين في المنطقة العربية. وعلى هذا الأساس فإنّ التعاون والالتزام المشترك بالتغيير يمكن أن يساعدا الاقتصادات العربية على الانتقال ليس فقط إلى أن تصبح أكثر ثراءً، ولكن أكثر عدالة وإنصافاً.

- **الاستفادة من استراتيجيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.**

ان نجاح أي تجمع اقتصادي لا يتوقف على الإجراءات الاقتصادية والمتعلقة بتحرير التجارة البينية وإلغاء الإجراءات التمييزية فحسب، بل أيضا على الإرادة السياسية للدول الأعضاء وخصوصا على مدى جهوزيتها لادماج الاستراتيجيات الجديدة واللازمة لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي. وفي ما يلي بعض الاقتراحات للاستفادة من استراتيجيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من اجل النهوض بالاقتصاد العربي.

- تطوير استراتيجية عربية شاملة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: تحدد الرؤية والأهداف وخطط العمل للتحول الرقمي واعتماد الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وأن تعالج جوانب مختلفة مثل الهياكل الأساسية، وتنمية المهارات، والابتكار، والأطر التنظيمية، والتعاون الدولي.

- تطوير المهارات والمواهب للاقتصاد الرقمي: يعد بناء قوة عاملة ماهرة أمراً ضرورياً للاستفادة من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. ويمكن للدول العربية الاستثمار في برامج تنمية المهارات التي تركز على محو الأمية الرقمية وتحليلات البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي والمهارات الأخرى ذات الصلة. ويمكن ايضا بذل جهود لجذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مثل تقديم رواتب تنافسية وحوافز وفرص تطوير وظيفي.

- تشجيع الاستثمار في المشاريع الرقمية الناشئة والابتكار: من خلال صناديق رأس المال الاستثماري، وشبكات المستثمرين ومنح الابتكار التي توفر الدعم المالي والإرشاد للشركات الرقمية الناشئة الواعدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن عبر خلق مناخ استثماري ملائم لرأس المال الاستثماري وشركات الأسهم الخاصة جذب المزيد من الاستثمار في الشركات الرقمية الناشئة وتعزيز الابتكار.

- تعزيز الإدماج الرقمي وإمكانية الوصول: يعد ضمان حصول جميع شرائح المجتمع على التقنيات الرقمية والفوائد من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي أمراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي الشامل. حيث يمكن للدول العربية تنفيذ سياسات وبرامج تعزز الإدماج الرقمي والذكاء الاصطناعي.

- تعزيز التعاون عبر الحدود: يمكن للبلدان العربية إنشاء مبادرات تعاونية عبر الحدود، مثل مشاريع البحث والتطوير المشتركة، وبرامج تبادل التكنولوجيا، وآليات تنسيق السياسات. وهو من شأنه تبادل أفضل الممارسات والمعارف والموارد، وتسريع التحول الرقمي واعتماد الذكاء الاصطناعي في المنطقة.

في سياق التطوير المستمر والجهود المبذولة للوقوف على التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي، قد يساهم التحول الرقمي والتطور التقني في ربط عدد أكبر من الشركات والمستهلكين على مستوى العالم العربي. كما تزيد الرقمنة من حجم التجارة ونطاقها وسرعتها، وتسمح في جميع أنحاء للشركات بجلب منتجات وخدمات جديدة إلى أكبر عدد من العملاء المتصلين فضلا عن مساهمتها في زيادة فرص الشركات الصغيرة لعرض وتصدير منتجاتها.

2) خاتمة:

إن احتضان الممارسات المستدامة، ودفع التحول الرقمي وتبني ثقافة الابتكار عوامل حاسمة لتنشيط الاقتصاد العربي كما تجلى لنا من خلال هذه الدراسة.

حيث يوفر التقدم السريع للتقنيات الرقمية والاعتماد المتزايد للذكاء الاصطناعي فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية في المنطقة.. فالتحول الرقمي هو العامل التمكيني الرئيسي للابتكار والاستدامة، وتوفير الأدوات والتقنيات والبنية التحتية اللازمة لتحويل الصناعات، وتعزيز الإنتاجية، وخلق القيمة.

ولا شك هناك أهمية بالغة لتعزيز ثقافة الابتكار في مجتمعاتنا العربية، فهو محرك النمو الاقتصادي الذي يقود إنشاء منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة يمكنها مواجهة التحديات والاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي.

وتكتسي الاستدامة أهمية حاسمة لضمان أن يكون النمو الاقتصادي العربي شاملا ومسؤولا بيئيا ومنصفا اجتماعيا، مع مراعاة الرفاه الطويل الأجل لكل من الأجيال العربية الحالية والمقبلة.

يستدعي تحقيق هذا التحول جهوداً متضافرة وتعاونية من جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك صانعي السياسات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع العربي ككل.اذ يحتاج صانعو السياسات إلى تطوير سياسات داعمة وأطر تنظيمية وآليات تمويل تعزز الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي ويحتاج القطاع الخاص إلى الاستثمار في البحث والتطوير، واعتماد التقنيات الرقمية، ودفع الابتكار في عملياته ونماذج أعماله بينما تحتاج الأوساط الأكاديمية إلى إجراء أبحاث متطورة، وتطوير المناهج الدراسية ذات الصلة، وإنتاج قوة عاملة ماهرة يمكنها دفع التحول الرقمي واخيرا يحتاج المجتمع المدني إلى الدعوة إلى تنمية شاملة ومستدامة، ويحتاج المجتمع ككل إلى تبني محو الأمية الرقمية والمشاركة بنشاط في الابتكار لتحقيق الاقتصاد الرقمي المستدام.

يتطلب تنشيط الاقتصاد العربي إذا نهجاً شاملاً يشمل الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي. وهو يدعو إلى خلق بيئة تمكينية للابتكار الرقمي، وتعزيز الممارسات المستدامة، ودفع التحول الرقمي عبر القطاعات لتتمكن للمنطقة العربية من إطلاق الإمكانات الكاملة للتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي لخلق اقتصاد مزدهر وشامل ومستدام للمستقبل.

في الختام، يمكن أن تركز اتجاهات البحث المستقبلية على استكشاف تأثير التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على صناعات معينة في المنطقة العربية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتصنيع. يمكن للبحوث أيضاً التحقيق في تحديات وفرص دمج الممارسات المستدامة في موضوع الامن الغذائي، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبحوث استكشاف الآثار الأخلاقية لتبني الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتحيز والإنصاف والشفافية والمساءلة.

اتحاد الغرف العربية ينظّم فعاليات بارزة ضمن "ملتقى الاستثمار السنوي" في أبو ظبي

سمير ناس: تعزيز الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية

انعقد "ملتقى الاستثمار السنوي 2023" في دورته الـ 12، تحت رعاية الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، خلال الفترة 10-8 أيّار (مايو) في مركز أبوظبي الوطني للمعارض بدولة الإمارات العربية المتحدة)، وذلك تحت شعار "التحوُّل في أوجُه الاستثمار: فرص الاستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنوع والازدهار».

شهد الملتقى مشاركة نحو 600 متحدث من نحو 170 دولة، في أكثر من 160 جلسة حوارية، تمحورت حول القضايا والتحدّيات والفرص الاستثمارية لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي المستدام، ولا سيما في هذه الأوقات، حيث يسود التضخُّم العالمي والركود الاقتصادي في العديد من الدول، فضلاً عن إفلاس عدد من البنوك كما حصل في الولايات المتحدة مؤخراً.

سلّط ملتقى الاستثمار السنوي AIM، الذي يعدّ واحدا من أبرز المنتديات العالمية، والذي تم تنظيمه بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار، الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجه وكالات تشجيع الاستثمار حول العالم، وآليات تحليل الأسواق، وتوجهات الاستثمار وكيفية التعامل معها بطريقة مستدامة، ولا سيما حيال وكالات ترويج الاستثمار في الدول الأقل نمواً.

وتميّز هذا الحدث الإستثماري الكبير بحضور لافت، بمشاركة وزراء ومسؤولين حكوميين وصنّاع قرار من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى نخبة من المستثمرين وكبرى شركات الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ومزودي حلول المدن الذكية وخدمات التكنولوجيا، وعدد كبير من الزوار من أكثر من 170 دولة.

وشهد الملتقى جلسات حوارية وورش عمل تفاعلية، لتبادل الأفكار والممارسات لتعزيز التعاون والعمل المشترك نحو مستقبل مالي أكثر استدامة وشمولية، حيث تناولت الفعاليات التي انطلقت هذا العام بدعم وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بالشراكة مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، ضمن محوري الاستثمار والابتكار والتكنولوجيا، موضوعات عدّة تشمل 10 قطاعات مختلفة هي: الزراعة، الطاقة، التكنولوجيا، الصناعة، السياحة والضيافة، النقل والشحن، الخدمات المالية، الصحة والتعليم.

شمل برنامج افتتاح «ملتقى الاستثمار السنوي» في يومه الأول إلقاء مجموعة من الكلمات الرئيسية والجلسات النقاشية المباشرة لصنّاع السياسات العليا وكبار رجال الأعمال بهدف مشاركة تجاربهم وخبراتهم مع الوفود المشاركة، واستقراء الأوضاع الاقتصادية الراهنة والفرص الكامنة فيها، حيث ضمّت قائمة المتحدثين مسؤولين وشخصيات اقتصادية مهمة، كان أبرزها كلمة الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، وأحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية، أبوظبي.

وتطرّق الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية في دولة الإمارات، في كلمته إلى نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2022 الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، «حيث صُنّفت دولة الإمارات الأولى إقليمياً والـ19 عالمياً، من حيث قدراتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، كما حلّت في المرتبة 17 عالمياً من حيث استثماراتها الخارجية، وبلغت قيمة التدفُّقات الاستثمارية من الإمارات 22.5 مليار دولار في العام 2021 بارتفاع 19 في المئة مقارنة مع العام 2020».

وأشار الزيودي إلى «أهمية «ملتقى الاستثمار السنوي» كواحد من أكبر التجمُّعات الاستثمارية في العالم، والذي يجمع تحت مظلته كبار المسؤولين والمستثمرين ووفود الأعمال من مختلف دول العالم، للالتقاء وعقد الاتفاقات والشراكات الاستراتيجية في العاصمة أبو ظبي، التي رسّخت مكانتها كمركز عالمي لنمو وتطوُّر الأعمال، ووجهة مفضّلة للفعاليات والمعارض الدولية».

بدوره، أوضح أحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي الخطوات التي اتخذتها أبوظبي لتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، ووضع الأسس المتينة لمواصلة تطوير اقتصاد المعرفة والابتكار، وقال: «تشهد إمارة أبوظبي صعوداً قوياً ومتنامياً لـ «إقتصاد الصقر»، مدفوعاً بسياسات مرنة وأطر تنظيمية وقانونية جعلت من أبوظبي وجهةً للشركات الطامحة لتوسيع أعمالها في المنطقة. وبفضل النمو الاقتصادي السريع، وثقة المجتمع الدولي للعيش والاستثمار والازدهار، أصبحت أبوظبي وجهةً مثالية ومفضّلة للأعمال والاستثمارات والمهارات».

وكشف الزعابي عن «تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي التريليون درهم في العام 2022، فيما مثّلت مساهمة القطاعات غير النفطية نسبة 50% من الإجمالي، مما يُؤكد نجاح سياسات التنويع الاقتصادي، ونهدف راهناً لزيادة الصادرات غير النفطية للإمارة بنسبة 143% إلى 178.8 مليار درهم في حلول العام 2031».

وأوضح الزعابي أن «الإنجازات التي حقّقتها أبوظبي تُمثل المرحلة الأولى من رؤيتها الطموحة، وستُواصل الإمارة مسيرة الازدهار بوصفها الوجهة الصناعية والتجارية والتمويلية الأكثر تنافسية في المنطقة»، وقال: «نواصل تقديم حزم دعم وحوافز لا مثيل لها لمساعدة الشركات العالمية على النجاح، مدعومةً بمراكز الابتكار والجهات الاستثمارية التي تقدم التمويل اللازم. وسعياً لتعزيز الاقتصاد وتسريع رحلة التنويع الاقتصادي، قمنا بإطلاق سلسلة من المبادرات التي تُسهم في ترسيخ منظومة داعمة للأعمال، وتؤكد هذه المبادرات بيئة الأعمال المحفّزة في أبوظبي وفعالية جهودنا لتوفير بنية تحتية قوية تساعد الشركات على النمو والازدهار».

جلسات نقاش وحوار

شملت أجندة الملتقى لليوم الأول، العديد من الجلسات الحوارية بمشاركة كبار المسؤولين الحكوميين، وقد حملت الجلسة الحوارية الأولى عنوان: «آفاق الاقتصاد العالمي – مستقبل أسواق الاستثمار»، فيما جاءت الجلسة الثانية بعنوان: «تكريس استثمارات المحافظ الاستثمارية الأجنبية من أجل عالم أكثر خضرة»، بالإضافة إلى جلسة بعنوان: «جودة الاستثمار الأجنبي المباشر: جذب استثمارات ذات مغزى للنمو الاقتصادي»، وجلسة حول «إنشاء سلاسل توريد مرنة لتعزيز فرص النمو»، وأخيراً جلسة تناولت واقع «صندوق أبوظبي للاكتتاب العام».

وتناولت الجلسات النقاشية والاجتماعات التي ضمّت خبراء اقتصاديين، وممثلي الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نخبة من المستثمرين الدوليين والإقليميين، ضمن محور الابتكار والتكنولوجيا، الحديث عن مدن المستقبل والتحوُّل الرقمي والتنقل بين التقنيات التحويلية المستقبلية، وكيفية الاستفادة من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مدن المستقبل، بالإضافة إلى مناقشة دور الشركات الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي، وعرض دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في توسيع نطاق سوق التكنولوجيا، وتنفيذ المزيد من الحلول التكنولوجية الحديثة وجذب الاستثمارات في هذا المجال.

قمة الاستثمار في رواد الأعمال 2023

عقد ضمن فعاليات وأعمال ملتقى الاستثمار السنوي AIM «قمة الاستثمار في رواد الأعمال 2023» بتنظيم من اتحاد الغرف العربية، وبرعاية جامعة الدول العربية، ومكتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا، البحرين.

وشهدت "قمة رواد الأعمال" مشاركات مثمرة لقادة قطاع الأعمال والخبراء من جميع أنحاء العالم، حيث جرى مناقشة الاستراتيجيات الجديدة وفرص الاستثمار.

وأدار الجلسة الافتتاحية للقمة التي شهدت حضور نخبة من أبرز المتحدثين الذين استعرضوا أفكارهم وآراءهم حول القضايا المطروحة عماد الدين العبيري المستشار الأول مدير خدمات المجتمع في الجامعة الأمريكية في رأس الخيمة.

وهدفت القمة إلى إنشاء منصة مخصَّصة للترويج لفرص الاستثمار القابلة للتمويل بقيادة رواد الأعمال أو الشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الكلية في المنطقة، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات حول وسائل تحفيز وإطلاق العنان لريادة الأعمال والاستثمارات المشتركة، فضلاً عن مناقشة التحديات والفرص والمخاطر التي تواجه مجتمع ريادة الأعمال والطريقة الأفضل للمضيّ قدماً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي.

سمير ناس

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبدالله ناس، تصّدر الخليج لمؤشرات ريادة الأعمال على المستوى العالمي وهو ما يعكس حالة الوعي العام بأهمية هذا القطاع باعتباره أحد أهم محفزات النمو الاقتصادي، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات العالمية الكبرى في الوقت الراهن، لافتاً في الوقت ذاته إلى أهمية العمل من أجل خلق بيئة ملائمة لتعزيز الاستثمارات في مجال ريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد الرقمي.

وأشار ناس خلال مشاركته في قمة استثمار رواد الأعمال، والتي عقدت تحت رعاية ولي عهد أبوظبي سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، أشار إلى أهمية هذه القمة لما تمثله من فرصة سانحة لإعادة التأكيد على الالتزام الكامل بدعم وتعزيز كافة الجهود المعززة لريادة الأعمال وبيئة الاستثمار، مؤكداً على أهمية تعزيز الروابط التجارية بين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من المنطقة العربية والإفريقية، إلى جانب وضع الخطوات العملية التي تساهم في إزالة التحديات والعمل على الاستفادة من الفرص التي تفتح الطريق نحو التقدم وتحقيق التكامل الاقتصادي، فضلاً عن توفير منصة لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة للالتقاء بهدف تطوير الاستثمارات المشتركة والتعاون وتسهيل التجارة.

ونوه ناس إلى أهمية تظافر الجهود المجتمعة من أجل العمل على تحقيق مستقبل أفضل تنعم به الأجيال القادمة ضمن إطار عربي منفتح قائم على علاقات تكاملية مشتركة في مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة، وذلك بغرض المساهمة في تحسين تبادل المنتجات والوصول إلى جميع الأسواق، والعمل كمنصة للتواصل

بين الشركات لتعزيز فرص الاستثمار، وإنشاء روابط تجارية، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الدول العربية ومختلف دول العالم.

وأكد ناس على أهمية الشراكة الاستراتيجية، التي تجمع ملتقى الاستثمار السنوي، مع جامعة الدول العربية، واتحاد الغرف العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقا، ومكتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا – البحرين، والتي تسهم بشكل كبير في تعزيز التنسيق والعمل المشترك لدعم ريادة الأعمال في المنطقة.

وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 90% من الأعمال وأكثر من 50% من العمالة في جميع أنحاء العالم، وتساهم بنسبة تصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي للدخل القومي في الاقتصادات الناشئة، مما يجعل التفكير في مصادر جديدة لرأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة أمراً مهمًا للغاية.

وتناقش القمة في جلساتها عقبات التمويل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكيفية جذب رؤوس الأموال لتمويلها.

خالد حنفي

من جانبه أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، أن هناك واقعا عربيا لا بد من تغييره في ما يخص الواقع الاستثماري حيث أن حجم الاستثمارات خلال السنوات العشر المنصرمة متواضع ولا يرقى الى مستوى الطموحات والآمال».

وأوضح أنه على الرغم من أن حجم الاستثمارات خلال السنة الماضية نمت بنسبة 42 في المئة لكن هذه النسبة كانت محصورة في قطاعات معينة وفي رقعة جغرافية محدودة، حيث أن حجم الاستثمارات كان بحدود 54 مليار دولار، بينما لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد بالنسبة للاستثمار الالف و100 دولار وهذا نصيب متواضع.

وقال: إذا ما نظرنا الى حجم الاستثمارات العربية البينية فهي تتراوح بين 16 و 20في المئة، أي بحجم لا يتجاوز ال 8 مليار دولار وفقا للتقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية، في حين لا يتجاوز حجم نصيب الفرد من الاستثمارات العربية البينية حدود 120 دولار وهو رقم متواضع جدا.

ونوه الى أن الجميع يدرك أن هذا الواقع غير مقبول على الاطلاق، وبالتالي هناك ضرورة ملحة لتغيير هذا الواقع، وذلك من خلال اتجاهين: اتجاه اجرائي وتشريعي وهو أمر ضروري ولكنه ليس كافيا، إذ لا بد من انجاز اتفاقية الاستثمار البينية العربية، وهو ما نعمل عليه كاتحاد الغرف العربية مع جامعة الدول العربية من اجل أن تصبح هذه الاتفاقية ناجزة في أقرب وقت ممكن، بما يعود بالنفع على سائر البلدان العربية.

إبراهيم المالكي

وألقى السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية كلمة نيابة عن أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث ركّز المالكي في كلمته على التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، وأزمة الأمن الغذائي، والمستجدات على الساحة العربية وآخرها الأحداث الجارية في السودان، ليس على الاقتصادات العربية فحسب بل شملت الاقتصاد العالمي برمته. ونوّه إلى أنّ "المؤتمر يمثل فرصة سانحة ومنبر هام لكافة الأفراد والأفكار الرائدة في الدفع بعجلة التنمية، والتصدي للعقبات والتحديات الاقتصادية

بطرق وأساليب وسياسات تتسم بالحداثة، وتتماشى مع ركب التطور المعرفي والتكنولوجي".

وأوضح أنّه "تماشياً مع الزخم الذي يشهده فضاء الاستثمار في الدول العربية، فإن الأمانة العامة بشراكة وتعاون مثمر مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بصدد الانتهاء من إعداد مشروع "المسودة الثانية من اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة" بشكل يواءم ويتماشى والاتجاه الحديث في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية ومن ثم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقا".

كذلك تحدث المدير التنفيذي للمنتدى العالمي لرواد الأعمال الاستثماري الدكتور هاشم حسين، والدكتور عبد الله محمد المزروعي، رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، والمدير الإداري لمديرية الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية الممثل الخاص للمدير العام لأفريقيا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فاتو حيدرة، ورئيس اتحاد غرف البحر الأبيض المتوسط (اسكامى) أحمد الوكيل.

وركّزت الكلمات التي ألقيت، على أهمية الاستثمار من قبل رواد الأعمال في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الحالي.

وعقد توازيا مع "قمة الاستثمار في رواد الأعمال 2023"، العديد من الندوات والتي طرح خلالها الخبراء رؤاهم حول مختلف القضايا.

وقد عقدت جلسة خاصة بعنوان: "تعزيز الشراكات الدولية في مجال الطاقة والبيئة – دعوة لتقنية نظيفة عالية التأثير"، وضمت قائمة المتحدثين في هذه الجلسة كل من: الدكتور ناصر ياسين، وزير البيئة في لبنان، وراسموس وينستيدت تشيرنينغ، المدير العام لشبكة الأعمال الإبداعية في الدنمارك، ودوجا غربي الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لـ "ريد ستارت" تونس، والدكتور أحمد ناصر – جرين هب، وأسامة الريس، رئيس وحدة ريادة الأعمال وخبير التحول الرقمي لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وحاتم محمد أبو العلا مؤسس حاضنات ومسرعات صابر.

وناقش المتحدثون في هذه الجلسة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إلى جانب تقديم مساهمات كبيرة لمواجهة التحديات البيئية من خلال التصميم البيئي والاصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع.

كما جرى تسليط الضوء على الحاجة إلى نظام التصميم البيئي

والإصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع وناقشت أهمية توفر نظام بيئي لتمكين أصحاب الأعمال الخضراء، بما في ذلك الحوافز السياسية، والدعم المالي، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق.

ونوّه المتحدثون إلى أن إنشاء نظام بيئي لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء يمكن أن يكون له تأثير كبير على القدرة التنافسية والاستدامة لمجتمع الأعمال ككل.. وتشجيع رواد الأعمال على تبني الاستدامة كجزء من نهج أعمالهم وذلك من خلال توفير حوافز للبدائل الخضراء وتسهيل الوصول إليها.

كذلك ناقش المشاركون خلال هذه الجلسة طرق إعداد نظام بيئي يمكن الشركات الخضراء من أجل تشجيع ممارسات الأعمال الأكثر استدامة وفتح الفرص لسلسة قيمة أكثر اخضراراً.

وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، مبادرة حول الطاقة النظيفة والذكية من أجل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة برئاسية وو يابين، رئيس مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع للمنظمة في بكين وركزت على تحديد حلول التكنولوجيا النظيفة عالية التأثير التي يمكن أن تسهم في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة.

ومن أبرز الفعاليات الأخرى التي عقدت ضمن أعمال القمة، تنظيم حلقة نقاش حول "تحسين حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل: إيجاد حلول مبتكرة لتوفير مصادر رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقارة الأفريقية".

وناقشت هذه الجلسة العوائق التي تحول دون التمويل وأدوات تحسين الوصول إلى التمويل وفتح مصادر رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتحدث في الجلسة مجموعة من خبراء القطاع ضمت كل من ريم بدران، مؤسس شبكة سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدكتور وسام فتوح، أمين عام اتحاد المصارف العربية، وبولين كولبل، المؤسس / الشريك الإداري SheEquity's ، وبيبرس ألتونتاس ، رئيس مجلس إدارة المنتدى العالمي للمستثمرين، وميشيل فوسارت، عضو مجلس إدارة – الاتحاد العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومحمد هريمو، المدير التنفيذي – جمعية رواد الأعمال الإماراتيين، وعلي مقيبل، الرئيس التنفيذي، شراكة – عمان. ونوّه الخبراء المشاركون إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 90 في المئة من الشركات وتوظف أكثر من 50 في المئة من الموظفين في العالم. كما أنها تساهم بنسبة 40 في المئة من الناتج الإجمالي للدخل القومي في الاقتصادات الناشئة، مما يجعل من الضروري للغاية التفكير في ايجاد مصادر جديدة لرأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتواجه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقارة الأفريقية تحديات كبيرة في الحصول على الائتمان والتمويل الرسميين.

واستعرضت هذا الجلسة الحلول والأدوات المبتكرة التي يمكن من خلالها تحسين حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل ومصادر رأس المال، وتمكينها من النمو وخلق فرص العمل ومن ثم المساهمة دفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما ركز النقاش على معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة واستكشاف الفرص لتعزيز الوصول إلى التمويل بما فيه نماذج التمويل وحلول التمويل الرقمي وغيرها.

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي واتحاد الغرف العربية يوقعان اتفاقية تعاون

وقع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي واتحاد الغرف العربية اتفاقية تعاون خلال فعاليات قمة الاستثمار في رواد الأعمال التي أقيمت توازياً مع انعقاد ملتقى الاستثمار السنوي 2023 "AIM" المقام في أبوظبي.

وقع الاتفاقية معالي الدكتور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، وسعادة الدكتور علي محمد الخوري مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، بحضور ممثلين من كلتا المنظمتين، وحشد من الشخصيات الاقتصادية العربية.

وتحدد الاتفاقية أهداف ومجالات التعاون وأدوار الأطراف المعنية، وتؤكد أهمية التعاون لتحقيق رؤية عربية مشتركة للاقتصاد الرقمي. وتهدف الاتفاقية كذلك إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي العربي، وتعزيز واقع التبادل التجاري العربي، ومعدلات التجارة العربية البينية التي شهدت زيادة بحوالي 17.5% خلال 2021، مسجلة 112.5 مليار دولار، مقابل 95.8 عام 2020. وتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال الاستفادة من التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة.

وبموجب الاتفاقية يلتزم الطرفان بتوسيع نطاق تطبيق اتفاقية التجارة

الحرة العربية وزيادة قدرات التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة في المنطقة العربية، حيث يصنّف سوق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأسرع نمواً في العالم، وقد وصلت قيمته إلى 49 مليار دولار بنهاية عام 2022. ويفضل 60% من المستهلكين في المنطقة العربية اليوم الدفع عبر القنوات الرقمية عند التسوق عبر الإنترنت بارتفاع 20% عن عام 2021. وشهدت شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتعاشاً ملموساً عام 2021، حيث سجلت أقوى 100 شركة أرباحاً مجمعة بقيمة 201.7 مليار دولار، مقارنةً بـ 91 مليار دولار في عام 2020، أي بزيادة 121 في المئة.

وتم تحديد العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك للتعاون، مثل دعم أنشطة التبادل التجاري العربي، وزيادة الصادرات السلعية العربية التي ارتفعت معدلاتها للعالم بنسبة 37.4%، مسجلة 1038.2 مليار دولار عام 2021، مقابل 755.6 مليار دولار 2020، وكذلك ارتفاع إجمالي الواردات السلعية العربية بنسبة 8.6%، مسجلة 810.4 مليار دولار عام 2021، مقابل 746.3 مليار دولار 2020. وتنسيق تنظيم المؤتمرات والفعاليات، ونشر المعلومات حول كل نشاط من الأنشطة ذات الاهتمام المشترك، وتنظيم المؤتمرات والفعاليات حول الموضوعات ذات الصلة، وتعزيز أنشطة وفعاليات كل منظمة لأعضائها.

ووفق الاتفاقية سيدعم اتحاد الغرف العربية مشاريع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي وخاصةً سوق الغذاء العربي إحدى المبادرات المنبثقة عن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي التي تم اعتمادها في الدورة الحادية والثلاثين للقمة العربية المنعقدة بالجزائر يومي 1 و2 نوفمبر 2022، وذلك من خلال الترويج له مع جميع أعضاء غرف التجارة العربية. بالإضافة إلى تقديم الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي العربي والتجارة البينية. وفي الوقت نفسه، سيقدم الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الدعم الفني لمستخدمي السوق والشركات العربية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والحلول المبتكرة الجديدة لتعزيز الرخاء التجاري العربي. والعمل على تنامي حجم التجارة السلعية العربية مع العالم الذي شهد ارتفاعا بنحو 23.1 في المئة خلال 2021، مسجلاً 1848.6 مليار دولار، مقابل 1501.9 مليار دولار عام 2020.

يذكر أن اتحاد الغرف العربية أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي التي تتبنى فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ويضم في عضويته غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاداتها في 22 دولة عربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويعد ممثلاً للقطاع الخاص العربي. وقد لعب الاتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون التجاري بين البلاد العربية على الصعد التجارية والاستثمارية كما وكان الاتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

كما يقوم اتحاد الغرف العربية بدعم الجهود الحكومية والأهلية الهادفة إلى التكامل والتنسيق بين اقتصادات الدول العربية في جميع القطاعات والأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والمالية والاستثمارية والخدمية وغيرها من القطاعات والأنشطة الاقتصادية. ويثمن الطرفان دور القطاع الخاص ويشجعان على المشاركة والاستثمار في المشاريع المستقبلية والتعاون في تنفيذ المشاريع المشتركة بما يتماشى مع أهدافهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

تكريم اتحاد الغرف العربية

خلال حفل أقيم ضمن فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي 2023 الذي عقد على مدى ثلاثة أيام في أبو ظبي عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة، جرى تكريم اتحاد الغرف من قبل الجهة المنظّمة للملتقى، وقد سلّم معالي ثاني الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة، ومدير ملتقى الاستثمار السنوي داوود الشيزاوي، درعا تكريمية إلى أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي. وذلك تقديرا لدور الاتحاد في تعزيز دور القطاع الخاص العربي، وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدان العربية.

منتدى «البديل والقروض المتعثّرة»

وعقد ضمن ملتقى الاستثمار السنوي، منتدى «البديل والقروض المتعثّرة» الذي نظّمته مجموعة DDC المالية، وشهد تنظيم ثلاث جلسات حوارية، حملت الأولى عنوان: «القروض المتعثّرة والبدائل ضمن محافظ استثمارية متنوعة»، وناقشت الفرص المتاحة للمستثمرين في هذا المجال، والبيئة الاقتصادية الحالية وتأثُّرها بارتفاع أسعار الفائدة الذي يخلق مجموعة فريدة من الفرص لمستثمري الديون المتعثّرة التي لم نشهدها منذ أكثر من عقد.

أما الجلسة الثانية فجاءت بعنوان: "عالم الاستثمار العالمي في القروض المتعثّرة وغير العاملة"، وتناولت الرؤى حول الإستراتيجيات والفرص المتاحة في هذا المجال، ومناقشة فئات الأصول المختلفة في السوق بما في ذلك ديون الشركات والديون الاستهلاكية، والسوق الثانوية.

بينما تركّزت الجلسة الثالثة على تبادل المشاركين خبراتهم وتحليلاتهم في شأن الاستثمار في الأصول المتعثّرة عبر مناطق جغرافية مختلفة، بما في ذلك الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة، وتحدّيات وفرص الاستثمار في هذه الأسواق، مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي والاتجاهات الخاصة بالصناعة والأطر التنظيمية والقانونية الفريدة التي تحكم هذه المعاملات.

المنتدى العالمي لمستقبل التمويل

ونظّم اتحاد المصارف العربية «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» بالشراكة مع «ملتقى الاستثمار السنوي» في 10 أيار (مايو) 2023 تحت شعار: «الاستفادة من التقنيات المبتكرة من أجل الشمول المالي والاستدامة». وشكّل هذا المنتدى، منصّة مثالية لمناقشة مستقبل الآليات المصرفية والتمويلية في المنطقة العربية، والتحوّلات التي تفرضها التكنولوجيا، بالإضافة إلى توفير الحوافز والأسس لتفعيل التنمية المستدامة والاقتصاد في الأسواق الناشئة.

وتحدّث في حفل الافتتاح أمين عام اتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح، ورئيس مجلس إدارة "بنك مصر" محمد الأتربي، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط. وأدارت الجلسة رجاء كموني، المستشار في مكتب الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، حيث تطرقت للتحديات التي تواجه المنطقة حالياً والتي ستواجهها في المستقبل.

وأشار الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إلى أن التركيز منصبّ اليوم على فرص الاستثمار واستدامة تلك الاستثمارات. وأشار إلى أنه يجب أن يتم اتخاذ خطوات لضمان معالجة التحديات التي نواجهها.

من جهته، ناقش رئيس مجلس إدارة بنك مصر محمد الاتربي، وسائل تعزيز الأعمال والتحديات التي تواجهها الشركات، خاصة بسبب الوباء. وأكّد بأن التطورات الرقمية ساعدت في تحقيق التقدم. موضحا أن كافة الدول العربية في الوقت الرهن تواجه الكثير من التحديات وأن التطورات التكنولوجية ستساعد البلدان، معتبرا أنّ "الوصول إلى حلول فورية سيكون من خلال الاستثمار في القطاع الرقمي.

وشدد على أهمية تطوير المؤسسات لتحقيق النجاح في مجال الرقمنة، إلى جانب ضرورة خفض أسعار الواردات والصادرات في السوق الدولية.

وأعرب الامين العام لجامعة الدول العربية معالي أحمد أبو الغيط، عن امتنانه وتقديره لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافته في ملتقى الاستثمار السنوي. وقال إنّ المشكلة التي تواجه بعض البلدان العربية على وجه الخصوص هي نقص التمويل، مشدّدا على أهمية الصناديق والاستثمارات في تحقيق أهداف التطور والرخاء.

كما تطرق إلى قضايا تغير المناخ في المنطقة. واختتم الأمين العام كلمته موجها الشكر لكافة الجهات التي ساهمت في انجاح هذا الملتقى الهام على صعيد المنطقة والعالم.

وأعقب الجلسة الافتتاحية، جلسة نقاشية حول "التحول الرقمي للقطاعات المالية في الوطن العربي ودور التكنولوجيا المالية في التنويع الاقتصادي". وقدم الخبراء في هذه الجلسة رؤى عميقة حول فرص وتحديات التحول الرقمي في القطاع المالي في الوطن العربي.

جولة ولي عهد أبو ظبي

حضر سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، فعاليات النسخة الـ12 من ملتقى الاستثمار السنوي، الذي جرى تنظيمه للمرة الأولى في الإمارة تحت رعاية سموه في مركز أبوظبي الوطني للمعارض «أدنيك».

والتقى سموه، خلال الزيارة، نخبة من صناع القرار وقادة الأعمال والمستثمرين وممثلي المؤسسات والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في خدمات المدن الذكية والخدمات التكنولوجية المتطورة. وتفقد سموه جناح المدينة الذكية، والذي يُعد نموذجاً لمدن المستقبل بالاعتماد على ثلاث ركائز للاستدامة، تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

كما شملت جولة سموه زيارة جناح دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، حيث استمع إلى شرح حول خطط شركات اليونيكورن الناشئة، والتي يبلغ إجمالي قيمتها 4 مليارات دولار، في استكشاف فرص الاستثمار وتأسيس عملياتها في أبوظبي.

وزار سموه أيضاً منطقة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تشارك فيها 190 شركة من 80 دولة تحت مظلة Hub71، منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي.

ورافق سموه خلال الجولة كل من معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وأحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، وسيف سعيد غباش، الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

ونوّه أحمد جاسم الزعابي، بهذه المناسبة إلى أنّ "التغيرات الواسعة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي وتُعيد تشكيله تدفعنا لجمع أبرز

الجهات المؤثرة في الاقتصاد العالمي لمناقشة ووضع استراتيجيات التوجهات الاقتصادية لبحث الفرص المتاحة".

أضاف: إن اقتصاد الصقر في أبوظبي يواصل تحقيق المزيد من الإنجازات، حيث تؤكد بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي أُعلن عنها أخيراً تنافسية وقوة ومرونة اقتصاد أبوظبي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بنسبة 9.3 % خلال العام الماضي (2022)، مواصلاً تصدره لمعدلات النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فعاليات اليوم الثالث «ملتقى الاستثمار السنوي»

شهد اليوم الثالث من الملتقى عقد جلسة بعنوان» «الشركات الصغيرة والمتوسطة: مبادرة تمويل المناخ المستدام»، والتي تقدم نهجاً جديداً لتمويل مشاريع البنية التحتية والزراعة المستدامة في الاقتصادات الناشئة.

كما تضمن اليوم الثالث تسليط الضوء على نماذج حية لخطط التمويل الهجين، حيث عقدت جلسة بعنوان «الاقتصادات الرقمية: الجيل الرابع من تطوير الأدوات والمنصات المناسبة» والتي تمّ خلالها مناقشة استخدام أفضل التقنيات الجديدة والتقنيات المبتكرة، إضافة إلى جلسة تحت عنوان: «الشركات الصغيرة والمتوسطة: استكشاف الاستثمارات في المشهد الدولي» وجلسة حول «التكيف مع الاحتياجات والتوقعات المتطورة» التي تطرح على بساط البحث تحديات وفرص الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وناقشت جلسة «الشركات الصغيرة والمتوسطة: "اتجاهات عام 2023 – في مجالات تطبيق الأعمال الذكية والابتكار والشمولية والاستدامة في مدن المستقبل"، الاتجاهات الجديدة ومسارات الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة في مدن المستقبل.

وشهدت جلسة "استثمر في أبوظبي، إنشاء مجمع لمراكز البحث والتطوير"، حضوراً كبيراً وسلطت الضوء على أبوظبي كمركز عالمي للبحث والتطوير. وتحدث في هذه الجلسة كل من بريتاني ماكدونو، رئيس إدارة العلاقات في مكتب أبوظبي للاستثمار، وهيثم الصبيحي، المدير التنفيذي بالإنابة لمكتب أبوظبي للاستثمار ومنصور المرر، نائب الرئيس لتطوير الأعمال الصناعية، مجموعة كيزاد، وأمير العوضي مدير المنطقة الحرة بمدينة مصدر بالإنابة، وخالد بن هادي، العضو المنتدب لشركة سيمنز للطاقة، وأليكس أليبر، الرئيس التنفيذي لشركة انسيليكو الطبية، وفادي السبيطي، المدير العام لشركة "اروفارمز".

مباحثات بارزة للاتحاد الغرف العربية في بلغاريا واسبانيا

خالد حنفي: تعزيز الاستثمارات المتبادلة في مجال الأمن الغذائي و software السيارات

أجرى الامين العام لاتحاد الغرف العربية معالي الدكتور خالد حنفي، خلال زيارته الرسمية الى دولة بلغاريا، مباحثات ولقاءات متعددة مع شخصيات رسمية واقتصادية من دولة بلغاريا من اجل تنشيط التعاون والتجارة البينية بين بلغاريا والدول العربية.

والتقى معالي الأمين العام، معالي وزير الاقتصاد البلغاري نيقولا استيانوف، ومعالي وزير الاستثمار في بلغاريا، ورئيس غرفة تجارة وصناعة بلغاريا تسفينان سيمونوف، بحضور معالي سفير مصر لدى بلغاريا سعادة خالد عماره ومدير عام شركة "ميا زون" أحمد نصر، ومساعد الخرافي ممثلا لشركة "لوجي"، الشركاء الاستراتيجيين لاتحاد الغرف العربية.

التقى معالي الدكتور خالد حنفي، خلال جولته في بلغاريا، بعدد من رجال الاعمال البلغاريين وعدد من المسؤولين بالدولة على هامش عشاء عمل تم تنظيمه على شرفه، وذلك بحضور رئيس هيئة استثمار بلغاريا، رئيس غرفة تجارة وصناعة بلغاريا ورئيس اتحاد الصناعات ببلغاريا ورئيس اتحاد مصنعي السيارات ومجموعة يورو انفست القابضة. وتمّ التباحث في مختلف القضايا الاقتصادية ومنها الطاقة المتجددة، صناعة السيارات منظمات المرأة، مستحضرات التجميل والتكنولوجيا المالية والمواد الغذائية وريادة الاعمال.

واستمع الأمين العام خلال اللقاء إلى الدور المحوري الذي باتت تلعبه بلغاريا على صعيد صناعة السيارات وتحديدا في مجال الـ erawtfos، حيث تحوّلت بلغاريا أكبر في بلد في الاتحاد الأوروبي متخصص في هذا القطاع، وباتت قبلة كبرى شركات السيارات العالمية التي باتت تعتمد على بلغاريا في هذا المضمار، مما بات هذا القطاع يساهم بنسبة 11 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في بلغاريا، بينما كان لا يتعدى نسبة الـ 1 في المئة قبل عقد من الزمن.

ونوّه في كلمة له إلى التطوّر الذي بلغته بلغاريا في هذا المجال، معتبرا أنّ "هناك فرصة اليوم أمام البلدان العربية المهتمة بصناعة السيارات ومن بينها جمهورية مصر العربية، للاستفادة من خبرة بلغاريا في هذا القطاع"، كاشفا عن ترحيب الجانب البلغاري بنقل خبرته وتجربته الرائدة في هذا القطاع إلى البلدان العربية المهتمة بمجال erawtfos السيّارات، معتبرا أنّ "بلغاريا تفتقد إلى عنصر الشباب وهذه فرصة لتعزيز الاستثمارات العربية في هذا المجال، مما يساعد كذلك على خلق فرص عمل للشباب العربي المتخصص في هذه المجالات".

واستقبل حاكم مدينة بورجاس السيد ديميتار نيكولوف معالي الدكتور خالد حنفي، حيث تناول اللقاء افاق التعاون بين بلغاريا والدول العربية، وذلك بحضور عدد من السفراء العرب المعتمدين في صوفيا عاصمة بلغاريا، ومدير عام شركة "ميا زون" أحمد نصر، ومساعد الخرافي ممثلا لشركة "لوجي"، الشركاء الاستراتيجيين لاتحاد الغرف العربية.

وتم التأكيد خلال اللقاء على فرص التعاون المشترك بين الجانبين في مجالات متنوعة منها المناطق اللوجستية والسياحة والتعليم وقطاعات الامن الغذائي.

وزار معالي الدكتور خالد حنفي، المنطقة الاقتصادية في منطقة بورجاس، بمشاركة عدد من السفراء العرب والشركات الكبرى

بالمنطقة لعرض الفرص الاستثمارية بها. كما قام معالي الدكتور خالد حنفي بزيارة هيئة ميناء برجاس وكان في استقباله السيد ديان ديموف، مدير هيئة ميناء برجاس.

ونوّه حنفي في هذا الإطار إلى الأهمية الاستراتيجية لميناء بورجاس المطل على البحر الأسود، معتبرا أنّ "هذا الميناء يمكن أن يكون بحكم موقعه الحيوي والاستراتيجي نقطة محورية في مجال الغذاء وسلاسل الإمداد الغذائي (القمح، الذرة، الزيوت..إلخ)، بالنسبة إلى البلدان العربية، ومن هنا تكمن أهمية أن تكون الموانئ المحورية العربية صلة وصل بينها وبين ميناء بورجاس الذي رحّب المسؤولون عنه بمد جسور التعاون مع الجانب العربي، كما وأعلن المسؤولون رغبتهم بالمشاركة في مؤتمر الأمن الغذائي العربي الذي يعتزم اتحاد الغرف العربية عقده في المرحلة المقبلة في مدينة مراكش في المغرب".

وأجرى أمين عام الاتحاد، مناقشات ومداولات مع المعنيين في غرفة تجارة بورجاس، خصوصا في ما يتعلّق بتعزيز التعاون والتنسيق بين اتحاد الغرف العربية وغرف التجارة في بلغاريا ومنها غرفة بورجاس التي تعدّ من الغرف الناشطة والفاعلة، وذلك بما يساهم في تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدان العربية وبلغاريا التي تمتاز بموقع استراتيجي في أوروبا، كما أنها من الاقتصادات البارزة ضمن دول الاتحاد الأوروبي.

كذلك التقى الدكتور خالد حنفي، سفير مصر في بلغاريا سعادة خالد عمارة، حيث أطلعه على النشاطات التي يقوم بها الاتحاد في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية، مشيرا إلى "وجود 61 غرفة عربية – أجنبية مشتركة، تعمل تحت مظلّة اتحاد الغرف العربية، وتقوم بدور هام واستثنائي في سبيل رفع حجم ومستوى التعاون الاقتصادي مع البلدان المتواجدة فيها"، مؤكّدا أنّ "الاتحاد يتطلّع إلى فتح آفاق تجارية واستثمارية أوسع مع بلغاريا"، مؤكّدا أنّ "هناك دور كبير يستطيع أن يلعبه مجلس السفراء العرب في بلغاريا، من أجل الارتقاء بالعلاقات العربية – البلغارية إلى المستوى المأمول في المرحلة القادمة".

تأسيس غرفة عربية - اسبانية

وزار أمين عام اتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي، مملكة اسبانيا، حيث أجرى محادثات مع عدد من المسؤولين الرسميين في مدريد ورجال الاعمال، بمشاركة ممثل بعثة جامعة الدول العربية في

اسبانيا السفير مالك الطوال الذي لعب دورا هاما في تنسيق جدول اعمال الزيارة التي هدفت في المقام الاول الى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي – الاسباني، واستكمال مشاورات وآليات إنشاء الغرفة العربية – الاسبانية.

وأقام سفير دولة قطر لدى اسبانيا عبد الله بن ابراهيم عبد الرحمن سلطان الحمر، استقبالا في منزله في مدريد على شرف امين عام الاتحاد، بحضور عدد كبير من السفراء المعتمدين لدى مملكة اسبانيا. وجرى خلال اللقاء التباحث في انشاء وتفعيل دور الغرفة العربية الاسبانية. واشاد السفراء العرب بالدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية على صعيد تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية من ناحية وبين البلدان العربية والاجنبية من جهة ثانية.

ووقّع الامين العام خلال الزيارة مذكّرة تفاهم مع رئيس الغرف الاسبانية. حيث تهدف الاتفاقية الى تعزيز التعاون المشترك بين اتحاد الغرف العربية بصفته ممثلا للقطاع الخاص العربي وبين غرفة اسبانيا بصفتها ممثلا للقطاع الخاص الاسباني، بما يصب في سياق تفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدان العربية واسبانيا، والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الى مستوى التحديات المستقبلية الاقتصادية، خصوصا في ظل ما يتمتع بها الجانبان من مقومات تجارية واقتصادية واستثمارية كبيرة.

وكان عقد على هامش الزيارة فعاليات الملتقى العربي – الاسباني، بتنظيم من جامعة الدول العربية التي نسّقت جدول اعمال الزيارة. وحظي الملتقى بمشاركة رسمية واقتصادية عربية واسبانية بارزة.

والقى امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي كلمة في افتتاح اعمال الملتقى، نوه فيها بعمق العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي تجمع اسبانيا والبلاد العربية. مشددا على اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الجانبين العربي والاسباني، خصوصا في قطاعات الطاقة والطاقة المتجددة والزراعة والسياحة والصناعة والزراعة والصحة والخدمات بالإضافة الى سلاسل الامداد والتوريد واللوجستيات، فضلا عن قطاع التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والبلوك تشين وغيرها من القطاعات الاقتصادية الواعدة.

كذلك تحدث في افتتاح اعمال الملتقى رئيس غرفة تجارة إسبانيا، وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية، رئيس المعهد الإسباني للتجارة الخارجية، رئيس جمعية أرباب العمل الإسبان، عميد السلك الدبلوماسي العربي، وممثل بعثة جامعة الدول العربية في مدريد.

وعقد الدكتور خالد حنفي لقاءات موسعة مع رجال الاعمال الاسبان المشاركين في اعمال الملتقى، وقدم وجهة نظر اتحاد الغرف العربية والقطاع الخاص العربي على صعيد تقوية العلاقات المشتركة. كما واستمع الى اراء الجانب الاسباني حول افاق الاستثمار المتبادل بين الجانبين.

ومن العاصمة الاسبانية مدريد انتقل امين عام الاتحاد الى مدينة غرناطة الاسبانية، والتقى عدد من رؤساء الشركات الاسبانية المهتمة بالاستثمار في المنطقة العربية. كما زار ملعب نادي غرناطة لكرة القدم والتقى رئيس النادي، وجرى التداول في موضوع الاستثمارات الرياضية والتي باتت تأخذ حيزا كبيرا في الآونة الأخيرة.

Main characteristics of
industrial zone
"South-West":

اللجنة الدائمة لشؤون العمل في اتحاد الغرف العربية تعقد اجتماعها التشاوري في القاهرة

مؤتمر العمل العربي يناقش قضايا "الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"

عقدت اللجنة الدائمة لشؤون العمل في اتحاد الغرف العربية اجتماعها التشاوري (39) عشية انعقاد مؤتمر العمل العربي بدورته 49 في القاهرة برعاية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. وذلك بمشاركة رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، ورئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في فلسطين، عبده ادريس، وامين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، اضافة الى مشاركة وفود من الاردن والامارات وقطر وسلطنة عمان والبحرين والسعودية والكويت ومصر ولبنان وتونس وموريتانيا.

جرى في مستهل الاجتماع انتخاب خليفة مطر الكعبي رئيسا للفريق العربي في منظمة العمل العربية، وناصر المير نائبا للرئيس، ليتم بعدها مناقشة بنود جدول الاعمال.

وهدف الاجتماع إلى إتاحة المجال أمام الغرف واتحادات الغرف العربية مناقشة الأمور المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وما يستجد من أمور.

وتضمّن جدول أعمال الاجتماع وفق امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي عددا من البنود. وبين أمين عام الاتحاد أن البند الاول تناول تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بعنوان: الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وافاق المستقبل. اما البند الثاني فتم التطرق فيه الى قرارات وتوصيات مجلس الادارة، بينما حمل البند الثالث عنوان: متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي. وفي البند الرابع فتم الحديث عن المسائل القانونية والادارية. بينما جاء البند الخامس بعنوان: تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية. بينما ناقش البند السادس مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2018). أما البند السابع فتناول موضوع تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية. وناقش البند الثامن موضوع اصدار اداة معيارية حول الانماط الجديدة للعمل وتعديل الاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن التدريب والتوجيه المهني. فيما جرى التطرق في البند التاسع الى سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التحول الرقمي. وتم في البند العاشر مناقشة مستقبل الضمان الاجتماعي في المنطقة العربية. اما البند الحادي عشر فكان حول تحديد مكان وجدول اعمال الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي 2024.

ونوه امين عام الاتحاد الى اهمية تكاتف القطاع الخاص العربي في وجه الضغوط والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية والتي يشهدها العالم بشكل عام، معتبرا ان البنود المدرجة على جدول اعمال مؤتمر العمل العربي تحاكي الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية والعالم، معتبرا ان المنطقة العربية جزء لا يتجزا من العالم، وهنالك الكثير من البلدان العربية التي حققت قفزات تنموية هائلة في السنوات الاخيرة، ولكن في الوقت ذاته هناك الكثير من العمل المطلوب على مستوى العمل العربي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى جميع الدول العربية.

من ناحيته، أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس أن الاقتصادات العربية تحتاج إلى مزيد من الاندماج والتكامل فيما بينها مع تنويع ما تقدمه من صناعات ومنتجات تتناسب مع حجم الإمكانات التي تتمتع بها

المنطقة وتتجاوز حجم التحديات والمتغيرات الحالية، مضيفاً أن الأوطان العربية بها من المقومات والثروات في مختلف القطاعات والمجالات ما يؤهلها لتعزيز قدراتها التنافسية مع مختلف الأسواق العالمية ويساعدها على توفير الكثير من فرص العمل لحاجتها للعديد من العمالة الوطنية المؤهلة والقادرة على الابتكار والتنفيذ لخدمة الصناعات وتنمية الموارد الطبيعية والمجالات السياحية والزراعية.

ودعا جميع الأطراف المسؤولة والمعنية بقضايا العمل والعمال في كافة الدول العربية بتلبية تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة والسير بها لخدمة قضايا العمل العربي وتنميتها على أسس متينة وسليمة نحو التخلص من الأزمات العالمية وانعكاساتها على المجتمعات من خلال تعميق الحوار بين كافة أطراف المعادلة الاقتصادية، منوهاً أن اتحاد الغرف العربية بادر بوضع آليات محفزة لتعزيز العمل العربي باعتبارها أحد أهم ركائز العمل المشترك، في شتى القضايا والأنشطة الاقتصادية لتحقيق طموحات المجتمعات العربية في التعاون والتنسيق في جميع المجالات لاسيما التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى المعيشة للمواطن العربي.

ونادى ناس، بالاستجابة السريعة لما جاء في البيان الختامي لـ "قمة جدة " بالتأكيد على أن التنمية المستدامة للمواطن العربي لن تتحقق إلا بتكاتف الجهود العربية وتكاملها، وحشد الطاقات والقدرات لصناعة مستقبل قائم على الإبداع والابتكار ومواكبة التطورات المختلفة، بما يخدم ويعزز الأمن والاستقرار والرفاه لمواطني دولنا، حيث أن القمة تؤسس لاستراتيجية اقتصادية عربية تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ولفت إلى أن تطوير وتنمية منظومة الحوكمة الاقتصادية العربية يتطلب العمل على توظيف العناصر البشرية والموارد الطبيعية العربية ليكون لديها القدرة على المنافسة والتحدي في إطار السوق العالمية المفتوحة والارتقاء بمستوى الجودة الإنتاجية في الدول العربية وصولا إلى المستويات العالمية مع أهمية تعظيم التعاون الاقتصادي العربي ومواكبة الأنماط الجديدة للعمل والارتقاء بالسياسات التعليمية والتدريبية والتقنية والمهنية في ظل التحولات الرقمية والضمان الاجتماعي العربي.

وقال ناس إن مشاركة غرفة تجارة وصناعة البحرين في أعمال مؤتمر العمل العربي الهام تحمل رغبةً صادقة على مواصلة توفير كافة سبل الدعم لقضايا مجتمع العمل العربي التي تشكل اساسا متينا لتبادل الامتيازات بين الدول العربية في حجم صادراتها واستثماراتها والانتقال إلى مرحلة جديدة من الشراكة من خلال تعزيز العمل في أطر التعاون المشترك إدراكا للظروف والتطورات المتسارعة على الساحة العالمية وما تنبئ به من تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية.

ولفت إلى حتمية توحيد الجهود العربية بغية الحفاظ على المصالح المشتركة في مجابهة التحديات الراهنة والنهوض بالعمالة العربية إلى مستويات متطورة قادرة على الإنتاجية والتقدم من أجل رفعة شأن المجتمعات العربية وضمان استقرارها ونهوضها.

وأوضح ناس أنه إيماناً بالتطورات التي تطرأ في مجالات العمل والعمال فإنّ غرفة تجارة وصناعة البحرين قطعت أشواطاً طويلة في تطوير علاقات العمل وقدرات العمال، وساهمت بفاعلية في تحقيق توازن العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، كما أن البحرين تملك سجل حافل من الريادة والنجاح في المجال العمالي ولديها منظومة تشريعية عمالية متطورة وعصرية وآليات عمل متميزة ومؤسسات حقوقية فاعلة كان لها أثر كبير في المكانة الاقليمية والدولية التي تحتلها المملكة في مجال المحافظة على حقوق العمالة ومكتسباتها، وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وفي ختام كلمته، تقدم رئيس الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين بخالص شكره وتقديره لجميع المشاركين والمنظمين لهذا المؤتمر المليء بالموضوعات الهامة التي تمس كافة نواحي العمل والعمال في جميع الدول العربية لما صاحبه ذلك من جهداً كبيراً بذله كل العاملين بمنظمة العمل العربي في دورتها الحالية والذين يستحقون الإشادة بأدائهم المتفاني من أجل خدمة العمل العربي، متمنياً للمؤتمر الخروج بنتائج بناءة وداعمة لقضايا العمل والعمال وتصب في صالح خدمة الأوطان وأطراف العمل الثلاثة من حكومات وأصحاب أعمال وعمال.

بعد كلمة رئيس اتحاد الغرف العربية، بدأ المشاركون بمناقشة جدول الأعمال، وقد تمحورت نقاشات المشاركين على أهمية توحيد الموقف العربي (الحكومات والقطاع الخاص) في المحافل الدولية ولا سيما داخل منظمة العمل الدولية حيث هناك جهود خفية لإدخال أعراف ومفاهيم تتنافى مع العادات والتقاليد والموروثات وتعاليم ديننا الحنيف، مثل إعطاء حقوق العمال للمثليين. هذا إلى جانب ذلك طالب المشاركون بضرورة استمرار ممارسة الضغط على المجتمع الدولي من اجل حماية حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الذي

يتعرض الى شتى انواع الاضطهاد من جانب الاحتلال الاسرائيلي.
وكان مدير عام منظمة العمل العربية، فايز المطيري، حضر افتتاح اعمال اللجنة والقى كلمة مقتضبة، نوه فيها بدور القطاع الخاص العربي وما يقوم به من جهود جبارة على صعيد النهوض الاقتصادي في البلدان العربية، معتبرا ان القطاع الخاص العربي لطالما كانت كتلة متحدة وستبقى كذلك خصوصا وانه يوفر 75 في المئة من فرص العمل في البدان العربية ويساهم بنسبة 75 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية.

مؤتمر العمل العربي

شارك وفد الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، برئاسة رئيس الاتحاد سمير عبد الله ناس، وحضور أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، في أعمال الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وبرئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، استناداً إلى نظام العمل في مؤتمر العمل العربي. وذلك بحضور ممثل راعي المؤتمر وزير القوى العاملة في جمهورية مصر العربية حسن شحاتة، وممثل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الوزير مفوّض محمد خير، ورئيس منظمة العمل العربية وزير العمل في جمهورية العراق أحمد الأسدي، إضافة إلى أصحاب المعالي السادة الوزراء، ورؤساء وأعضاء الوفود من منظمات أصحاب العمل والاتحادات العمالية في 21 دولة عربية، والسادة ممثلو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والسادة ممثلو المنظمات العربية والدولية، وعدد من السادة السفراء والشخصيات البارزة.

استهل سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته في الجلسة الافتتاحية للدورة 49 لمؤتمر العمل العربي مرحباً بأصحاب المعالي والسعادة السادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود على أرض الكنانة التي صانها الله وحفظها عبر الأزمان، قائلاً: هنا على هذه الأرض يُصنَع التاريخ ويَخُطُّ المستقبلُ طريقه في تناغم أزلي يأسرُ القلوب، ويستهوي العقول، فيجدُ كل زائرٍ لها غايته ويغادرها وهو يحلمُ بالعودةِ في أقربِ الآجال.

متقدماً لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، بأسمى عبارات الشكرِ والتقدير لرعايته أعمالَ المؤتمر، مشيداً بالبرامجِ والمشروعاتِ التنموية العظيمة التي أطلقها مستثمراً الإمكانات والطاقات البشرية والتي كان لها بالغُ الأثرِ في إيجاد الكثير من فرص العمل للشباب المصري، مثمناً قرار إنشاء صندوق إعانة الطوارئ للعمالة غير المنظمة، ومشروع قانون العمل الجديد الذي يعالج الكثير من الإشكاليات لضمان حقوق العمال وأصحاب العمل، في إطار السعي لتنفيذ رؤية مصر 2030. مرحباً بعودة سورية إلى شغل مقعدها في جامعة الدول العربية، واستئناف مشاركة الوفد الحكومي في مؤتمر العمل العربي، محيياً مساعي معالي الأمين العام المتواصلة في لمّ الشمل العربي، ومبادراته الإيجابية لرأب الصدع بين الأشقاء والفرقاء لإنهاء الصراعات الداخلية التي تقوض مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية. مهنئاً المملكة العربية السعودية على النجاح المتميز الذي تكللت به القمة العربية في جدة. متمنياً النجاح للجمهورية الإسلامية الموريتانية في توليها رئاسة مؤتمر العمل العربي لهذه الدورة.

وأشار إلى الصعاب التي تمر بها أمتنا العربية من اضطرابات وأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية كان لها بالغ الأثر على المسار التنموي لعدد من الدول العربية، كما تسببت الأزمات المتلاحقة في ركود اقتصادي عالمي وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الغذاء مع تعطل سلاسل الإمداد، وتدني الأجور، وبين هذا وذاك تقف دولنا العربية أمام تحول جذري ومتسارع في عالم العمل أحدثته ثورة الذكاء الاصطناعي التي باتت ترسم مستقبل فرص العمل وطبيعة المهن الجديدة عالمياً لتحمل في طياتها التهديدات بإلغاء وظائف واستحداث أخرى.

مضيفاً: نحن اليوم على أعتاب فرصة حقيقية للحاق بالركب ومواكبة الثورة الرقمية والتكنولوجية واستغلالها بالشكل الذي يتناسب مع واقع دولنا العربية، واضعين نصب أعيننا رأس المال البشري باعتباره محور التنمية ومقصدها لنحافظ على ازدهار ورفاه مجتمعاتنا، وفق سياسات متوازنة ومستدامة أساسها الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاث والجهات الفاعلة على المستوى الوطني.

ونوه سعادته بأهمية موضوع هذه الدورة "الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، لمناقشة سبل تعزيز آليات النهوض بالحوار الاجتماعي كخيار استراتيجي أمثل لإيجاد الحلول ومعالجة الاختلالات من خلال تطوير مضامينه ومأسسته لمواجهة التحديات التنموية، واستثمار دوره في خلق المسارات والتفاهمات التي تضمن مصالح أصحاب العمل وحقوق ومكتسبات العمال، كما تضمن للحكومات تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من خلال عقد اجتماعي شامل يمثل أرضية مشتركة توحد الرؤى والأهداف وتحدد التزامات كل طرف بما من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان مستقبل آمن وعادل ومستدام.

كما أكد سعي منظمة العمل العربية لدعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لتعزيز مبادئ العمل اللائق، وتوفير فرص عمل منتجة ومستدامة، من خلال تطوير وتحديث تشريعات العمل العربية بما يتواءم مع متغيرات عالم العمل للوصول إلى مستويات متماثلة تحفظ حقوق العمال وأصحاب العمل، وتنظم علاقات العمل، من خلال عرض مشروعين لاتفاقية وتوصية عربية بشأن الأنماط الجديدة للعمل وكذلك مشروع تعديل الاتفاقية رقم 9 بشأن "التوجيه والتدريب المهني".

أما في ما يتعلق بالمستجدات على الساحة الفلسطينية فأكّد أنّ فلسطين حاضرة دائماً في ضميرنا، متربعة أبداً على عرش قلوبنا، وها هي القدس والمسجد الأقصى وغزة ونابلس وجنين كلٌ يستجدي فينا عروبتنا وانتماءنا، وكل شبرٍ من هذه الأرض المباركة يتساءل.. من يوقف العدوان؟. كما ندد بالتصعيد العسكري الأخير لقوات الاحتلال واستهدافه الأحياء السكنية بعد حصارها، مطالباً بإدانة جرائم الاحتلال والممارسات الهادفة إلى طمس عمق جذور الهوية الفلسطينية، وتحريف أصالة المعالم الحضارية والروحية، والتضامن الكامل مع عمال وشعب فلسطين، ودعم صمودهم إزاء العدوان الوحشي المتواصل، وحقهم المشروع في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، مشيراً إلى اجتماع الشركاء لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، وأهم مخرجاته، مختتماً كلمته بالتمنيات للجميع بطيب الإقامة، آملاً من الله تعالى التوفيق والسداد للخروج بقرارات توازي حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق أطراف الإنتاج الثلاثة لما فيه مصلحة الأمة العربية.

حسن شحاتة

وألقى وزير القوى العاملة حسن شحاتة، كلمة نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، في الجلسة الإفتتاحية للدورة

49 لمؤتمر العمل العربي، مؤكداً أن مصر تحرص دائما على الاستمرار في تعزيز دورها القومي في دعم مسيرة العمل العربي المشترك، وأنها حكومةً وشعباً ستظل داعمة ومساندة لكل قضايا الأمة العربية، وحريصة أيضاً على استقرار ونماء كل شعوب المنطقة.

وأضاف الرئيس في كلمته: مصر اليوم وهي تبني جمهوريتها الجديدة، طامحة وراغبة، في تحقيق شراكة مستمرة وفعلية، فيما بين دولنا العربية ،على أرضية ما يجمعنا من تاريخ مشترك، متطلعةً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً في سياق أوسع من العمل الجماعي، والحوار الاجتماعي، والاستفادة من ثرواتنا الطبيعية والبشرية في عملية التنمية التي نتطلع إليها جميعا، في إطار منظومة صلبة، وقادرة على مواجهة التحديات المشتركة، والأزمات الدولية المستجدة، خاصة وأن هذه التحديات والمتغيرات المتلاحقة، تستدعي من "أمتنا العربية"، إعطاء العمل العربي المشترك أولوية، لتكون نموذجاً مشرفاً لحضارة عريقة قادرةً على الاستمرار في بناء المستقبل، والحفاظ على تراثها العريق.

وتابع: كما تستدعي الإسراع لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والتحرك نحو وحدة الصف فى سبيل تحقيق التنمية الشاملة والنهوض والتطور والمعرفة والإبداع والابتكار.

وجاء في كلمة الرئيس أيضا أن تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية محل النقاش والحوار في هذا المؤتمر والذي يأتي هذا العام تحت عنوان: الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وأفاق المستقبل"، يتزامن مع انطلاق فعاليات جلسات الحوار الوطني الذي تشارك فيه كل القوى الوطنية المصرية حول أولويات العمل الوطني بحثاً عن مساحات مشتركة لمختلف أطراف المجتمع كافة، بما يدعم مسيرة التنمية ورؤية مصر 2030، حيث تتضمن محاور هذا الحوار قضايا تخص ملف العمل أيضا، وهو ما يؤكد اهتمام الدولة المصرية بقضية الحوار الإجتماعي بشكل عام بين كافة الأطراف المعنية لمواجهة التحديات الراهنة ...كما يتضح ذلك بشكل واضح من خلال التكليفات الرئاسية الموجهة لوزارة القوى العاملة مطلع الشهر الجاري في احتفالية عيد العمال، بالاستمرار في تفعيل دور المجلس الأعلى للحوار الاجتماعي في مجال العمل، وسرعة انعقاده لدراسة مشروع قانون العمل المعروض على مجلس النواب، بحضور ممثلي العمال و أصحاب العمل، والتوافق على صيغته النهائية بما يضمن الحفاظ على حقوق العمال، والأمان الوظيفي، وبيئة عمل مواتية للاستثمار . وكذلك التكليفات الرئاسية بشأن تعزيز الامتثال لمعايير العمل الدولية والعربية وضمان توافق التشريعات العمالية وطريقة تنفيذها، مع اتفاقيات العمل التي صدقت عليها مصر ، والتي صدرت بتوافق جميع أطراف العمل الثلاثة (حكومات وأصحاب عمل وعمال) على المستوى الاقليمي والعالمي.

واختتم الرئيس كلمته بالقول: "نتمنى لمؤتمركم هذا التوفيق والنجاح ،والخروج بتوصيات من شأنها المساهمة في النهوض بمنظومة الحوار الاجتماعي لدى بلداننا العربية لتواكب مستوى التحديات التي تفرضها الظواهر المستجدة في سوق العمل العربي والدولي، وتستجيب لمصالح مختلف الأطراف بما يضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها، ويضمن للعمال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل لائقة، وحماية اجتماعية، ويضمن للحكومات تيسير تنفيذ خططها وبرامجها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، في ظل عمل مشترك يُوحد الرؤى ويجمع الجهود، ويحدد التزامات الأطراف بما يضمن كرامة وحق الجميع في مجتمع يعيش بتوازن، يتمتع فيه الجميع بالحياة الكريمة ..كذلك الخروج بتوصيات تخدم قضايانا العربية المشتركة ذات الهدف والمصير الواحد ."

أحمد الأسدي

وألقى رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية وزير العمل العراقي أحمد الأسدي ، كلمة قال فيها: نلتقي معكم اليوم في بداية مؤتمر العمل العربي متحدثا باسم مجلس إدارة منظمة العمل العربية، مقدما الشكر لمصر قيادة وحكومة وشعبا باحتضانها أعمال الدورة الـ 49 ورعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي لفعاليات الدورة. وأكد أن المنظمة حققت العديد من الإنجازات خلال العام الماضي، نتيجة التعاون بين مجلس الإدارة ومدير المنظمة، متمنيا أن يخرج مؤتمر العمل العربي في دورته الحالية بمزيد من التوصيات التي تخدم العمل والعمال.

وأشاد بجهود منظمة العمل العربية في خدمة قضايا العمل والعمال، موضحا أنه تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة لمنظمة العمل العربية عن دورتين متتاليتين ورصدت الأنشطة والفعاليات التي نظمتها المنظمة لصالح أطراف العمل الثلاث وتم إصدار عددا من التوصيات التي ستعرض بنهاية المؤتمر.

وكانت بدأت الجلسة الإفتتاحية بعرض فيلم تسجيلي عن نشاط المنظمة، ثم تحدّث كلاً من: محمد عبدالله السالم أحمدوا الأمين العام للوظيفة العمومية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيس المؤتمر، والوزير المفوض محمد خير ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية. حيث أكّد المتحدثون على أهمية العمل العربي المشترك من أجل مواجهة التحديات التي تواجه عالم العمل .

فلسطين تمنح المطيري "نجمة الاستحقاق الذهبي"

وبناء على طلب حكومة دولة فلسطين قام معالي وزير العمل الدكتور نصري أبو جيش بتكريم المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز علي المطيري، حيث منحه باسم رئيس دولة فلسطين محمود عباس وسام دولة فلسطين في الجلسة الافتتاحية، وذلك تقديراً لجهوده المتميزة، ومواقفه الثابتة والمبدئية تجاه القضية الفلسطينية، وسعيه الحثيث في المؤتمرات العربية والدولية لدعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، ولدوره البارز في إنجاح "اجتماع الشركاء لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل"، الذي عقد في عمّان/ المملكة الأردنية الهاشمية يوم 23 فبراير/ شباط 2023.

وبعد تقليده بنجمة الاستحقاق من وسام دولة فلسطين أعرب المطيري عن شكره وامتنانه قائلاً: أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لفخامة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيس دولة فلسطين لتفضّله بتقليدي هذا الوسام الرفيع. وإنه لشرف عظيم لي أن أحظى بهذا التكريم، ولكن ما قدمته وما سعيت له منذ استلامي منصبي مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية ليس إلا واجباً قومياً، ولزاماً عليّ وعلى كل عربي تتاح له هذه الفرصة.. وأشكر الله تعالى أنه مكنني من خلال موقعي الوظيفي أن أساهم بالقدر اليسير في تضميد الجراح النازفة، ورفع القليل من الظلم عن عمال فلسطين، والعمل على حشد التضامن الدولي لنصرة شعب محاصر سلبه المحتل أرضه ومقدساته، في محاولات بائسة لطمس هويته والعبث في تاريخه، ومحو أي دليل على أن هذه الأرض لهذا الشعب، إلا أن فلسطين كانت ولم تزل وشعبها الأبيّ يذكرنا كل يوم أنه موجود وباقٍ إلى الأبد وأن صغاره لن تنسى كما زعموا.. بل كبروا ودحروا أوهام المعتدي.

وختم: أقول لكم.. كنا وسنبقى.. فمهما طال الزمن لا بد لهؤلاء المارّين أن يرحلوا، وستبقى فلسطين وعاصمتها القدس الشريف إلى يوم الدين، فعلى أرضها ما يستحق الحياة.

قضايا المؤتمر

وناقش المشاركون على مدى أيام المؤتمر، تقرير المدير العام للمنظمة وعنوانه :"الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، وكذلك بعض القضايا التي تخص قضايا العمل العربي، والملفات التنظيمية الخاصة بآليات عمل "المنظمة"، إضافة إلى الترتيب والتنسيق للمشاركة العربية في فعاليات مؤتمر العمل الدولي الذي تنظمه منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، المُقرر انعقاده في قصر الأُمم المُتحدة بمدينة جنيف السويسرية خلال الفترة من 5 وحتى 16 يونيو (حزيران) 2023 المقبل، بحضور 5000 مشارك، يمثّلون أطراف العمل الثلاثة من187 دولة حول العالم.. كما جرى خلال مؤتمر العمل العربي بحث سُبل تعزيز آليات النهوض بالحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والقومي كخيار استراتيجي أمثل لتعزيز مقدرة الاقتصادات والمجتمعات على الصمود ضد التحديات الراهنة التي يواجهها سوق العمل العربي والدولي، جراء تداعيات فيروس كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية، وملف "سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني في ظل التحول الرقمي"، والذي تقدم المنظمة من خلاله مجموعة من المحاور، والرؤى، لتؤكد على أن جودة التعليم من أهم مدخلات التنمية الاقتصادية، وأن الأمم لا تتقدم إلا بالتعليم القائم على الثورة العلمية التكنولوجية، وتَلقي التدريب اللازم والمناسب للحصول على عمل لائق ومستدام، ولتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتضح فيه أن التعليم والتدريب التقني والمهني يلعب دوراً اساسياً في التأثير على الأهداف الأخرى مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذا الدور عند صياغة وتنفيذ السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة منه، في ظل التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة التي يعيشها عالمنا اليوم، ولتمكين الشباب العربي من الحصول على فرص عمل لائقة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ورواد الأعمال

إعداد: المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر إضافة إلى دور من يملكها من رواد الأعمال، من دون شك، كبير للدرجة التي تملأ كل أطراف الدنيا لأننا نجد هذه المؤسسات في كل ركن وفي كل طريق أو ممر. نجدهم يملأون الدنيا وهم يقدمون لنا كل ما نحتاجه من المأكل والملبس والمشرب وكافة الخدمات الصغيرة والكبيرة المعقّدة والبسيطة، وكل ما نتطلع إليه نجده جاهزا وتقدمه هذه المؤسسات المصنفة بالصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وشريحة رواد الأعمال. ولهذا فانهم يملأون الآفاق ويسدون السماء، ولا أتخيل الحياة بدون الخباز والجزار والمزارع وأصحاب المقاهي والحلاقة والخياطة والموبايل والسيارة والمسكن والتعليم والطب والبناء والصيانة، وجميع هذا وأكثر يقومون بتقديمه لنا في جميع الأوقات وبما يرضى جميع الأذواق.

ولكن بالرغم من هذه الأهمية القصوى والفعالية الفاعلة في تحريك الاقتصاد وتشغيل العمالة وزيادة الصناعة والبناء والزراعة والأعمال الجادة لتحفيز المنافسة، الا ان هذه الشريحة الهامة من المجتمع التجاري الاقتصادي، تواجه الويل وتواجه العديد من المشاكل التي قد تعيق نشاطها وتحول دون تدفق أفكارها وانتاجها. لماذا؟ وهنا بيت القصيد، ويوميا يتم أسئلة كثيرة من كل الأطراف والجميع يطالبون بمعرفة الأسباب ووضع الحلول للسير للأمام.

كل الأعمال تحتاج للمال والتمويل، وقد يكون المال متوفرا وبالعدم البحث عن التمويل. وعليه فان أي جهة تطلب التمويل يجب عليها أن تكون جاهزة لإعادة هذا التمويل في وقته المحدد المجدول، وكذلك عليها في البدء تقديم الضمانات التي تضمن اعادة أموال التمويل. هذا قد نجده عند الشركات الكبيرة والبيوتات التجارة العتيقة ولكنه منعدم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وواد الأعمال نظرا لأن غالبيتهم العظمي ربما في بداية الطريق أو بداية المشروع أو بداية التجربة والخبرة... ولهذا نجد هذه الغالبية لا تملك ما تقدمه كضمانات لإعادة سداد مبالغ التمويل. وهنا المعضلة الكبرى، وهذه المعضلة في كل مكان لأن جهات التمويل وخاصة البنوك التجارية عليها الحرص التام في الحصول على الضمانات المقبولة حتى تضمن الاستمرارية ولتتجنب مخاطر التعثر وعدم السداد. نقول هذا، خاصة وأن جهات التمويل ليست جهات خدمات اجتماعية ومساعدات إنسانية، انما

هي جهات مالية تعمل وفق ضوابط وأنظمة محكمة والا فهناك الانهيار والدمار.

أشرنا لضرورة "ضمان" و "تأمين" الأموال والتسهيلات التي تمنح لهذه الشريحة من المؤسسات وروادها حتى تستمر وتنتج وتعمل وتعود الفائدة لكل المجتمع. والعديد من الدول فطنت لهذا الأمر وسعت بجدية نحو توفير هذه الضمانات وهذا التأمين. واذكر عندما كان أوباما رئيسا لأمريكا، قدم دعوة لرواد الأعمال من كل العالم للحضور لمؤتمر جامع وتحدث معهم عن أهمية دورهم في تطوير الاقتصاد والمجتمع وتحريك دولاب التجارة، ولم يقف أو يكتفي بهذه الاشادة فقط بل قال ان أمريكا تكفلت بإنشاء نظام" ضمان" لهم ولأعمالهم وأفكارهم بمبلغ يتجاوز 30 مليار دولار. وهذه خبطة صائبة، وهذا موقف أمريكا الموجودة في قمة اقتصاد العالم، وقطعا يكون لمثل هذه التوجهات ما بعدها من نجاحات بسبب ضخ الدماء الدولارية كضمان ضامن لهذه المؤسسات. ومع هذه السياسات سنري المزيد من ابداع رواد الأعمال في أمريكا وسنري المزيد من أمثال بيل جيتس. وهكذا أمريكا، وهكذا يتصرف دائما العظماء، ولنستفيد من تجاربهم وتجارب غيرهم حتى نجني معهم الفوائد.

من المشاكل المزمنة الخاصة بهذه الفئة الناشئة الهامة حاجتهم الماسة للتدريب والأخذ بيدهم ومعاونتهم في خطواتهم الأولي حتى تقوي سواعدهم وأرجلهم ثم نتركهم للسير بمفردهم التدريب والعناية بصقل المواهب وتقديم الدعم اللوجيستي

من الأمور ذات الأهمية العاجلة، ولذا نشير الي أن هناك ضرورة لإقامة مراكز التدريب المهني بكافة أشكاله واقامة الحاضنات ومراكز العناية الشاملة لكل أنواع الخدمات والدعم الأولي والمتوسط... وكل هذا لفترة من الزمن لتمكينهم التمكين الكافي للانطلاق والاعتماد على أنفسهم. وهذا واجب هام على كل الدول التي يجب أن تضع له الأسس التشريعية والاقتصادية حتى تنهض هذه الفئة الماردة القوية وتشارك نهضة البلاد.

نظرا لعدم توفر التمويل الكافي في الوقت المطلوب ونظرا لعدم توفر الخبرة والتجربة، وهذا ينطبق على هذه الفئة، ولذا فان نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال تتعرض للخسائر وللفشل والانهيار التام ولهذا مردود سيء عليهم وعلى أسرهم بل وعلى دولهم. نقول إن الفشل والتعرض للمخاطر، بصفة عامة، يعتبر من أبجديات أساسيات كافة الأعمال خاصة التجارية. وسقوط ونهاية هذه المؤسسات أو غيرها بالرغم من أنه مؤلم الا انه لا يعني نهاية الدنيا بل يجب أخذ العظة مما حدث وما يحدث والعمل بجدية لعدم تكرار التجارب الفاشلة والاستفادة منها للتقدم للأمام. ولهذا ففي العديد من الدول توجد برامج إنعاشيه لإنعاش هذه المؤسسات عندما تتعرض للضربات أو للتوقف، بل هذا واجب على الدول وعلى المجتمع لضرورة التكاتف لمساعدة المحتاج بقدر المستطاع. والحافز القوي الداعي لهذا، فإننا نري نجاح باهر لنسبة مقدرة من هذه المؤسسات ورواد الأعمال وهذا النجاح دليل على امكانية حدوثه.

وإذا كان في الامكان فلماذا لا يحدث للغالبية. كل هذا ممكن لكنه يحتاج للعزيمة ووضوح الرؤية في أهمية الدور لهذه المؤسسات لأنها ستقود اقتصاد العالم إذا وجدت العناية.

البنوك، في الفترة الأخيرة أصبحت تولي هذه الشريحة عناية خاصة وتم تأسيس بنوك أو دوائر خاصة في البنوك للعناية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وهذه خطوة ايجابية. ولكن لا بد من السير نحو الميل الاضافي المتمثل في وضع لوائح خاصة بمعايير مرنة تستطيع التعامل مع هذه المؤسسات ورواد الأعمال بطريقة لينة وسهلة خاصة في ما يتعلق بإعادة التمويل ومن الضرورة بمكان أن يتم التعامل مع كل حالة علي حدة حسب وضعها وامكانياتها ومدي سير المشروع وتقدمه ومدي جدية الأطراف... هذا للقناعة التامة بان هذه الفئة ذات وضع خاص ويجب أن يكون لهذا الوضع الخاص خصوصيته. ونري أن تتدخل الجهات الرقابية والإشراقية في هذا الخصوص والتوجيه برعاية هذه المؤسسات منحها الخصوصية الخاصة. وهنا يمكن لهذه المؤسسات لعب الدور الريادي... وعلينا الاحسان لها حتى تحسن لنا.

الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصـادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الاقتصاد الألماني: استمرار التحسن في مناخ الاعمال وتوقعات بتجاوز الركود الفني

أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة، تحسّن مناخ الاعمال للاقتصاد الألماني في ابريل 2023، إذ ارتفع مؤشر IFO إلى 93.6 نقطة بعد ان كان عند مستوى 93.2 نقطة في مارس الماضي.

وهذه هي الزيادة الشهرية السادسة للمؤشر على التوالي، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع المؤشر إلى تحسن توقعات الشركات لمستوى اعمالها خلال الأشهر القادمة على الرغم من أنها صنفت مستوى اعمالها الحالي بطريقة اقل إيجابية.

بحسب تقرير الغرفة العربية الألمانية ارتفع المؤشر في قطاع الصناعة، بشكل محدود ليسجل في ابريل (نيسان) مستوى 6.7 نقطة مرتفعاً من مستوى 6.5 نقطة في مارس. ويرجع هذا الارتفاع الطفيف في المؤشر الى ازدياد التفاؤل بشكل ملحوظ بشأن مستوى الاعمال المستقبلية الذي أتى مترافقاً بتصنيف الشركات لأعمالها الحالية على أنها أقل مما كانت تأمل بكثير.

أما في قطاع الخدمات، فانتهى الاتجاه التصاعدي في مؤشر مناخ الأعمال والذي ساد في الأشهر الأخيرة، حيث تراجع المؤشر في شهر ابريل الى مستوى 6.8 نقطة، بعد أن كان قد وصل الى مستوى 8.8 نقطة في الشهر السابق، حيث قيّم مقدمو الخدمات وضع اعمالهم الحالي بدرجة أسوأ إلى حد ما، كما تراجع التفاؤل بشأن الاعمال خلال الأشهر القادمة.

وفي قطاع التجارة، انخفض المؤشر بشكل طفيف من مستوى (– 10.1 نقطة) في مارس الى مستوى (– 10.7 نقطة) في ابريل. حيث كانت الشركات أقل رضىً عن وضع اعمالها الحالي، لكن توقعاتها لمستوى الاعمال في الأشهر القادمة تحسنت نوعا ما.

أما في قطاع البناء، فقد ارتفع مؤشر مناخ الأعمال من مستوى (– 17.5 نقطة) في مارس الى مستوى (– 16.7 نقطة) في

ابريل. وبينما تحسنت توقعات الشركات لأعمالها للأشهر القادمة، كانت التقييمات لوضع اعمالها الحالي في أدنى مستوى لها منذ ديسمبر 2015.

من جانب آخر، فقد أظهر التقرير الشهري الصادر عن وزارة الاقتصاد وحماية المناخ الاتحادية، بأن الاقتصاد الألماني نجا من الركود الفني في الشتاء (يشير مصطلح الركود الفني الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي سلبياً لربعين متتاليين) حيث من المرجح أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في الربع الأول من هذا العام بعد أن كان قد سجل في الربع الرابع من العام 2022، انكماشا بواقع 0.4 في المئة. ويرجع هذا النمو المتوقع بحسب التقرير إلى "البداية المواتية اقتصاديًا في بداية العام" من الشتاء المعتدل والمستويات المرتفعة لتخزين الغاز التي ساهمت في توافر الغاز الكافي في ألمانيا وأوروبا وهو ما انعكس أيضًا في انخفاض ملحوظ في أسعار الطاقة. كما تظهر المؤشرات الاقتصادية انتعاشًا ملحوظًا في الربع الأول إذ كان الإنتاج الصناعي في ارتفاع واضح نتيجة لتراجع النقص في المواد الأولية وارتفاع حجم الطلبات والانخفاض الكبير في أسعار الطاقة. كما انخفض معدل التضخم إلى 7.4 في المئة في مارس، ولم تعد أسعار الطاقة هي المحرك الرئيسي للتضخم بل أصبحت المواد الغذائية التي ترتفع أسعارها باستمرار. وبناء على هذا توقعت وزارة الاقتصاد تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نموا طفيفا بواقع 0.1 في المئة في الفترة من يناير إلى مارس 2023.

ومع هذه التوقعات الإيجابية، إلا أن التقرير يبيّن استمرار العديد من التحديات والاعباء والمخاطر التي قد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، من أبرزها انخفاض الانفاق الاستهلاكي الخاص والتراجع في الاعمال الذي يعاني منه قطاع البناء، الى جانب تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية الغير محسوبة. هذا بالإضافة الى استمرار معدلات التضخم المرتفعة والتي من المتوقع ان تستمر حتى العام المقبل، حيث يُتوقع ان يبلغ متوسط معدل التضخم في العام الحالي نحو 6 في المئة، بعد ان كان هذا المتوسط قد سجل خلال العام 2022، معدل 6،9 في المئة، وأن يعود الى مستوى 2.4 في المئة في العام 2024.

ووفق التقرير فإنّ برامج المساعدات الحكومية والزيادات المتوقعة في الأجور "ستقوي الطلب المحلي وتبقي التضخم المحلي عاليا.

وبشكل عام تتوقع أبرز المعاهد الاقتصادية في ألمانيا والتي تشمل معهد الأبحاث الاقتصادية في جامعة ميونخ Ifo، معهد Leibniz للأبحاث الاقتصادية في مدينة Halle، معهد الاقتصاد العالمي في كييل (IfW) ومعهد Leibniz للأبحاث الاقتصادية في إيسن (RWI)، ان يحقق الاقتصاد الألماني نموا في العام الحالي بنحو 0.3 في المئة.

في سياق متصل توقّع صندوق النقد الدولي (IMF) بخصوص نمو الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول الصناعية والدول النامية، أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بنحو 2.8 في المئة عام 2023، وهي نسبة أقل مما كان الصندوق قد توقعها بداية العام، وهي نسبة اقل ايضاً مما تم تحقيقه في العام الماضي 2022، والتي حقق فيها الاقتصاد العالمي نموا بواقع 3.4 في المئة. وبحسب توقعات الصندوق فان الاقتصاد ينمو ببطء في الدول الصناعية، حيث يتوقع أن يرتفع الناتج الاقتصادي في هذه الدول بنسبة 1.3 في المئة هذا العام. اما في ما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصادات الناشئة والنامية فالأمور تبدوا أفضل مع نمو متوقع بنسبة 3.9 في المئة. كما عدّل صندوق النقد الدولي توقعاته بالنسبة للنمو المتوقع للاقتصاد الألماني للعام 2023، حيث يتوقع الصندوق انكماش الاقتصاد الألماني بواقع 0.1 في المئة هذا العام، على أن يعود إلى تحقيق نمو بنحو 1.1 في المئة في العام 2024.

وأثارت توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد الألماني اعتراض وزير المالية الاتحادي Christian Lindner الذي اعتبر أن ألمانيا قد لا تحقق نموا بنفس القوة مثل غيرها "حيث شركاؤنا وأصدقاؤنا ومنافسونا يتطورون في بعض الأحيان بشكل ديناميكي أكثر من ألمانيا، إلا ان توقعات صندوق النقد الدولي للركود متشائمة للغاية". وقال: "هذا لا يتطابق مع التوقعات التي لدينا في ما يتعلق بآفاق نمو الاقتصاد الألماني. كما أن معاهد البحث الاقتصادي الألمانية أكثر تفاؤلاً، والتي توقعت في شهر أبريل، نموًا طفيفا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 في المئة للعام 2023

سوق العمل

مع انتهاء الربع الأول من العام وبداية الربيع انخفضت البطالة إلى 2،594،000 شخص في شهر مارس 2023، مقارنة بالشهر السابق، حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل بنحو 26 ألف شخص. وبالمقارنة مع شهر مارس من العام الماضي فإن عدد

العاطلين عن العمل أعلى بـ 232،000 شخص. ويعود ذلك الى تسجيل اللاجئين الاوكرانيين في ألمانيا ضمن المستفيدين من اعانات البطالة. وبذلك بلغ معدل البطالة في مارس 2023، 5.7 في المئة، بزيادة 0.6 نقطة مئوية عن نفس الشهر من العام الماضي.

وفي ما يتعلق ببرنامج العمل بدوام مختصر فقد بلغ عدد الموظفين الجدد الذين تم تسجيلهم خلال الفترة من 1 وحتى 27 مارس حوالي 50 ألف شخص. بينما وبحسب أحدث البيانات الصادرة عن مكتب العمل الاتحادي بلغ اجمالي المستفيدين من تعويضات البرنامج خلال شهر يناير 2023، نحو 140 ألف شخص. من جانب أخر بلغ عدد الوظائف الشاغرة المسجلة لدى مكتب العمل الاتحادي خلال شهر مارس ما يقرب من 777 ألف وظيفة شاغرة أي أقل بـ 62000 وظيفة بالمقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وهو ما يظهر التراجع النسبي في الطلب على الموظفين الجدد منذ أوائل صيف العام الماضي. الا انه وبشكل عام، لا تزال الحاجة إلى الموظفين عند مستوى مرتفع نسبيًا.

وأظهر تقرير مكتب الإحصاء الاتحادي، نمو عدد المسجلين الجدد في برامج التدريب المهني المختلفة في العام 2022، بشكل محدود حيث وصل عددهم الى 468900 متدرب بزيادة 2700 متدرب وبنسبة 0.6 في المئة فقط مقارنة بالعام 2021. هذا وكان عدد المتدربين المهنيين قد شهد تراجعا كبيرا خلال سنوات جائحة كورونا 2020–2021، حيث كان عدد المسجلين الجدد في التدريب المهني في العام 2019 حوالي 510900 متدرب. وبشكل عام بلغ مجموع عدد المسجلين في التدريب المهني في ألمانيا نهاية العام 2022، ما يقرب من 1.22 مليون متدرب ومتدربة وهو ما يمثل اقل بنسبة 3 في المئة من مجموع اعدادهم في العام 2021. الزيادة المحدودة في عدد المسجلين الجدد في برامج التدريب المهني المختلفة لم يشمل كل القطاعات الاقتصادية، فبنما نما عدد المسجلين الجدد في برامج التدريب المهني في قطاعي الصناعة والتجارة بنسبة 3 في المئة العام 2022 بالمقارنة مع العام 2021، والذي وصل مجموعهم الى 269800 متدرب ومتدربة. كما تراجع عدد المسجلين الجدد في برامج التدريب المهني في المهن الحرفية بنسبة 2.3 في المئة الى 127400 متدرب ومتدربة. كما تراجع عددهم في قطاع الزراعة بنسبة 5 في المئة ليصل الى 13 ألف متدرب ومتدربة.

في المنظور العام يواجه التدريب المهني في ألمانيا صعوبات متزايدة في جذب الجيل الجديد والانخفاض المستمر في عدد المتقدمين منذ سنوات وهو ما يعيده المختصون بدرجة كبيرة الى

التغير الديموغرافي في المجتمع الألماني وتراجع المواليد وتفاقم مشكلة شيخوخة المجتمع هذا بالإضافة الى ان العديد من الشباب يجدون أيضًا عروض تدريب أكاديمية مغرية مثل الدراسة المزدوجة أو التدريب في الكليات والجامعات التقنية. الى جانب ان نسبة الشركات في ألمانيا التي تقدم فرص التدريب المهني آخذة في الانخفاض أيضًا وذلك وفقًا لدراسات أجراها معهد سوق العمل والبحث المهني (IAB).

انتهاء عصر الطاقة النووية في ألمانيا

انتهى عصر الطاقة النووية في ألمانيا، حيث توقفت المفاعلات النووية الثلاثة الأخيرة في ألمانيا عن انتاج الكهرباء وتم سحب محطات الطاقة النووية (Isar 2) في ولاية بافاريا و(Neckarwestheim 2)، في ولاية بادن فورتمبيرج و(Emsland) في ولاية ساكسونيا السفلى، من العمل وذلك بعد ما يزيد عن ستين عاماً من استخدام الطاقة النووية في انتاج الطاقة الكهربائية حيث تمّ إنشاء أول محطة طاقة نووية تجارية في ألمانيا الغربية سابقاً في ولاية بافاريا عام 1960 قبل ان تغذي الكهرباء في شبكة التوزيع في يونيو 1961. اما في ألمانيا الشرقية السابقة فبدأ استخدام التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء في العام 1966. وكانت المحطات النووية الثلاث هي أحدث محطات تم انشائها في ألمانيا حيث تم بناء محطة (Isar 2) ودمجها في شبكة توزيع الكهرباء العامة في العام 1988م، وكذلك الامر مع المحطة النووية (Emsland) التي دخلت الخدمة أيضا في العام 1988، بينما تعد محطة (Neckarwestheim 2) أحدث محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية حيث بدأت في الإنتاج في العام 1989.

دعم صناعة الرقائق الالكترونية

قررت المفوضية الأوروبية ضخ ما يقرب من 43 مليار يورو للاستثمار في صناعة الرقائق الالكترونية داخل دول الاتحاد حتى العام 2030، على أن يتم تمويل هذه الاستثمارات من ميزانية الاتحاد الأوروبي ومن القطاع الخاص. وبالرغم من أنه لا يزال يتعين على البرلمان الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي الموافقة رسميًا على القانون، لكن هذا الامر يعتبر إجراء شكلي الى حد بعيد.

ويهدف ما يسمى بقانون الرقائق في المقام الأول إلى تقليل اعتماد القطاع الصناعي في دول الاتحاد على الواردات من الدول الآسيوية. حيث تُستخدم الرقائق الالكترونية في صناعات مثل صناعة السيارات والأجهزة المنزلية والهواتف المحمولة والعديد من السلع الأخرى. وكان القطاع الصناعي في ألمانيا قد عانى خلال جائحة كورونا من النقص في المعروض من الرقائق لفترة طويلة وتأثرت بعض الصناعات الى الدرجة التي دفعتها الى تقليص انتاجها كما حصل في قطاع صناعة السيارات.

وتزداد أهمية الرقائق الالكترونية، خصوصا ما تسمى (Microcontroller) والتي تلعب دوراً حاسماً في تطوير التقنيات الجديدة في صناعة السيارات مثل تقنيات القيادة الذاتية وانظمة مساعدة السائق المؤتمتة او تقنيات الأجيال الجديدة من السيارات الكهربائية. وبينما تسعى عدد من الشركات الألمانية لتعزيز قدراتها الذاتية في تطوير هذا النوع من الرقائق الإلكترونية مثل شركة فولكس فاجن، تعتمد شركات أخرى مثل مرسيدس وBMW على الشركات المصنعة للرقائق لتزويدها بحاجتها من هذا النوع من الرقائق.

ويهدف القانون أيضًا الى أن تنمو حصة الاتحاد الأوروبي في السوق العالمية للرقائق الالكترونية من 10 في المئة في الوقت الحاضر إلى 20 في المئة تقريبًا بحلول عام 2030.

وفي ما يتعلق بصناعة الرقائق الإلكترونية في ألمانيا، يمكن أن تستفيد ولاية ساكسونيا على وجه الخصوص من التمويل الذي يوفره قانون الرقائق. ففي مارس 2022، أعلنت شركة إنتل الأمريكية لتصنيع الرقائق أنها ستقوم بإنشاء مصنع جديد لإنتاج أحدث جيل من الرقائق في مدينة ماجديبورج عاصمة الولاية، اعتباراً من عام 2027. بالإضافة إلى ذلك، تريد شركة صناعة الرقائق Infineon البدء في بناء مصنع جديد في مدينة دريسدن عاصمة ولاية ساكسونيا هذا الخريف بكلفة تقترب من 5 مليار يورو والذي سيوفر حوالي 1000 فرصة عمل. كما تستثمر مجموعة Wolfspeed الأمريكية في تطوير صناعة الرقائق الإلكترونية في ولاية سارلاند.

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اتجاهًا تصاعديًا قويًا في صناعة الرقائق الالكترونية حيث تضاعفت المبيعات في هذه الصناعة أكثر من أربعة أضعاف من عام 1991 إلى عام 2022، لتصل إلى 573 مليار دولار، فيما تشير التوقعات الى ان مبيعات صناعة الرقائق الالكترونية ستصل الى تريليون دولار بحلول العام 2023.

جلسة استثنائية للجمعية العمومية ومجلس إدارة الغرفة

فيرنر فاسل أبند رئيسا جديدا لغرفة التجارة العربية النمساوية

عقدت غرفة التجارة العربية النمساوية جلستها الاستثنائية في 16 مايو 2023 لاجتماع الجمعية العمومية الثاني والثلاثين، واجتماع مجلس الإدارة الثلاث والثلاثين في قصر ايشنبخ في فيينا لانتخاب رئيس جديد.

ترأس الاجتماع الأمين العام المهندس مضر الخوجة نيابةً عن الرئيس العربي نبيل الكزبري، بحضور حوالي 80 شخصًا من مختلف الدول بما في ذلك مسؤولين رفيعي المستوى ورؤساء وأمناء عامين للغرف التجارية وسفراء ودبلوماسيين ورجال أعمال، إضافة إلى مشاركة الذين حضروا شخصيًا بالإضافة إلى الذين شاركوا عبر الإنترنت.

بدأ الاجتماع بكلمة المؤسس والرئيس العربي للغرفة نبيل الكزبري، رحّب فيها بالحضور، وأعطى بعد ذلك الكلمة إلى لأمين العام للغرفة المهندس مضر الخوجة الذي رحّب بدوره بجميع الموجودين، مشيدا بإنجازات الرئيس النمساوي للغرفة الراحل الدكتور السيناتور ريتشارد شينز الذي شغل هذا المنصب بتفانٍ منذ عام 0102.

بعد ذلك، قدم المهندس الخوجة لمحة عن تاريخ معالي الدكتور فيرنر فاسل أبند المرشح لرئاسة غرفة التجارة العربية النمساوية الذي شغل منصب وزير الدفاع النمساوي ورئيس الجمعية الوطنية النمساوية الثالث والحائز على العديد من الأوسمة الفخرية الرفيعة منها وسام الشرف للخدمات المقدمة لجمهورية النمسا ووسام الاستحقاق العسكري وأوسمة أخرى من عدة دول مثل بلجيكا وإيطاليا والنرويج والسويد وإسبانيا، ويترأس حاليًا المركز النمساوي للسياسة الأوروبية والأمنية (SEIA) والمجلس الأكاديمي لمركز ويلفريد مارتنز للدراسات الأوروبية في بروكسل ومركز الجامعة في فيينا والجمعية النمساوية السلوفاكية.

وأوضح الأمين العام أن العلاقة الوثيقة بالدكتور فيرنر فاسل أبند

ليست جديدة فهي في الواقع ممتدة وتعود للعديد من السنوات وكان من أبرز سمات هذه العلاقة تنظيم العديد من الفعاليات والنشاطات مثل مؤتمر السودان عام 2102 وهو أحد أكبر المؤتمرات التي نظمتها غرفة التجارة العربية النمساوية بالتعاون مع وزارة الدفاع النمساوية.

ثم تم انتخاب الرئيس المرشح من قبل مجلس الإدارة وتمت المصادقة عليه بالإجماع من قبل الجمعية العمومية.

بعد الانتهاء من عملية التصويت، ألقى الدكتور فاسل أبند المنتخب كلمة بصفته رئيسا جديدا لغرفة التجارة العربية النمساوية، حيث أعرب عن اعتزازه بوجوده بين الحاضرين، وأبدى رغبته في السعي الدؤوب لتعزيز العلاقات النمساوية العربية.

وقدم لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي النمساوي مستحضراً حجم التجارة مع العالم والمنطقة العربية خصوصًا. معتبرا أنّ الوضع العالمي لا يزال يمثل تحديًا حيث نتطلع بتفاؤل نحو المستقبل، لافتا إلى أهمية العلاقة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصلتها بالنمسا والاتحاد الأوروبي.

وأوضح أن النمسا شريك موثوق يتمتع بالعديد من المزايا على رأسها البيئة السليمة والمستدامة والنظام المصرفي المستقر، مؤكدا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمواردها الطبيعية والبشرية الهائلة ومناطقها الناشئة تنطوي على إمكانات كبيرة للتعاون والعمل المشترك.

واختتم الرئيس كلمته بالتأكيد على تطلعه للتعاون مع الرئيس العربي للغرفة نبيل الكزبري واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب السعادة السفراء العرب والأعضاء والممثلين الموقرين.

من جهته أعرب رئيس مجلس السفراء العرب وسفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى النمسا الدكتور هيثم أبو الفول، عن فائق إعجابه وتقديره لإنجازات الرئيس المنتخب، وأكد أن انتخابه سيفتح فصلاً جديدًا من العمل البناء والازدهار لغرفة التجارة العربية النمساوية. وأشاد بالرئيس الراحل، السيناتور ريتشارد شينز، وبمساهمته في تعزيز العلاقات والشراكات النمساوية العربية التي ستبقى محفوظة في ذاكرتنا ومثمنة بكل مودةٍ وتقدير.

وشدد على الدور الهام والمشاركة المثمرة التي تقوم بها غرفة التجارة العربية النمساوية لتقديم دعمها وعلاقاتها وخدماتها حتى في أوقات الأزمات والأوبئة. مؤكدًا استعداد مجلس السفراء العرب لتقديم كل الدعم المطلوب ولتنظيم الفعاليات والمعارض المشتركة بين الدول العربية في النمسا والعكس.

بدوره، هنأ رئيس بعثة جامعة الدول العربية في فيينا السفير محمد سمير قوبعة، معالي الدكتور فاسل أبند بمناسبة انتخابه ورحب به في الغرفة متمنيًا له كل التوفيق.

كما قامت سعادة نائب رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية السيدة ماريا ميترماير بتهنئة الرئيس الجديد على انتخابه، وأشادت بجهود الرئيس الراحل الدكتور ريتشارد شينز.

بعد ذلك، قدّم الأمين العام للغرفة التقرير السنوي للجمعية العمومية، وأعطى شرحًا مفصلًا حول آخر المستجدات والبيانات المتعلقة بوضع الغرفة. واستعرض أيضًا التقرير المالي نيابة عن أمين صندوق الغرفة ولفجانج كابوريك. كما طلب من الدكتور فرح أبو جرجي، العضو والمستشار القانوني للغرفة، تقديم لمحة عامة عن التعديلات المقترحة للنظام الأساسي للغرفة والتي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية بالإجماع.

وقدم المدقق المالي ألبيرت كرونبيرغر تقريره السنوي، مقراً حصوله على كل الحسابات المالية وعلى موافقته على التقرير المالي السنوي لغرفة التجارة العربية النمساوية.

إلى ذلك، جرى التوقيع على هامش الاجتماع، مذكرة تفاهم بين الغرفة العربية النمساوية ومجلس المصدرين السلوفاكيين، وهي منصة تجارية تضمّ كيانات من القطاع الخاص. حيث وقّع الاتفاقية رئيس المجلس المصدّرين السلوفاكيين لوكاس باريزيك وهو وزير الدولة السابق لوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في جمهورية سلوفاكيا، ورئيس الغرفة المنتخب حديثًا الوزير السابق الدكتور فيرنر فاسل أبند.

وشكر باريزيك غرفة التجارة العربية النمساوية على هذه الفرصة، وأعرب عن تطلعه للتعاون في المستقبل بين الكيانين. بدوره، أكد الرئيس فاسل أبند على عمق العلاقات التاريخية القوية والروابط بين مدينتي فيينا وبراتيسلافا منذ عهد إمبراطورية هابسبورغ ورحب بالمجلس كشريك استراتيجي جديد للمستقبل.

وفي الختام شكر الأمين العام مضر خوجة فريق الغرفة الذي عمل بجهد لتنظيم هذا الاجتماع بالإضافة إلى المتحدثين المتميزين والحضور الذين انضموا إلى الاجتماع شخصيًا أو عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد
من خدماتنا الحصرية. يسُرنا
في الغرفة دعم أنشطتكم مع
الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

توسع الاقتصاد يعزز نمو قطاع البناء

أكدَ رئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، حرصَ الغرفة على دعم القطاع الخاص القطري، وتشجيع جذب الشركات والاستثمارات إلى السوق المحلي، لافتًا إلى أنّ "قطاع البناء والتشييد في قطر يُعد من القطاعات الواعدة، التي شهدت نموًا كبيرًا في السنوات الماضية، ومن المُتوقع أن تواصلَ نموها خصوصًا مع التوسع الاقتصادي الذي تشهده الدولة حاليًا".

جاء ذلك خلال افتتاحه معرض شركة الجبر التجارية، الذي يضم العديد من العلامات التجارية العالمية للأدوات المُتعلقة بالبناء وتجهيزات المباني والمشاريع السكنية والفندقية، حيث تُعزز هذه المُنتجات تواجدها في السوق المحلي، وتضم علامات تجارية من ألمانيا وبريطانيا وتركيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وغيرها. معتبرا أنّ السوق القطري أصبح سوقًا جاذبًا للعلامات التجارية العالمية، لافتًا إلى أن افتتاح هذا المعرض يؤكد ثقة المُستثمرين بالسوق القطري وحرصهم على توسيع أعمالهم في السوق المحلي.

ارتفاع فائض الموازنة العمانية 26 % مع نمو إيرادات النفط

ارتفع فائض ميزانية سلطنة عمان العامة بنحو 26 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام الحالي، مع نمو صافي إيراداتها من النفط.

وبحسب وزارة المالية العمانية سجّلت الموازنة العامة فائضا بلغ نحو 450 مليون ريال (1.2 مليار دولار) بنهاية الربع الأول، مقارنة مع فائض قدره 357 مليون ريال في الفترة ذاتها من 2022. بينما زاد إجمالي إيرادات السلطنة بنسبة 6 في المئة إلى 3.2 مليار ريال في الأشهر الثلاثة مقارنة مع 3.02 مليار قبل عام، في حين ارتفع الإنفاق 4 في المئة إلى 2.767 مليار ريال من 2.6 مليار.

الإمارات عاصمة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عالمياً الثامنة في متوسط دخل الفرد

احتلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً، في قائمة أكثر بلدان العالم في استخدام سكانها وسائل التواصل الاجتماعي، برصيد 7.53 نقطة من أصل 10 نقاط، وذلك بحسب بحث "بروكسي راك".

وأظهرت النتائج أن الإمارات هي الدولة الأكثر تواصلاً في العالم، وأن لديها أعلى نسبة من السكان المتصلين بالإنترنت ويستخدمون فيسبوك رغم أن بها أغلى إنترنت بسعر يزيد قليلاً على 100 دولار.

كذلك احتلت الإمارات المرتبة الثامنة في قائمة 10 دول على مستوى العالم من حيث أعلى متوسط دخل شهري للفرد، والذي يبلغ 3489 دولاراً، بحسب موقع الإحصاءات العالمي الإلكتروني "غلوبال ستاتيستكس".

وجاءت سويسرا في صدارة ترتيب الدول في العالم، ومن ثم على التوالي: لوكسمبورغ، سنغافورة، أمريكا، آيسلندا، قطر، الدنمارك، الإمارات، هولندا، وأستراليا.

"المركزي السوداني" يطمئن: أموال المودعين في الجهاز المصرفي بأمان

طمأن بنك السودان المركزي المودعين وأصحاب الحسابات المصرفية بأنّ أموالهم في الجهاز المصرفي بأمان، وأن ما تم تداوله من عمليات نهب أو سرقة لبعض فروع البنوك التجارية لا تؤثر في ودائع الجمهور في تلك البنوك.

وأعلن البنك عن انتظام العمل في معظم فروع بنك السودان المركزي بالولايات، موضّحا أن فروع المصارف التجارية بتلك الولايات باشرت تقديم خدماتها المصرفية بما في ذلك خدمات السحب والإيداع النقدي. وأعلن عن بذل جهوداً مستمرة من أجل عودة جميع الخدمات المصرفية بشكل طبيعي في جميع أرجاء السودان لتمكين المواطنين من إجراء معاملاتهم المصرفية عبر

وسائل الدفع المختلفة بما فيها خدمات الدفع الإلكتروني، مثل تطبيقات الهاتف الجوال ونقاط البيع والمقاصة الإلكترونية.

الاقتصاد القطري الأعلى نموًا في المنطقة

توقَّعَ بنك ستاندرد تشارترد وصولَ مُعدّل النموّ الاقتصاديّ في قطر عام 2023 إلى نسبة 4.0 في المئة، ليكون الأعلى في مِنطقة الخليج التي تُسجل نموًا بنسب مُتفاوتة تتراوح بين 2 في المئة إلى3.5 في المئة لهذا العام.

ووفق " ستاندرد تشارترد"، يتعين على دولة قطر الاستفادة بطرق ناجحة من كأس العالم لتوسيع قطاع السياحة ومكانتها كوجهة رياضية عالمية، لا سيما أنها تستضيف 14 حدثًا رياضيًا في العام 2023. وبيّن البنك أنَّ المؤسسات المعنيّة في دولة قطر تُخطط لرفع مُساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12 في المئة عام 2030 من حصّته الحالية التي تصل إلى 7 في

المئة. ويمكنها تحقيق هذا الهدف من خلال جذب 6 ملايين زائر سنويًا بحلول العام 2030.

القطاع الخاص الإماراتي يسجل أقوى زيادة في الأعمال منذ نوفمبر 2021

تحسنت ظروف الأعمال في شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دولة الإمارات بمعدل حاد ومتسارع في شهر أبريل 2023، وفقًا لأحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات، مدفوعة بأسرع نمو في الأعمال الجديدة منذ شهر نوفمبر 2021.

ونشأ طلب العملاء المتزايد بشكل جزئي نتيجة الانخفاض القوي في أسعار البيع، وهو أقوى انخفاض مسجل منذ شهر سبتمبر 2020 وساعده تراجع ضغوط التكلفة.

وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) للإمارات التابع

لشركة S&P Global، ارتفاعا من 55.9 نقطة في شهر مارس إلى 56.6 نقطة في شهر أبريل، ما يظهر تحسنا قويا في أداء الاقتصاد غير المنتج للنفط.

نمو قوي للقطاع الخاص غير النفطي في السعودية

شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية تحسنا مستمرا في الأداء العام للشركات خلال شهر أبريل، وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر مديري المشتريات (RPMI) التابع لبنك الرياض بالمملكة. وارتفع مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات المعدل موسميا في السعودية من 58.7 نقطة في شهر مارس إلى 59.6 نقطة في شهر أبريل، متراجعا بشكل طفيف عن مستوى شهر فبراير الأعلى في ثماني سنوات (59.8 نقطة). وتحسنت الظروف العامة للأعمال في كل الشهور منذ شهر سبتمبر 2020. وكانت الزيادة الحادة والمتسارعة في حجم الأعمال الجديدة

هي المحرك الرئيسي لارتفاع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي خلال شهر أبريل.

طفرة التكنولوجيا تغير اتجاهات أسواق العمل بحلول 2028

رأى الباحث الأمريكي بِن غورتزل في مقابلة مع وكالة فرانس برس، أجريت على هامش «قمة الويب» في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، أنّ الذكاء الاصطناعي قد يكون بديلاً من 80% من الوظائف في السنوات "وهو ما يعتبر أمر جيد".

وأظهر تقرير حديث صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن حالة "مستقبل الوظائف"، أن ربع الوظائف الحالية، أي نحو 23 في المئة، سيشهد تغييرات عميقة في السنوات الخمس المقبلة. ووفق التقرير فإنّ بعض المجالات والوظائف كأخصائي الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وأخصائي الاستدامة ومحلل ذكاء الأعمال وأمن المعلومات أكثر المجالات سرعة في النمو. ورجّح خبراء المنتدى أن مجالات التعليم والزراعة والتجارة الرقمية تستأثر بالنصيب الأكبر من هذا النمو.

وبالتوازي تقف التكنولوجيا والرقمنة سببا في تراجع بعض الوظائف واندثارها، على غرار وظائف السكرتارية أو شبابيك البنوك. وتشهد هذه الوظائف أسرع تراجع وفق التقديرات التي أدلت بها نحو 803 من الشركات تم استطلاع آراء مسؤوليها في المسح الذي أجراه المنتدى.

ترجيحات بنمو قوي للتمويل الإسلامي في 2023

رجح خبراء في تقييمات حديثة أن يحقق نشاط التمويل الإسلامي خلال هذا العام نموا قويا، حيث يشجع الزخم المتزايد للقطاع بالتوازي مع انتشاره الكبير وتحقيقه لأرباح ضخمة سنويا للمؤسسات المالية حول العالم، على الرهان عليه أكثر.

وتعد هذه الصناعة، التي بدأت تأخذ منحى صعوديا في غضون سنوات قليلة، أداة مهمة لتحفيز اقتصادات الدول النامية عبر استثمارها في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية أن يشهد

القطاع نموا بنحو 10 في المئة على نطاق عالمي للعام 2023، وذات النسبة في 2024، بعد توسعه بشكل مماثل في العام الماضي باستثناء إيران. وتشير التقديرات إلى أن حجم الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، حيث تسمح أكثر من سبعين دولة بالتعامل مع هذا التمويل، بلغ بنهاية العام الماضي حوالي 3.7 تريليون دولار.

احتياطي مصر الأجنبي يرتفع إلى 34.551 مليار دولار

كشف البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي في مصر حيث بلغ 34.551 مليار دولار مع نهاية شهر ابريل/نيسان، مقارنة بمستواه السابق الذي بلغ 34.447 مليار دولار في مارس/آذار الماضي.

وكان أعلن البنك المركزي المصري في الأول من مايو (أيّار) الحالي، عن بيع أذون خزانة مقومة بالدولار لأجل عام بقيمة 1.008 مليار دولار في مزاد، بمتوسط عائد 4.9 في المئة. في حين كان صندوق النقد الدولي وافق على حزمة دعم مالي لمصر بقيمة 3 مليارات دولار لمدة 46 شهرا. وتتضمّن الحزمة نظام سعر صرف مرنا وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الطبقات

الأولى بالرعاية. حيث يتيح الاتفاق صرف 347 مليون دولار لمصر على الفور لدعم ميزان المدفوعات في مصر وميزانيتها العامة.

البنك الدولي يختار مرشح أميركا أجاي بانغا رئيساً

اختار المجلس التنفيذي للبنك الدولي المكون من 25 عضوا، أجاي بانغا الرئيس التنفيذي السابق لـ "ماستر كارد" رئيسا للبنك لولاية تستمر 5 سنوات اعتبارا من الثاني من يونيو/حزيران، ليتولى خبير التمويل والتنمية المولود في الهند مسؤولية تطوير خطط البنك لمواجهة تغير المناخ وأزمات عالمية أخرى.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد رشح بانغا (63 عاما) للمنصب في أواخر فبراير/شباط. وكان بانغا المرشح الوحيد لخلافة رئيس البنك المنتهية ولايته ديفيد مالباس الخبير الاقتصادي والمسؤول بوزارة الخزانة في إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب.

توقعات بنمو الاقتصاد الخليجي 2.9 في المئة

توقع صندوق النقد الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.9 في المئة في 2023، لترتفع إلى 3.3 في المئة في 2024.

وتوقّع الصندوق أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي "غير النفطي" لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.2 في المئة في 2023، و3.9 في المئة في 2024. بينما من المرتقب أن يسجل رصيد الحساب الجاري نسبة 8.6 في المئة في العام الحالي، و6.5 في المئة في العام المقبل، مع توقعات أن تنخفض معدلات التضخم إلى 2.9 في المائة في 2023 و2.3 في المائة في 2024.

وقدر صندوق النقد الدولي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.1 في المائة في عام 2023.

المنطقة العربية مركزا عالميا رائدا في المدفوعات الرقمية

أظهرت أحدث المؤشرات بأن منطقة الشرق الأوسط تتّجه بصورة متسارعة نحو التحوّل إلى أن تكون مركزا عالميا رائدا في المدفوعات الرقمية في الوقت الفعلي، والتي تكتسح العالم بشعبيتها، بفضل اهتمام حكومات المنطقة بتطويع الرقمنة في قطاع التجارة.

وكشف تقرير أصدرته شركة برمجيات المدفوعات في الوقت الفعلي ذات الأهمية الحرجة (أي.سي.آي وورلد وايد) بالتعاون مع شركة غلوبال داتا للبيانات والتحليلات، عن أن السعودية والبحرين تعدان أبرز سوقين في هذا المجال.

وتعدّ المنطقة من أسرع أسواق المدفوعات في الوقت الفعلي نموّا على مستوى العالم، حيث يُتوقّع أن تشهد المعاملات زيادة من

675 مليون دولار في عام 2022 إلى 2.6 مليار دولار بحلول عام 2027، ما يمثل معدّل نموّ سنوي مركّب قدره 30.6 في المئة.

قطاع السفر والسياحة العالمية لن يتعافى بنهاية 2023

توقع مجلس السفر والسياحة العالمي "WTTC"، أن لا يتعافى قطاع السفر والسياحة تماماً هذا العام لكنه سيقترب من مستويات ما قبل "كوفيد".

ومن المتوقع أن يصل حجم القطاع إلى 9.5 تريليون دولار عام 2023، أي أنه سيساهم بنحو 5 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وفقاً لأبحاث التأثير الاقتصادي لعام 2023 الصادرة عن مركز التجارة العالمي.

وبعد انخفاض حاد في عام 2020، نما قطاع السفر العالمي بنسبة 25 في المئة تقريباً على أساس سنوي عام 2021، تلاه

زيادة أخرى بنسبة 22 في المئة عام 2022، وفقاً لتقرير WTTC السنوي الذي تم إعداده بالشراكة مع "Oxford Economics".

احتياطات الصين من النقد الأجنبي تتجاوز 3.2 تريليون دولار

ارتفعت احتياطات الصين من النقد الأجنبي بأكثر من التوقعات في أبريل نيسان وسط تراجع الدولار أمام العملات الرئيسية.

ووفقاً للبيانات الرسمية، ارتفعت احتياطات الصين من النقد الأجنبي بنحو 21 مليار دولار إلى 3.205 تريليون دولار الشهر الماضي.

وفي ما يتعلق باحتياطات الصين من الذهب، فسجلت (66.76 مليون أونصة تروي) بنهاية أبريل نيسان، بما يمثل ارتفاعاً من مستويات 66.50 مليون أونصة بنهاية الشهر السابق له.

وبلغت قيمة احتياطات الصين من الذهب مستويات 132.35 مليار دولار بنهاية الشهر الماضي، وهو مستوى أعلى من المسجل

في نهاية مارس آذار عند 131.56 مليار دولار.

الشركة المطورة لـChatGPT تتكبد خسائر تتجاوز نصف مليار دولار في 2022

تكبّدت شركة OpenAI خسائر بقيمة 540 مليون دولار العام الماضي، بالتزامن مع تطوير الشركة لأداة الذكاء الاصطناعي ChatGPT. وبالرغم أن OpenAI عززت مركزها المالي بفضل من دعم Microsoft، وتنامي الطلب على "روبوتها" للمحادثة، إلا أنه سيزيد من ضغوط التكلفة. مع العلم أنّ التكاليف التي تتحملها الشركة الناشئة ارتفعت في الأشهر التي سبقت إصدار ChatGPT.

وكانت OpenAI واجهت شكوى مقدّمة إلى لجنة التجارة الفدرالية FTC في نهاية مارس آذار تحثها على التحقيق في الشركة وتعليق نشرها التجاري لإصداراتها، بما في ذلك أحدث نسخة من

الأداة الشهيرة ChatGPT. وتعد أدوات الذكاء الاصطناعي مثل ChatGPT باهظة بالنظر إلى قوة الحوسبة التي تحتاجها عملية تطويرها.

قريباً.. محرك بحث غوغل بالذكاء الاصطناعي

كشفت صحيفة وول ستريت جورنال، نقلاً عن وثائق، عزم شركة "غوغل" تطوير محرك البحث الخاص بها؛ ليصبح "أكثر حيوية وأيسر استخداماً وأكثر خصوصية وإنسانية" مع التركيز على خدمة الشبان حول العالم. وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تكتسب فيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل تشات جي.بي.تي شعبية سريعة، مما يسلط الضوء على واحدة من التقنيات التي ربما تغيّر تماماً أسلوب عمل الشركات وحياة المجتمعات. ويبيّن التقرير أنّ

عملاق التكنولوجيا، سيغير نسقاً تقليدياً لتقديم نتائج البحث، يُعرف باسم "الروابط العشرة الزرقاء"، مع خطط لدمج المزيد من الأصوات البشرية كجزء من التحول.

الدين الصيني يلامس 280 في المئة من الناتج المحلي

وصل معدل الديون في الصين خلال الربع الأول من العام الحالي إلى مستوى قياسي جديد، مع توسع البنوك في إقراض الشركات عقب رفع القيود المفروضة لمنع انتشار فيروس "كورونا" في إطار استراتيجية صفر إصابات.

وكشفت وكالة "بلومبرغ" نقلا عن بيانات البنك المركزي الصيني ومكتب الإحصاء الوطني، عن وصول معدل الدين في الصين وصل إلى 279 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وبيّنت أنّ معدل الدين ارتفع بمقدار 7.7 نقطة مئوية عن الربع الأخير من العام الماضي، وهي أكبر زيادة ربع سنوية خلال ثلاث سنوات. في حين ارتفع معدل الديون المستحقة على المؤسسات غير

المالية بمقدار 5.8 نقطة مئوية، في حين ارتفع معدل دين الأسر والقطاعات الحكومية بمقدار نقطة مئوية واحدة.

أرباح عمالقة وادي السيليكون تستعيد زخمها

تمكن عمالقة التكنولوجيا في وادي السيليكون من تحقيق انتعاش في أعمالهم، رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي. وتجاوزت إيرادات وأرباح أكبر شركات القطاع في الولايات المتحدة خلال الربع الأول من عام 2023 توقعات السوق، بفضل لجوئها إلى عمليات صرف جماعي وإصدارها عددا من المنتجات المتطورة.

وتجاوزت نتائج "أبل" توقعات المحللين بصورة كبيرة، إذ بلغت إيرادات المجموعة الأميركية نحو 95 مليار دولار بين يناير ومارس الماضيين، فيما وصلت أرباحها الصافية إلى 24 مليار دولار. في حين شهدت مبيعات هواتف "آيفون" ارتفاعا بسيطا على أساس سنوي لتصل إلى 51.33 مليار دولار، في نتيجة تجاوزت توقعات

المحللين أيضا، بينما انخفض الطلب على الأجهزة الإلكترونية بشكل كبير بسبب التضخم.

مصر.. معدل النمو المستهدف 4.1 في المئة بموازنة 2023-2024

أكد وزير المالية المصري، محمد معيط، أنّ "معدل النمو المستهدف بموازنة مصر في العام المالي الجديد 2024-2023 سيصل إلى 4.1 في المئة".

وتوقع وزير المالية أن يصل الفائض الأولي إلى 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى فائض أولي يتم استهدافه في إطار جهود خفض المديونية الحكومية كنسبة للناتج المحلي. ورجح الوزير معيط نمو إجمالي الإيرادات بالموازنة الجديدة بنسبة 38.4 في المئة، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 28 في المئة.

مشيرا إلى أنّ "معدل التضخم في الموازنة الجديدة تم تقديره عند 16 في المئة".

الإسكوا: الدول العربية تخسر 9 مليارات دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي

كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تقرير تحت عنوان "خيارات السياسات وفرص التمويل للمنطقة العربية في نظام ضريبي عالمي جديد"، عن خسارة الحكومات العربيّة حوالي 9 مليارات دولار سنوياً بسبب الانتهاكات الضريبيّة التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيّات نتيجة ممارساتها الضارة كتحويل الأرباح بعيداً عن البلدان التي تقوم فيها بأنشطتها، وذلك تهرّباً من مسؤولياتها الضريبيّة. ووفق "الإسكوا" فإنّه على الرغم من الحوافز الضريبية المفرطة السخاء المُقدمة للشركات المتعددة الجنسيات لجذبها، والتي تسببت في خسارة 60 في المئة من متوسط الإيرادات المحتملة في المنطقة العربية من الضرائب على الشركات، فهي تقوم بتحويل أرباحها إلى موطنها الأصلي

أو إلى ملاذات آمنة، حيث ولا تتجاوز نسبة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسدّد الحد الأدنى العالمي المقترح لمعدل الضريبة الفعلية البالغ 15 في المئة، ثلث الشركات العاملة في المنطقة.

المغرب يسعى لتقوية شراكاته التجارية مع السعودية

كشف رئيس مجلس الأعمال المغربي – السعودي خالد بن جلون، عن أنّ المغرب والسعودية يدرسان استحداث صندوق مشترك لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة للتصدير والاستثمار في البلدين، بهدف رفع حجم التجارة البينية.

ومن المتوقع أن يشارك في تأسيس الصندوق القطاعان العام والخاص من البلدين، بما في ذلك البنوك المغربية، في مقدمتها التجاري وفا بنك والبنك الشعبي والقرض الفلاحي للمغرب وبنك أفريقيا.

أما من الجانب السعودي فسيسهم كل من البنك السعودي للاستثمار، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك

الإسلامي للتنمية في رأس مال الكيان الجديد.

إفريقيا تواجه معضلة تمويل بـ700 مليار دولار لاكتشاف هذه الثروات!

تحتاج إفريقيا وفقاً لمجموعة "ستاندرد بنك غروب"، إلى أكثر من 700 مليار دولار من التمويل على مدى العقد المقبل، من أجل تطوير الطاقة المتجددة والمناجم لاستخراج المعادن اللازمة لانتقال الطاقة الخضراء. ونوّه الرئيس التنفيذي لوحدة الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في "ستاندرد بنك"، كيني فيهلا، إلى أن المؤسسات المالية في القارة الافريقية لن تكون قادرة على توفير حتى نصف ذلك، وستحتاج أن تجلب معظم الأموال من مستثمرين من أماكن أخرى.

ولفت فيهلا إلى أنّه "توجد العديد من المعادن المطلوبة لبناء الألواح الشمسية وبطاريات الليثيوم وتوربينات الرياح وما إلى ذلك في

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولقد قام فريقنا أيضاً بتحديد مقدار الاستثمار المطلوب في تلك المساحة في حدود مئات المليارات من الدولارات".

مخاوف من الركود تتزايد في ألمانيا مع انخفاض الإنتاج الصناعي

تراجع الإنتاج الصناعي الألماني أكثر مما كان متوقعاً في مارس/آذار بسبب الانخفاض الكبير في صناعة السيارات، مما أدى إلى تعميق المخاوف من مواجهة أكبر اقتصاد أوروبي ركوداً حاداً.

وأظهرت الأرقام التي نشرتها وكالة الإحصاء الفيدرالية «ديستاتيس» انخفاض الإنتاج بنسبة 3.4 في المئة عن الشهر السابق. ويأتي ذلك بعد شهرين من نمو قوي في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، فيما كانت الأرقام أقل 1 في المئة مما توقّعه محللون لشركة البيانات المالية "فاكتسيت".

"الذكاء الاصطناعي" يرفع ثروة مؤسسا "غوغل"

يجني مؤسسا "غوغل"، ثمار جنون الذكاء الاصطناعي، حيث زادت ثروتهما المجمّعة أكثر من 18 مليار دولار، بعدما كشفت الشركة عن نسختها المحدثة من محرك البحث.

وارتفع صافي ثروة لاري بيدج بمقدار 9.4 مليار دولار إلى 107 مليارات دولار، في حين ارتفعت ثروة سيرجي برين 8.9 مليار دولار إلى 102 مليار دولار، وفقاً لمؤشر "بلومبرغ للملياردييرات"، وهو أكبر مكسب لهم منذ فبراير (فبراير) 2021.

يأتي ذلك، بعدما كشفت شركة "غوغل" التي تتخذ من كاليفورنيا مقراً لها في مؤتمرها السنوي للمطورين، عن البدء في تجربة محرك

بحث أكثر حوارية، وقد أتاحت برنامج الدردشة الآلي الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع.

لبنان يتصدر مؤشر تضخم الغذاء عالمياً

تَصدَّر لبنان الرقم الأعلى لنسبة التضخّم الاسميّة في أسعار الغذاء حول العالم، حيث قدَّرت "الأمم المتحدة" حاجة نحو 3.8 مليون نسمة من المقيمين، إلى معونات المانحين، خلال العام الحالي، وبمبالغ تصل إلى نحو 3.6 مليار دولار. ووفق الرصد الإحصائي الأحدث، الصادر عن "البنك الدولي"، فقد سجّل لبنان ارتفاعاً قياسياً جديداً بنسبة 89 في المئة، كنسبة تضخم حقيقي في أسعار الغذاء، خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، ليقفز معها المعدل السنوي إلى نسبة 352 في المئة، بنهاية الفصل الأول، وبفارق كبير يناهز رقمياً 245 نقطة عن المركز الثاني الذي تبوّأته الأرجنتين مسجلة نسبة 107 في المئة، وزيمبابوي التي حلّت في

المركز الثالث بنسبة 102 في المئة.

قطاع النفط يحتاج للاستثمارات بـ12.1 تريليون دولار حتى 2045

أكد أمين عام منظمة أوبك هيثم الغيص على "ضرورة تحقيق التحول العادل والمستدام للطاقة بما يضمن عدم تخلف أي شخص أو دولة أو صناعة عن الركب"، موضحا أنّ "صناعة النفط وحدها ستشكل 29 في المئة من احتياجات الطاقة العالمية بحلول 2045، في حين أنّ إجمالي متطلبات الاستثمار العالمي تبلغ 12.1 تريليون دولار من الآن وحتى حلول تلك الفترة أي أكثر من 500 مليار دولار سنوياً".

واعتبر الغيص أنّه لا يتم تخصيص ما يكفي من الاستثمارات في كل أشكال الطاقة، ما يجعل استدامة نظام الطاقة العالمي على المحك. مشددا على أنّه "تحتاج إلى مناخ صديق للاستثمار طويل

الأجل ويكون في خدمة كل من المنتج والمستهلك، بما يساعد على تصحيح نقص الاستثمارات المزمن".

فيتش تؤكد نظرتها المستقبلية لتصنيف الاقتصاد الأردني

منح تثبيت وكالة "فيتش رايتنغ" للتصنيف الائتماني للأردن عند مستويات مستقرة، دفعة معنوية جديدة للسلطات لاستكمال تنفيذ برنامج إنعاش الاقتصاد رغم بعض المطبات التي قد تبطئ هذا المسار على نحو غير متوقع. وثبّتت "فيتش" في تقرير حديث نشرته على منصتها الإلكترونية، التصنيف الائتماني السيادي للبلاد عند مستوى "بي.بي سالب" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ويبيّن هذا التقييم الإيجابي لمجمل المؤشرات، دعم الوكالة دفاعات اقتصاد الأردن بوجه التقلبات العالمية المعاكسة، والتي استفادت منها عمّان بفعل التمويل الذي قدمه لها صندوق النقد الدولي. مبيّنة

نجاح الأردن في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والتقدم في الإصلاحات المالية والاقتصادية.

تدشين منصة روّاد الأعمال الخليجيين

جرى خلال الاجتماع64 للجنة التعاون التّجاري، والاجتماع 50 للجنة التعاون الصناعيّ لدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى اجتماعِ اللجنة الوزاريَّة لشؤون التقييس الخليجيَّة، تدشين منصة روَّاد الأعمال الخليجيين، والتي تهدف إلى دعم ورفد روَّاد الأعمال –خاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية– من خلال تعريفهم بالفرص الاستثمارية في المنطقة وتمكينهم من تطوير أعمالهم، وتسويق منتجاتهم وخدماتهم، وتيسير تواصل روَّاد الأعمال فيما بينهم ومع المستثمرين والممولين والعملاء في دول المجلس.

كذلك جرى خلال انعقاد اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة

والصناعة، ورؤساء اتحادات غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بحثُ المواضيع والتوصيات المرفوعة من قبل رؤساء اتحادات الغرف التجارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

معهد التمويل الدولي: 305 تريليونات دولار الدين العالمي

أظهرت دراسة أعدها معهد التمويل الدولي، ارتفاع الديون في جميع أنحاء العالم في الربع الأول إلى ما يقرب من 305 تريليونات دولار، محذّرا من أن التكلفة المتزايدة لخدمة هذا الدين تثير القلق بشأن الرافعة المالية للنظام المالي.

وبحسب المعهد ارتفع الدين العالمي بمقدار 8.3 تريليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنهاية عام 2022 إلى 304.9 تريليون دولار، وهو الأعلى منذ الربع الأول والثاني من العام الماضي، وأعلى قراءة ربع سنوية على الإطلاق.

وبيّن المعهد في تقريره ربع السنوي لمراقبة الديون العالمية، أن

الدين العالمي الآن أعلى بمقدار 45 تريليون دولار من مستواه السابق للوباء ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة بسرعة.

الاقتصاد التونسي ينمو 2.1% في الربع الأول 2023

أظهرت بيانات نشرها المعهد الوطني التونسي للإحصاء، تسجيل اقتصاد البلاد نموا بواقع 2.1 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري، مقابل 2.4 في المئة في الربع نفسه من العام الماضي. ووفق المعهد فقد وصل معدل البطالة إلى 16.1 في المئة دون تغيير عن الفترة نفسها من العام السابق.

وكانت رئيسة الحكومة التونسية، نجلاء بودن، كشفت عن نجاح تونس في تسديد ديونها الخارجية والداخلية وفي توفير احتياطي مقبول من النقد الأجنبي، رغم الظرف الاقتصادي الصعب وغير المسبوق الذي تعيشه البلاد. وأقرّت بودن بصعوبة المرحلة التي تعيشها البلاد، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي على مدى أكثر

من عقد وانخفاض نسبة النمو بسالب 8.7 في المئة وانخفاض الاستثمار الخاص وتراجع الاستثمار العمومي، وتفشي الاقتصاد الريعي والفساد والمنافسة غير المشروعة.

3 دول عربية بينها مصر ضمن الأغنى في العالم

احتلت بعض الدول العربية مرتبة متقدمة في تقرير حديث نشره موقع "Insider Monkey"، معتمداً على بيانات لتقرير بنك "كريدي سويس" حول ثروات الأمم الصادر في عام 2022، والذي جمع بيانات الدول حتى عام 2021.

وجاءت الإمارات في المرتبة 37 عالمياً، من حيث صافي الثروة والبالغة 994 مليار دولار، فيما أظهر التقرير أنّ "مصر"، تعدّ واحدة من أغنى دول العالم، وصنفها في المرتبة 32 عالمياً بصافي ثروة تزيد على 1.4 تريليون دولار.

وكانت المملكة العربية السعودية صاحبة المركز 24 عالمياً،

مع صافي ثروة تقدر بـ2.07 تريليون دولار بزيادة 144% عن الإحصاء السابق في عام 2010.

صندوق النقد الدولي يستبعد ركود الاقتصاد البريطاني في 2023

استبعد صندوق النقد الدولي أن يسقط الاقتصاد البريطاني في حالة ركود هذا العام مع تعديل تقييماته التي نشرها الشهر الماضي، لكنه حذر في الوقت ذاته من أن التوقعات لا تزال ضعيفة.

ويتوقع الصندوق أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نموا نسبته 0.4 في المئة، كاشفا عن أنّه من ضمن العوامل خلف ذلك، إلى تراجع أسعار الطاقة.

وبيّن الصندوق أنّ "التوقعات المحسّنة تعكس المرونة غير المتوقعة للطلب، وساعدها جزئيا نمو الأجور الأسرع من المعتاد، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتحسن الثقة في الأعمال"، إلى جانب "انخفاض تكاليف الطاقة المرتفعة وتطبيع سلاسل التوريد العالمية".

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

DUBAI CHAMBERS AND AUSTRALIA ARAB CHAMBER SIGN MOU

"Australia is a great partner with Dubai and it is using Dubai as a platform to expand not only in the UAE but also regionally and across the continent, Middle East, Africa and the Commonwealth of Independent States", Al Ghurair exclusively told Arabian Business.

Al Ghurair said that Dubai Chambers aims to encourage more Australian businesses to set up companies in Dubai to boost bilateral trade and foreign investment in the city. But he added that these relationships work when both parties put the effort in.

"We will be taking the UAE business community back to Australia where they can also invest and explore what kind of economic activities they can do in Australia".

Asked about which industries the new agreement will initially focus on, Al Ghurair explained that it was up to the countries' business communities to decide and explore.

"It's early days, but in one year I'll be able to tell you a lot more, because we have upcoming visits and activities which involve taking the community from here to Australia".

The inauguration was led by Al Ghurair, Governor of New South Wales Margaret Beazley, and Trade and Investment Commissioner of the Middle East for the NSW Government Moin Anwar.

Also in attendance were Mohammad Ali Rashed Lootah, President and CEO of Dubai Chambers, and Mohamed Hage OAM, President and National Chairman of the Australia Arab Chamber of Commerce and Industry, who signed the MoU between the two chambers, as well as a group of delegates from the Australian Business Council.

"Australia has an important and significant role with Dubai. The UAE is our largest trading partner", Hage told Arabian Business.

"We are certainly very honoured to share a MoU, one I think that will foster greater trade between the two regions".

Hage said that, initially, the two parties will look at growth sectors that will be beneficial for both market.

"We're looking to fill in the gap. There's no doubt that Dubai offers a great degree of tourism for Australians, but also Australian companies have deep capabilities in education, training, biomedical technology, digitalisation of economy, and this is where we find that Australian businesses can, with deep capabilities, fill that gap and assist the growth of Dubai".

He revealed that agriculture, which has always been a traditional focus for Australia, will continue to play an important role in the UAE – especially when it comes to AgriTech.

"We think that the food security issue that's risen in the last two years, is something where Australian companies and [those specialising in] green renewable energy will be able to support for the sustainability of these economies going forward".

As of yet, Dubai chamber has 17 rep office branches worldwide, Al Ghurair said, adding that it plans to open many more.

The office opening in Sydney aligns with the 'Dubai Global' initiative launched by Sheikh Hamdan bin Mohammed bin Rashid, Crown Prince of Dubai and Chairman of Dubai Executive Council, to establish 50 representative offices for Dubai in five continents by 2030.

Supported by strategic public and private sector partners, Dubai Global is set to boost the city's non-oil foreign trade from AED 1.4 trillion to AED 2 trillion by 2026.

DINNER-CONFERENCE WITH HE PIERRE WUNSCH, GOVERNOR *OF THE NATIONAL BANK OF BELGIUM*

The question of climate change and sustainability is omnipresent across the world. This presents a range of risks that will have a definite impact on our global economy.

As far as Belgian and Luxembourg businesses are concerned, they are more and more aware of the issue and tend to adapt to be more eco-friendly. This fits perfectly with the national visions of Arab countries, which - from hydrogen production to recycling and renewable energy, are pivoting toward green and sustainable economies. Nevertheless, climate change brings huge challenges, but well-prepared businesses can also embrace opportunities.

Hence, the Arab-Belgian-Luxembourg Chamber of Commerce found it important to further investigate the question and provide appropriate responses to this major issue for businesses so as to enable them to take appropriate action.

And who better than the Governor of the National Bank of Belgium himself, His Excellency Pierre Wunsch, could give us a more valuable insight on the matter?

Thus on May 10, the Arab-Belgian-Luxembourg Chamber of Commerce organized a dinner-conference during which Governor Wunsch delivered a comprehensive presentation on a (somewhat European) perspective on the macro impact of climate change.

During his presentation, Governor Wunsch underlined the fact that we are moving on the climate front from the discussion “should we do it and how” to “doing it”; we are no longer at the reflection stage, we are moving towards net-zero emissions in 2050.

“In addition to higher carbon prices, there are ever more regulations coming and the question is “what’s going to be the impact of that on the economy?”. There is a lot of concern about this but there is a growing consensus that, regarding the cost of transition, the impact is not that bad. On that front my message would be reassuring”, said Governor Wunsch.

Governor Wunsch’s expert analysis was followed by a constructive exchange, moderated by Qaisar Hijazin, Secretary General of the ABLCC, between HE Pierre Wunsch and two central figures from the Belgian economic scene: René Branders, President of VBO-FEB, and Nabil Jijakli, Group Deputy CEO at CREDENDO.

This diner-conference went way beyond the simple fact of increasing the knowledge of our attendees on a highly topical issue. It was also a great occasion for them to meet face-to-face with our experts as well as to expand their network as it gathered around 70 attendees among which 15 Ambassadors and representatives from Arab Embassies.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262